

تشكل التشريعات والقوانين رافعة
هامة بوضعية ومكانة المرأة في
المجتمع، إذا كانت قائمة على ضمان
حقوق النساء مساواة مع حقوق الرجل.

طاقم شؤون المرأة

صوت النساء

18 Jun NO 308

١٨ حزيران العدد ٣٠٨

صحيفة تصدر كل اسبوعين تعنى بقضايا المجتمع

2009

معاً من أجل التحرير... معاً من أجل بناء الوطن

صوتنا

انجاز نسوي

خمس وزيرات في الحكومة الجديدة يعتبر
انجازاً كبيراً للحركة النسوية الفلسطينية.
خمس وزيرات، اثنتان منهما شغلن حقائق
وزارية سابقة، ويشهد لهما قدراتهما الإدارية
والمهنية، وانجازاتهما، وثلاث منهن جديداً،
يميزهن أنهن جئن من أطر سياسية، وبدعم
من أحزابهن، وشغلن مواقع مرجعية في إطار
الإتحاد العام للمرأة الفلسطينية، وطاقم شؤون
المرأة، والأطر النسوية المرتبطة بأحزابهن.
وبالتالي ارتبط نضالهن السياسي بالنضال
الوطني، وبالنضال النسوي.

الوزيرات الخمسة في الحكومة الجديدة يمثلن
نماذج مختلفة لما تستطيع المرأة الفلسطينية
أن تقوم به. فهي المهنية، وهي الإدارية، وهي
المناضلة التي عانت من الأسر ومن الإبعاد،
والإقامة الجبرية، وهي التي تعمل في المجال
التنموي، وفي المجال السياسي والاجتماعي،
وهي التي وجدت ذاتها في نضالها من أجل
القضية الوطنية والاجتماعية.

وكون غالبية الوزيرات جئن من أطر
سياسية، فيمكن الوصول إلى استنتاجات
مختلفة منها أن المرأة المؤطرة سياسياً، أصبحت
أكثر حظاً في الوصول الى مواقع صنع القرار،
كما يمكن الاستنتاج، أن هناك تغيراً ملحوظاً
في نظرة بعض الأحزاب السياسية إلى دور
المرأة. فبعد أن كان دورها مقتصر على إطارها
النسوي، أصبحت شريكة تحتل مواقع هامة
على صعيد حزبها. ويمكن الاستنتاج أيضاً، أن
هؤلاء النساء اللواتي احتلن هذه المواقع، أنبن
أنفسهن بجدارة، مما لم يعد من السهل تجاوزهن
كشريكات مساويات في مجال صنع القرار في
أعلى مستوياته.

ومع هذا التطور، هل يأتي هذا اليوم الذي
ترشح الأحزاب امرأة من كوادرها للرئاسة؟
وهل يأتي اليوم الذي تضع الأحزاب في قوائمها
الانتخابية المرأة في الترتيب الأول؟ نأمل ذلك.
وسنعمل على أن يصبح هذا اليوم قريباً.



طاقم شؤون المرأة

خمس وزيرات في الحكومة الفلسطينية



تقرؤون في هذا العدد

• وثيقة حقوق المرأة الفلسطينية... محاولة جادة ولكن!

• قانون العقوبات تعديل أم إلغاء؟

• المرأة في الصحافة المحلية... صورة تنقصها التفاصيل

• المرأة في الأمثال الشعبية السلبية امتهان لكرامتها

صفحة ٤

صفحة ٥

صفحة ٧

صفحة ٩

طاقم شؤون المرأة يحتفي بخمس وزيرات في الحكومة الجديدة

خاص - صوت النساء



وليس تشريف، مطالبة بمساندة الوزيرات في مهامهن، داعية إلى إدخال المرأة في مواقع كانت دائماً حكراً على الرجل.

أما وزيرة الثقافة سهام البرغوثي، فقد رأت أن النساء انتقلن الآن من حلقة ضيقة إلى حلقة أوسع، ومن ميدان المسيرات والمظاهرات المطالبة، للحصول على مشاركة أكبر في مناصب صنع القرار بالسلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، باعتبار أن النساء جزء لا يتجزأ من الحركة الوطنية عامة.

ورأت أن التقدم ملموس، لكن ما زال ليس بالمستوى المطلوب، لأن حجم المعاناة التي قدمتها النساء على مسافة سنوات طويلة، لا تقدر بخمسة مقاعد من أصل ٢٤ حقيبة وزارية في الحكومة.

لكن البرغوثي اعتبرت أن وصولهن يمثل تطوراً باتجاه ترشيح المزيد من النساء في كل المواقع، بشكل يرفع من ضرورة عمل المنظمات النسوية والأحزاب السياسية، وكذلك على أعضاء المجلس التشريعي والحكومة من الوزيرات، من أجل التطور الاجتماعي وتحقيق العدالة والمساواة.

أما وزيرة الشؤون الاجتماعية ماجدة المصري، فأكدت أن وصول خمس وزيرات إلى الحكومة، يعد أقل بكثير مما تستحقه المرأة الفلسطينية، وهو ليس سوى استحقاق وطني وديمقراطي ونسوي وحقوق، واستحقاق يعبر عن التعددية والشراكة الوطنية، بعد المشاركة السياسية الفعالة للمرأة الفلسطينية.

وتحدثت عن دور الجبهة الديمقراطية في إعطائها الفرص للمرأة، وصولاً إلى ترشيحها لمنصب وزيرة ممثلة لهذا الإطار، ورغم سعيها للمشاركة في حكومة وحدة وطنية، جاء ترشيحها في محاولة للعمل من أجل إعادة الوحدة وإنهاء الانقسام من موقع حكومي.

وبينت المصري أن جميع الوزيرات قدن من قلب الحركة الوطنية، ومؤسسات العمل الوطني والاجتماعي والمدني.

تفرضها على المرأة خاصة، بخصوص قدرتها على تحقيق الرؤية التي تريدها.

وبينت كمال أن أبرز تحديات العمل أمام الوزيرات، أن العمل السياسي في أعلى مستوياته لم يكن مصمماً للمرأة ولم تكن لتصل إلى هذا الموقع إلا إذا كان وراءها حزب قوي يدعمها ويوصلها إلى مثل هذا الموقع. رغم أهمية تجارب هذه النساء ومهاراتهن القادرة على إيصالهن إلى مواقع عليا دائماً.

من ناحيتها، تحدثت الوزيرة السابقة تهاني أبو دقة عن تجربتها في قيادة وزارتي الثقافة والرياضة والشباب معاً، مؤكدة أن الأخيرة مثلت حملاً ثقيلاً إلا أنها تمكنت خلال فترة قصيرة من سد ثغرات كبيرة شابت عملها، رغم الصعوبات التي واجهتها.

وطالبت الوزيرة السابقة بدعم نسوي كبير للوزيرات اللواتي يحملن حقائب في الحكومة، مبينة أن حملها حقيبتين في الحكومة السابقة، أثر بدرجة كبيرة على نوعية العمل وجودته وسط حاجة حقيقية لدعم ومساندة الأطر النسوية التي افتقدتها.

أما وزيرة المرأة ربيحة ذياب، فوجهت تحية للقيادة الفلسطينية ممثلة بالرئيس محمود عباس ورئيس الوزراء سلام فياض والفصائل الوطنية، وخاصة حركة فتح الذين أولوا أهمية بالغة لمشاركة النساء في الحكومة، وإيصالهن إلى مراكز صناعة القرار.

وقالت ذياب: كانت النساء أعضاء في المكاتب السياسية للأحزاب والفصائل، إلا أن ذلك لم يتناسب مع حجم عطائهن، ومثل تعيين خمس وزيرات نقلة نوعية في التعاطي مع حقوق المرأة، ومكسباً للشعب الفلسطيني عامة.

واعتبرت أن شغل منصب وزيرة في الحكومة للمرأة أو الرجل هو تكليف

احتفى طاقم شؤون المرأة بخمس وزيرات في الحكومة الفلسطينية الثالثة عشرة والمشكلة مؤخراً، وذلك في احتفال ضم أكثر من مائة وخمسين امرأة من الناشطات في قضايا المرأة والوزيرات السابقات وممثلات عن اللجان والأطر النسوية المختلفة، وعدد من نواب المجلس التشريعي، والأطر السياسية.

ويأتي هذا التكريم بعد أن حققت المرأة الفلسطينية أعلى تمثيل لها حتى الآن في مواقع صنع القرار، على المستوى الحكومي، بعد تكليف خمس نساء بخمس حقائب وزارية. ومن الجدير بالذكر، أن الوزيرات المكلفات يتميزن بالمهنية، أو بارتباطهن بأطر نسوية سياسية قاعدية.

الوزيرات الخمسة هن الدكتورة لميس العلمي للتربية والتعليم العالي، الدكتورة خلود دعبس للسياحة والآثار، الأستاذة ربيحة ذياب للمرأة والأسنادة سهام البرغوثي للثقافة والأستاذة ماجدة المصري للشؤون الاجتماعية.

وفي كلمة ترحيبية بالحضور، وصفت المدير العام لطاقم شؤون المرأة روز شوملي اختيار خمس وزيرات في الحكومة بالإنجاز الكبير، الذي أوصل عدداً من ناشطات العمل الوطني والنسوي إلى مستوى الفعل السياسي والحكومي.

وقالت شوملي أن أهم ما يميز اختيار هؤلاء الوزيرات هو ترشيح أحزابهن وأطرهن السياسية والنسوية، مما يشير إلى ارتباط النضال السياسي والنسوي الوطني معاً. مبينة على أن معظم الوزيرات كان لهن دور في أنشطة وإدارة طاقم شؤون المرأة.

بدورها، بينت رئيسة طاقم شؤون المرأة نهلة قورة في كلمتها أن الطاقم ومنذ تأسيسه عام ١٩٩٢ كان يعمل على أن تحتل النساء مراكز صنع القرار الفلسطيني، إيماناً وقناعة بأن لديهن بصمة مميزة في إدارة الأمور. وتأكيداً على حقهن في المساواة الكاملة، باعتبار أن المرأة التي كانت شريكة في النضال، هي أيضاً شريكة في البناء.

وأضافت: «جميل أن تتزاح وزارات المرأة والشؤون الاجتماعية والتربية والتعليم للنساء، خطوة أولى شكلت اعتياداً مجتمعياً، ولكن أن تتوسع الدائرة لتشمل وزارتي السياحة والثقافة، فهو الأهم باعتبار أنهما كانتا عادة حكراً على الرجال». وأضافت أن ذلك يعتبر أنجازاً كبيراً، باعتبار أن التجربة الفلسطينية في إقامة الدولة ومأسستها قصيرة نسبياً.

وعبرت قورة عن فخرها من أن اثنتين من الوزيرات الخمسة هن سهام البرغوثي وزيرة الثقافة وربحة ذياب وزيرة شؤون المرأة عضوتا هيئة إدارية لطاقم شؤون المرأة. كما أن ماجدة المصري وزيرة الشؤون الاجتماعية، هي عضو في إطار ممثل في الطاقم أيضاً.

وأكدت قورة على أن وجود خمس نساء في أعلى سلطة قرار، مؤشر لانفتاح في الأفق العام، لكنه لا يخلق ملفات صعبة تخص قضايا المرأة، وعلى رأسها قانون الأحوال الشخصية وقانون العقوبات، وتبني وثيقة حقوق المرأة، وترجمة مضمون وثيقة «إزالة كافة أشكال التمييز ضد المرأة»، والتي تبناها الرئيس محمود عباس دون تحفظ، في السياسات والقوانين وآليات العمل التنفيذي.

وفي كلمة لها، طالبت وزيرة السياحة خلود دعبس، بتمثيل أكبر للنساء في المستوى الحكومي، بحيث يصل إلى نسبة ٥٠٪ من عدد الوزارات، يصح وصول المرأة إلى كل المواقع أمراً طبيعياً يتقبله المجتمع ويدعمه، ما دامت تملك الكفاءة لموقعها.

واعتبرت دعبس وصول خمس نساء إلى الحكومة بمثابة نموذج هام لكل النساء من أجل العمل والتطور، مع التأكيد على أنه يجب أن لا يكون فرق بين رجل وامرأة، إلا بما يقدمه في دفع عجلة التنمية والتطور.

بدورها، أكدت وزيرة شؤون المرأة السابقة زهيرة كمال، أن تجربة العمل من موقع حكومي صانع للقرار تجربة هامة وغنية جداً، رغم التحديات التي



تجديد في الشرعيات على ذات الاستراتيجية والأهداف

زلفى شحرور



ولا يأتي التعبير عن مثل هذه الوعود للنساء أمام مؤتمر الاتحاد من فراغ، بل هو تأكيد من قبل الرئيس على أن هذا الإطار ما زال هو الإطار المعني بوضع خطط لتطوير النساء، وهذه الوعود هي جرة دعم هائلة للاتحاد، ووعود جديدة تحتاج فقط لمن يعمل على تنفيذها، وتكون جزءاً من خطته الاستراتيجية. ويبدو أن الرئيس كان يوجه رسائله هذه بطريقة غير رسمية في الخطاب، وكان يقصد التبسيط في الكلام والحديث بلغة عامية، لأنها أقرب إلى القلب، ودعوتهم من جديد لتفعيل دورهن، والانغماس بصورة أوسع من السابق في عملية النضال وبناء الدولة.

الاتحاد بفروعه الـ ١٥ في الأراضي الفلسطينية، ١٠ في الضفة، وه في قطاع غزة، و ٧ في الخارج، عقد مؤتمره في رام الله بحضور الخارج، وغياب قطاع غزة، بفعل منع حماس لعضوات المؤتمر في غزة من المشاركة.

ويبدو أن نجاح الاتحاد في خوض معركة الكوتا، فتح شهية النساء

للمطالبة بزيادة نسبتها ومدها لتتال المجلس الوطني ورفع النسبة إلى ٣٠٪. وحظي نقاش النظام الأساسي للاتحاد، بمساحة واسعة من نقاشات ومداولات المؤتمر، وطال التغيير العديد من القضايا التي تخص النظام الأساسي على عدد من المستويات.

وكسر المؤتمر قاعدة النصف زائد واحد في تشكيلة الأمانة العامة للاتحاد، حيث تخلت فتح عن هذا الحق، كما تقول، حفاظاً على منظمة التحرير الفلسطينية، وحصلت فتح على النصف، مقابل ٣ مقاعد للجهة الديمقراطية و ٢ للجهة الشعبية، في حين حصلت باقي فصائل منظمة التحرير على مقعد واحد، وتم الاحتكام لنسب عضوات الفصائل المنتسبات للاتحاد من كل فصيل.

إن هذا القرار هو محاولة لدفع الفصائل لمزيد من العمل بين صفوف النساء، ومحاولة لأن تعكس تشكيلة الأمانة العامة والمجلس الإداري للاتحاد، تمثيل

جدد المؤتمر الخامس للمرأة الفلسطينية، الذي عقد في أيار الماضي هيئاته التمثيلية المختلفة، لكنه لم يجدد في استراتيجياته، ولم يطرح رؤى جديدة في العمل. وركز المؤتمر من جديد على الدور النضالي للاتحاد، في تنظيم جمهور النساء وزجه في عملية دحر الاحتلال، باعتباره الحلقة المركزية في عمله، إلى جانب مساهمته في عملية بناء الدولة وتمكين النساء.

وأنجز المؤتمر المهمة الرئيسة المطلوبة منه في تجديد شرعيته، وهو إنجاز لا يستهان به بعد سنوات طويلة، غابت فيها أساليب العمل الديمقراطي بالانتخاب الدوري عن عمل الاتحاد، حاله حال كل المنظمات الشعبية والنقابية في منظمة التحرير الفلسطينية، وهيئاته القيادية.

وأخذت عملية التحضير لهذا المؤتمر الكثير من الوقت والجهد، منها أسباب ذاتية تتعلق بحالة الانقسام الفلسطيني من جهة، والخلافات الحادة داخل حركة فتح، وأسباب مرتبطة بالاحتلال والانتفاضة الثانية، وما تلاها من ظروف صعبة وقاسية، وهي قضايا تحتل مركز الصدارة في الاهتمامات الفلسطينية. وربما أثرت هذه الظروف على فعالية المؤتمر، في تحضير أوراق عمل تخص الاستراتيجيات، وتحدد شكل العلاقة مع مؤسسات العمل الأهلي، والتداخل والتنافس الحاصل بين نضالها، وعمل مؤسسات المجتمع المدني على قضايا نسوية، تخص عملية البناء واستكمال عملية تحقيقها وتمكينها.

عقد المؤتمر الخامس بعد ٢٤ عاماً من عقده في تونس العام ١٩٨٥، شكل البداية في محاولات تجديد أطر منظمة التحرير، ونجح المؤتمر في هذا الجانب، باعتباره واحداً من المنظمات الشعبية، وساهم على مدار تاريخ تأسيسه منذ العام ١٩٦٥ وحتى اليوم في تنظيم وتاطير جهود النساء في عملية النضال الوطني.

وجاء المؤتمر ليستكمل هذا الدور ويؤكد عليه، ويعمل على تفعيل دور الاتحاد في هذا الجانب، مع إضافة أعباء جديدة على عاتق كادره، والمرتبط بعملية بناء أسس الدولة على مستوى القوانين، ومشاركة النساء في صنع القرار.

ومفاجأة المؤتمر، كانت الوعود السخية التي أطلقها الرئيس محمود عباس في خطابه الافتتاحي للمؤتمر، والتعبير عن رغبته في وصول عدد النساء في الوزارة الفلسطينية إلى النصف، وتحقيق المساواة في صنع القرار، واعتباره حقاً للمرأة، ودعاها للنضال بدعم منه لتحقيقه.

وربما تكون هذه المرة الأولى التي تطلق فيها مثل هذه الوعود السخية للنساء، منذ قيام السلطة الوطنية حتى اليوم.

كما أعلن الرئيس أيضاً عن توقعه على وثيقة حقوق المرأة، والانتقال خطوة جديدة نحو العدالة والمساواة في القوانين الجزائية والأحوال الشخصية، ولكن مع تأكيده على الحاجة لنضالهن لتحقيق هذه القضايا.

الفلسطينيات في لبنان

واقع صعب في الشتات... وحنين الى تراب الوطن

رام الله - لبنى الاشقر

الشمس إطلاقاً الأمر الذي يترتب عليه ازدياد الأمراض الجلدية والفطرية لدى اللاجئين، إلى جانب الحساسية وأمراض العظام، والأمراض الأوسع انتشاراً أمراض الأعصاب نتيجة الضغط والفقر والبطالة.

سليمان من موقعها رئيسة فرع الاتحاد في لبنان، تشير إلى الدور الذي يحاول الاتحاد والجمعيات والمؤسسات هناك عمله لتغيير هذا الواقع السوداوي بكل الطرق، من خلال عمل مشاريع إقراض صغيرة للعائلات من أجل تحريك عجلة الاقتصاد داخل المخيمات، وتوفير معيشة أفضل للنساء وللأسر، إلى جانب فتح رياض ونوادي للأطفال من أجل الترفيه عنهم، بالإضافة إلى فتح برنامج للإرشاد النفسي والاجتماعي للأسر والنساء هناك، في محاولة لتخفيف والتنفيس عن كاهل اللاجئين.

وتنتهي خضر بأن الهم الأول والأخير للاجيء في الشتات، هو حلمه بالعودة إلى تراب الوطن، فمن لديه أسرة كان يحلم بأن يرى أبنائه تراب الوطن، وأن تكون حياتهم مثالية وبعيدة عن المعاناة التي عايشها آبائهم، لكن نشعر أننا ما زلنا بعيدون عن هذا الحلم.

خضر تشدد على أن اللاجئين ما زالو يحاولون الحفاظ على العادات والتقاليد الفلسطينية وطريقة الأجداد، ويحاولون غرس روح الوطن وحبه في قلوب أبنائهم: «نحاول أن نحافظ على تواتر الذاكرة لدى الأطفال عن هذا الوطن الجميل، نشركهم في نشاطات تعرفهم أكثر على حياتنا الفلسطينية وتراثنا الأصيل، نحاول ربط الأجيال بعضها ببعض حتى لا تمحى قضيتنا من الذاكرة، فالفلسطيني في تكوينه ووضعيته يبقى محكوماً بالأمل بأن الأرض ستعود يوماً وأن الوطن قريبة عودتنا إليه».

شك أن وضع المرأة الفلسطينية في الشتات هو انعكاس للواقع الصعب للشعب الفلسطيني، فالمرأة تعاني نفس المعاناة التي يعانيتها هذا الشعب، المرأة اليوم في لبنان تعاني من الفقر والبطالة والحد الأدنى من الحقوق المدنية، ومشكلات صحية وتعليمية وهذه المشاكل تأتي نتيجة للجوء والتشرد خارج الوطن.

وتواصل سليمان أن الفلسطينيات في مخيمات الشتات في لبنان يدرسن في مدارس الأونروا حتى انتهاء التعليم الثانوي، ومن ثم ينتقلن إلى الجامعات اللبنانية، لكن نتيجة الوضع الاقتصادي الصعب والبطالة المنتشرة بين الفلسطينيين هناك، وبأعداد كبيرة، لا تستطيع الأسر تدريس بناتها وتوفير الأقساط الجامعية لهن، الأمر الذي يؤثر على مقدرتهن في إكمال دراستهن الجامعية، ناهيك عن أن الدولة اللبنانية تمنع الفلسطينيين من دراسة تخصصات معينة، مثل الصحافة والحقوق وعدد كبير من التخصصات الأخرى، إلى جانب أن جيش الخريجين من الجنسين لا يجد فرصة له للفرحة بتخرجه، من خلال إيجاد فرصة عمل، فترى أعداداً هائلة منهم بلا وظائف، أو حتى يعملون في مهن بعيدة تماماً عن تخصصاتهم، فتجدي المهندس يعمل بائع خضرة على بسطة أو في محل حلاقة.

دنيا خضر تشير إلى قضية كبيرة يعانيتها الفلسطينيون في الشتات اللبناني، وهو الأعداد الهائلة من المهاجرين من شريحة الشباب، التي تغادر المخيمات إلى دول غربية بطريقة شرعية وأخرى عبر التهريب، وذلك لانعدام فرص العمل.

وتتابع: «الاحتفاظ الكبير في داخل المخيمات يزيد الأمر سوءاً، فعلى سبيل المثال في مخيم عين الحلوة هناك ٧٠ ألف نسمة يعيشون في كيلو متر مربع واحد فقط، وهنا يمكن تخيل الوضع الناجم عن ذلك، فبعض البيوت لا تدخلها

منهن من حمل من ترابه ما استطعن حمله، وأخريات تمنين لو يستطعن حمل هوأته ليتنفسه أبنائهن وأحبائهن هناك، في أرض الشتات، والبعض الآخر آثرن أن يحملن مطرزة تحكي تاريخنا لأبنائهن، هذا هو حال الفلسطينيات اللواتي حضرن في إجازة حلم للوطن لأيام قليلة، للمشاركة في مؤتمر الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية.

آمنة سليمان رئيسة فرع الاتحاد العام في لبنان، عبرت عن لحظات وصولها بدموع سبقت كلماتها: «لم استطع تفسير مشاعري عندما دخلت إلى أرض الوطن، كانت مشاعري مزيجاً من الفرح والفقدان والحنين، شعرت عندما رأيت المناضلين والمناضلات عبر مسيرة الثورة أن أملنا لن يخيب في عودتنا يوماً، ما زلت لا أصدق أننا على تراب الوطن الآن، كان حلماً، صحيح أن العديد من الأخوات لم يستطعن، فهناك ثمانية أخوات من لبنان منعن من الدخول، يكن بحرقه لأنها المرة الأولى التي نتاح لنا فيها فرصة الدخول إلى الوطن، منعهن شكل لديهن صدمة كبيرة، لكن ما زال لدينا الأمل والطموح بذلك، وسنستطيع يوماً بالعودة إلى الوطن.

دنيا خضر مسؤولة اتحاد لجان المرأة العاملة في لبنان، تشدد على كلماتها التي تخرج من عمق احساسها بالفرح والحزن في آن واحد: «نحن الفلسطينيون موجودون في كافة أنحاء العالم، لنا هدف واحد وهو الوطن، الوطن الذي سمعنا عنه من آبائنا وأجدادنا، فهو الأول في كل شيء، لقد رسخ في عقولنا أن العمل النضالي والثورة أهم من كل شيء، حتى من إكمال دراستي، فتركتهما والتحقت بالثورة، لكن سلاح العلم بداية أهم من السلاح فقط، بل يجب أن يتزامن مع الفكر والبندقية».

تضيف سليمان في شرحها عن معاناة المرأة الفلسطينية في الشتات: «لا

الضمان والإلزام بين سيداو ووثيقة المرأة

أمل جمعة

ما المجدي أكثر، نصوص قانونية واضحة وصريحة في نصها وترابطها، تنصف النساء ولا تميز ضدهن، تأتي من أعلى سلطة قرار وتهبط للقاعدة لتهضم فيما بعد؟ أم طريق ألف خطوة لإنجاز نص قانوني متفق عليه، وقد أخذ كفايته من الجدل والصد والرد والتبني والهضم المرحلي؟

دربان في التغير يحمل كل منهما ميزات ومخاوف، فمن الداعين إلى التمثل في أي شأن نسوى لينضج المجتمع ويتحرك بقناعته الشخصية، حتى يحافظ على المنجز ويدافع عنه، إلى حاملي قناعة أن التغير تماماً كالحرب يحتاج لمعركة حاسمة تحدد المنتصر، وهو ميل الجيل الشاب في منهجية التغير ومطلب الأكثر قمعاً، فلا وقت لديهم للانتظار، تماماً كما صرخت إحدى السيدات بطريقة مُرة في وسط الشارع العام في مدينة نابلس، وقد طالبت قضية طلاقها في المحاكم لسنوات، فما كان منها إلا الصراخ اليائس وتمزيق ملابسها على مرأى من المارة المذهولين، والقاضي يرد لها قضية طلاقها بالرفض.

لا وصفة حاسمة نستطيع بها توصيف إستراتيجيات العمل النسوي الفلسطيني، فهي خليط موهون بأكثر من ظرف، وربما كان الظرف السياسي هو الحاسم في أكثرها، فمع ملامح لقيام دولة فلسطينية أو سلطة حكم ذاتي، تسارعت النسويات للمطالبة بطاقم فني يشارك في المفاوضات، ومع الإقصاء لدورهن أخذت النساء على عاتقهن تشكيل إئتلاف نسوي طموح، يامل أن يتحول لوزارة مرأة في المستقبل، وكان الناتج إئتلاف طاقم شؤون المرأة، وتضم مظلته كل أطراف منظمة التحرير، من ناحيته عكف الاتحاد العام للمرأة على إنجاز وثيقته الحقوقية، والتي صيغت كمرجعية ضابطة وضامنة، تتطلب إقرارها من التشريعي، وكون فلسطين دولة في مرحلة التحرر وخارج الدول الموقعة على سيداو لظرفها الخاص، عدم اكتمال سيادتها، وهو شرط أساس في التوقيع والمصادقة على أي اتفاقية دولية، لضمان الإلزام الدولي ومراقبة سير الاتفاقيات، ولكن عشر سنوات لم تأخذ الوثيقة جواز المرور، وإن حظيت بمباركة الرئيس الراحل ياسر عرفات، والتبني الشفوي من قبل الرئيس محمود عباس في يوم المرأة آذار لعام ٢٠٠٨، وهو تبني تعول عليه النساء كثيراً، خاصة أن التشريعي أقر ميزاً إيجابياً لصالح النساء، المرة الأولى على إثر حادث مصنع الولاعات المؤلم في الخليل عام ١٩٩٩، وكان المطلب تفعيل بنود الوثيقة المتعلقة بالمرأة العاملة، والمرة الثانية في الانتخابات التشريعية حيث أقر نظام الكوتا.

والوثيقة هي أساس مرجعي للاستراتيجية الوطنية للمرأة الفلسطينية، منذ التوافق عليها في آب عام ٩٧ في مدينة القدس، ولقد مرت على التشريعي عدة مرات، ولم تأخذ صيغتها القانونية المأمولة.

فهل تتبع حركتنا النسوية الفلسطينية درب الأول، الاتجاه مباشرة وبلا تردد نحو أعلى سلطة قرار لتعديل القوانين بميز إيجابي وعادل نحو النساء؟ أم أسلوب الجرعات؟ وثيقة حقوق المرأة والتي صاغها الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، وتبنتها لاحقاً وزارة شؤون المرأة، كمرجعية ضامنة للنساء في أي تشريع أو تعديل قانوني، تنطلق في رؤيتها من مسودة القانون الأساسي ووثيقة الاستقلال الفلسطيني، وتضمن في مرجعياتها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية سيداو (القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة)، المرجعية الدولية الأكبر عمراً والأوسع فضاءً، وتستطيع القول أن الوثيقة هي توطين للاتفاقيات الدولية في فلسطين، وإن اختلف الفضاء القانوني والتشريعي ودرجة الإلزام لكل منهما (سيداو والوثيقة).

في آذار ٢٠٠٩، وقع الرئيس أبو مازن وثيقة سيداو، والتوقيع يعتبر قرينة أولية وقبول للانضمام للاتفاقية، كما أشار ناصر الرئيس المستشار القانوني مؤسسة الحق: «هو قبول وارتضاء لكنه لا يعني التزام الدولة، والأهم في الشريعة الدولية المصادقة، بمعنى اتخاذ كامل التدابير التشريعية لتطبيقها من خلال إقرارها من قبل البرلمان، ثم تطبيق السلطة التنفيذية لها، وعلى اعتبار فلسطين دولة منقوصة السيادة، كونها محتلة، لا تتمتع بأهلية للمصادقة على الاتفاقيات الدولية، فالخروج القانوني يكون باعتماد منظمة التحرير، على اعتبار أنها مالكة للشخصية القانونية في أي صياغة لشأن دولي /فلسطيني، ويكون الأمر تنطلق بإرادة منفردة وإعلان لقبولها الاتفاقية، وهو مسلك جائز قانونياً، وبأخذ صفته الملزمة بتوقيع منظمة التحرير ممثلة برئيسها الحالي محمود عباس، وهذا حدث فعلاً عندما أعلنت فلسطين ممثلة بمنظمة التحرير ورئيسها حين ذاك ياسر عرفات، احترام اتفاقيات جنيف، المخرج موجود إذن وطبق سابقاً».

إنن لا خلاف بين سيداو ووثيقة حقوق المرأة، إلا بالتنضيد القانوني، وإن كانت سيداو تشكل ضماناً بعيد المدى، حيث أنها تمتلك الصبغة الدولية، مما يجبر الحكومات المتعاقبة على الالتزام بها، وهنا ممكن القوة، على اعتبار عدم قدرة أي حكومة على التنصل من التزام الحكومة السابقة، إلا إذا تعلق الأمر بانتهاك صارخ، يخالف المواثيق الدولية، ولكن ربما تطمئن النساء أكثر لشرعية دولية، في ظل حالات التقهر الظلامي الذي نشهده، وفي ظل إرباك الوضع السياسي وحالة الانقسام، بينما تتخذ الوثيقة ما يجوز أن نسميه اللهجة المحكية والدراجة، في أي قاعدة حوار نسوي فلسطيني أو مجتمعي يتسم بالتفصيل والتوطين، فمن خلال مناقشة الوثيقة على مستويات مختلفة ومتشعبة، كان لبنودها صفة الهم النسوي الفلسطيني، وكما تشير بعض الميدانيات في مقابرتهن بين الوثيقة والانتهاكات، أن العنف هو الصبغة الأكثر تأثيراً في واقع النساء، ويأتي الزواج المبكر معوقاً رئيساً وفادح الانتهاك، حيث يوسع بالعادة دائرة العنف الموجهة للنساء، ويعرقل مسيرتها ويحرمها من حقها الطبيعي بالحياة السوية المنطقية، والتي تضمن لها تعليمًا جيداً وعملاً لائقاً واستقلالاً اقتصادياً، فكل الدراسات تشير أن دائرة العنف تقل، كلما كانت المرأة أكثر تعلمًا.

تشير نهاية محمد عضو الأمانة العامة للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، إلى مشاركة واسعة حظيت بها الوثيقة، والى قراءة قانونية أجراها عليها مركز الحقوق في جامعة بيرزيت، ولكن الأهم كما تراه، أن الوثيقة عنوان لغالبية النساء، اللواتي يطمحن لحقوق متساوية بأفق تحرري ونسوي، ولا خلاف إذا كانت هناك توجهات لنساء منطلقات من تيارات دينية، فالوثيقة إعلان لرؤيتنا، وتوافق نسوي يصل لحد الإجماع، ولا مشكلة لدينا بالحوار على أساسها كخلاصة لمنهجنا».

ويبقى، الوثيقة وسيداو وأي مرجعية جديدة، إذا لم تتحول لبرامج وآليات عمل وخطط واضحة، ستضيع ولن نجني ثمارها، وهذه المهمة القادمة بلا ريب والعاجلة أيضاً.

وثيقة حقوق المرأة الفلسطينية...

محاولة جادة ولكن!

فداء البرغوثي

تؤسس لثقافة أسرية

أما نجاح عمرو مديرة دائرة البحوث الفقهية في ديوان قاضي القضاة، فترى من جانبها أن الوثيقة تؤسس لثقافة أسرية واجتماعية، وتعمل على تصويب المفاهيم الخاطئة السائدة في المجتمع تجاه المرأة، من خلال مساهمتها بتعريف المرأة بحقوقها ودورها الحقيقي، وتمكينها لتأخذ وضعها المناسب في المجتمع والحياة الأسرية.

وتؤكد عمرو أن ديوان قاضي القضاة يرى، أن معظم الحقوق الواردة في الوثيقة راسخة في ديننا، ومكفولة في معظم التشريعات النافذة في فلسطين منذ عقود طويلة، لذا لا بأس بتعزيزها في الوثيقة. إلا أن ديوان قاضي القضاة يتحفظ على بعض بنود هذه الوثيقة لسبب عام، هو مخالفتها لنوابت الشريعة الإسلامية وتعارضها مع نصوص القانون الأساسي، كالمادة الرابعة والمادة واحد بعد المائة.

وتطرح عمرو بعض الأسباب التفصيلية لذات التحفظات، على سبيل المثال لا الحصر، من بينها قضية الولاية التي جاءت في الفقرة الحادية عشرة، وتنص على أن المرأة تتساوى مع الرجل في الولاية على الأطفال، إذ تقول في هذا السياق: «إنه يمكن تنصيب الأم وصيا على الأطفال، أما الولاية فهي للأب، والأصل أن مسؤوليات الولاية يتولاها الأب لكن بالتشاور مع الأم، وليس بطريقة التعسف، ثم إن الولاية حق للطفل وواجب يحاسب الأب على التقصير فيه، وتتولى المحكمة الشرعية هذه المحاسبة عن طريق دعوى تحركها النيابة الشرعية ضده. متسائلة: «هل المطلوب أن تتحمل الأم مسؤولية الولاية على الأطفال؟ هل المطلوب أن تكون تحت طائلة المساءلة القانونية لو قصرت فيها؟ ألا يكفيها ما تتحمل في الواقع المشاهد من مسؤوليات عظيمة تجاههم؟

وتضيف عمرو تحفظاً آخرًا يتعلق بالفقرة الخامسة، والتي تنص على «تجريم واقعة الزوج لزوجته رغماً عنها، باعتباره شكلاً من أشكال العنف الأسري الواقع عليها»، بالإضافة إلى نص الفقرة السادسة حول هذه المسألة. وتعلق على ذات المسألة بقولها: «إن الإسلام يعتبر الاستمتاع حقاً مشتركاً لكل من الزوجين، ولا يجوز لأحدهما حرمان الآخر هذا الحق متى طلبه إلا بمبرر مقبول ومعبر، لكن بهدف تصويب المفاهيم فلا يمكن تسمية ذلك اغتصاباً، لأن الاغتصاب منتهى مع وجود الزوجة». لكنها تؤكد أن المطلوب من المشرع الفلسطيني في قانون العقوبات، من وجهة نظر الديوان أمران: أولاً، النص على تجريم هذا الفعل لدى الطرفين، باعتماد مبدأ المساواة. ثانياً النص على كيفية إثبات هذا الجرم، بحيث لا يثبت بمجرد الادعاء، لوجود من يسيء استخدام هذا النص القانوني.

وفيما يتعلق بالفقرة الثامنة التي تنص على «أن السلطة الفلسطينية تلتزم بمقاومة ... والمعتقدات الدينية التي تبجح العنف ضد المرأة»، تشير عمرو إلى أن عبارة «المعتقدات الدينية» لا يجوز أن تبقى على إطلاقها، ولا يقبل من السلطة مقاومة المعتقدات الدينية لأبنائها، لأن سوء تطبيق التعاليم والأحكام الدينية هو الذي يبيح ممارسة العنف ضد المرأة، وليس هذا مبرراً مقبولاً لمحاربتها. أما على صعيد الحقوق الأهلية المدنية والأحوال الشخصية، وتحديداً الفقرة الأولى، والتي تنص على «أن للمرأة حق التزوج وتأسيس أسرة دون أي قيد بسبب العرق أو الجنسية أو الدين، وهي متساوية مع الرجل في كافة الحقوق عند الزواج وخلال قيامه ولدى انحلاله». تشير عمرو: إلى «أن حق التزوج دون قيد بسبب ... الدين، يتعارض مع ما جاء في المادة (١٠١) من القانون الأساسي (المعدل)، وهو نص يصلح للمجتمعات التي تتبنى مبدأ العلمانية، أما المجتمع الفلسطيني فهو كغيره من المجتمعات العربية المسلمة له خصوصيته الثقافية وثوابته الدينية والفكرية، ولا يمكنه التخلي عنها؛ وبالأخص في الأحوال الشخصية التي تمتاز بالحساسية والإرتباط المباشر بأحكام الحال والحرام».

وتضيف عمرو تحفظاً آخر حول التعدد، كما جاء في الفقرة الخامسة، والتي تنص: «على أنه يجوز للقاضي استثناء السماح للرجل بالزواج من ثانية، شريطة إبداء أسباب ضرورية وملحة، مؤكدة أنه لا تنكر أبداً ما للتعدد من آثار نفسية واجتماعية ومادية على الأسرة، وعلى المرأة بوجه خاص، ومع ذلك فإننا لا نؤيد تقييد تعدد الزوجات، فليس صحيحاً أن التعدد شرع لتلبية رغبات الرجل، بل فيه أيضاً حق للمرأة، فمن حقها أن تختار زوجها بكامل إرادتها حتى وإن كان قد سبق له الزواج».

وأخيراً تؤكد عمرو أهمية العمل على صياغة قوانين فلسطينية، تتبنى مكافحة التمييز ضد المرأة، وذلك بالاستناد إلى القانون الأساسي الفلسطيني، والخصوصية الثقافية للمجتمع الفلسطيني، ولا مانع من النص على مرجعيات أخرى في هذا المجال، كالمعاهدات والاتفاقيات والمواثيق الدولية. مشيرة إلى أهمية التنسيق والتعاون بين كافة المؤسسات التي تسعى لرفعة المرأة والنهوض بوضعها، وتوحيد الجهود التي تبذل في سبيل ذلك لبلوغ الهدف المنشود. بالإضافة إلى ضرورة العمل على تصويب المفاهيم الخاطئة السائدة في المجتمع، وعدم الخلط بين التعاليم الدينية والموروث الديني الذي يتمسك به بعض الناس، ظناً منهم أنه من صلب الدين وتوجيهاته. هذا بالإضافة إلى الانطلاق في الحملات الموجهة لصالح المرأة، من المنطلقات والأجندات الوطنية، وفي حالة توفر التأييد والدعم الخارجي لهذه الحملات يشترط ألا يرافقها التدخل الموضوعي في الحملات وأهدافها وتوجهاتها.

وثيقة حقوق المرأة الفلسطينية، تعتبر بمثابة منظومة حقوقية متكاملة، يمكن من خلالها العمل على تطوير وضعية النساء القانونية، التي تعبر في مضمونها عن مجموعة من الحقوق السياسية والاقتصادية والمدنية والجنائية، والتي لا بد ستسعى إلى تحقيق المساواة التي تستحقها النساء، حسب ما نصت عليه المواثيق والأعراف الدولية والقانون الأساسي الفلسطيني، تحديداً إذا ما تم النظر ملياً في هذا الإرث النضالي الذي راكمته النساء على امتداد مراحل الصراع مع الاحتلال، ولكن يبقى السؤال إلى أي مدى عبرت هذه الوثيقة عن الحقوق التي تنشدها النساء، وهل ثمة اتفاق حول ذات الحقوق، صوت النساء استطلع آراء الشارع الفلسطيني على اختلاف أطيافه حول الوثيقة، وأبرز التحفظات على مضامينها.

توحيد للمؤسسات النسوية

بداية أكد المحامي كارم نشوان، أهمية الوثيقة بقوله: «الوثيقة محاولة جادة، اكتسبت أهميتها من خلال توحيد مواقف الأطر والمؤسسات النسوية، في خطاب موحد تم التعبير عنه في الوثيقة، مشيراً إلى أن ذات الوثيقة خضعت لنقاشات طويلة، وبالتالي في حال الأخذ فلا بد أن يكون لها تأثيرات إيجابية على مستوى توحيد الخطاب النسوي الفلسطيني، وعلى مستوى القدرة على الضغط والنضال، من أجل تضمين الحقوق التي وردت فيها في القوانين الفلسطينية بشكل عام، وفي القانون الأساسي بشكل خاص، على اعتبار أن فيها جملة من الحقوق المقررة دولياً وعالمياً، لم تأخذ بها القوانين الفلسطينية، إلا أن ذلك لا يسقط عنها طابعها الحقوقي، بغض النظر عن الاعتراف بها أو عدمه، فجوهر العمل لا بد أن يتجه نحو توفير الحماية لهذه الحقوق بتضمينها في القوانين».

ويشير نشوان إلى تحفظه الشخصي على الوثيقة بقوله: «الوثيقة عالجت مسألة تعدد الزوجات من خلال تقييدها، لكنني على قناعة تامة بضرورة التعامل معها على أساس المنع، أسوة بالقانون التونسي، الذي يمنع تعدد الزوجات، هذا بالإضافة إلى ضرورة إعادة تصنيف الحقوق بشكل أكثر منهجية مما عليه الحال الآن في الوثيقة».

وتطرقت الناشطة النسوية سلام حمدان، إلى جانبين من النضال النسوي، الجانب الحقوقي الذي يفترض أن لا يوجد عليه أي جدال أو فصال، والجانب الآخر الذي يتعلق بالقوانين والسياسات والتشريعات التي يتم التعامل مع تفاصيلها على اختلافها بشكل تكتيكي ومرحلي، بما يتلاءم مع المعطيات على أرض الواقع. وعليه، ترى حمدان: «أن وثيقة حقوق المرأة الفلسطينية، لم ترتق بدورها إلى الحد الحقوقي النسوي الأعلى، القائم على أساس العدالة الاجتماعية الكاملة والمساواة الكاملة غير المنقوصة، بل على العكس فقد قامت الحركة النسوية بعمل تسويات حول الحقوق في ذات الوثيقة بالرغم من أنه لم يكن مطلوباً منها القيام بذلك، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على عدم وجود قناعة أو إيمان بالقضية النسوية».

لحظة تاريخية

وفي هذا السياق تشير الكاتبة ريما نزال، إلى أن الطموح النسوي المستقبلي يسعى في نهاية المطاف إلى أن تنال المرأة الفلسطينية كافة حقوقها ودون تجزئة. وفق المرجعيات الفلسطينية والمرجعيات الدولية. مشيرة إلى أن وثيقة المرأة الفلسطينية تمت صياغتها في لحظة تاريخية بعينها حماية للمكتسبات الحقوقية التي تم إنجازها من التراجع، على اعتبار أن الطرف الذي سيطر على المجلس التشريعي الفلسطيني في الانتخابات التشريعية الثانية، يمثل تياراً قُربياً أصولياً، لذا كان من الطبيعي أن تكون هناك قراءة متمعقة لذات المخاطر والرد عليها بوثيقة حقوقية نسوية، تحافظ على الحقوق المكتسبة التي حصلت عليها النساء الفلسطينيات.

أما فريال عبد الرحمن عضو الأمانة العامة للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، فترى من جانبها أن التضحيات التي قدمتها النساء الفلسطينيات، على امتداد سنوات النضال الفلسطيني، تستحق أن يكون لها ثمة قوانين تراعي خصوصيتها وتتفهم احتياجاتها، عبر وثيقة حقوقية تتناول شرحا وتفصيلا لكافة الحقوق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمدنية التي تشكل في جوهرها منظومة حقوقية متكاملة، وفقا للمرجعيات الفلسطينية والعالمية. ولعل أبرز تحفظ تحدثت عنه عبد الرحمن، يتعلق بصياغة بعض النصوص التي وردت في الوثيقة لغوياً، والتي تحتاج إلى تعديل لتقديماها بشكل أكثر إحكاما. وما دون ذلك فهي ترى أن الوثيقة عبرت عن حاجات النساء وعن حقوقهن.

كما تؤكد عبد الرحمن أن ذات الوثيقة والتي اعتبرتها منسجمة مع الشريعة الإسلامية والتعاليم السماوية، جاءت لتوقف الادعاءات الباطلة والفهم الخاطيء للدين، مشيرة في ذات الوقت إلى ضرورة تبني جملة من القوانين تستمد روحها من نص الوثيقة الحقوقية، من بينها قانون أحوال شخصية يتفهم وضعية المرأة الفلسطينية في الأسرة، والإشكاليات التي تواجهها على اختلاف عناوينها، كالولاية والحضانة والزواج المبكر وما إلى ذلك، هذا بالإضافة إلى أن المطلوب هو القيام بحملة منظمة في مختلف الأوساط التربوية والمؤسسية وبين صفوف الرجال، لنشر الوعي حول أهمية الحقوق والقوانين التي تعبر عنها، ناهيك عن أهمية إيجاد آليات فاعلة لتطبيق ذات القوانين.

قانون العقوبات تعديل أم إلغاء؟

عطاف يوسف

واحدة، فبالتالي اعتقد أن ضرورة تطبيق القانون يجب أن تكون واجباً في جميع الحالات. في هيكلية مكتب الرئاسة، يوجد قسم مختص بالشكاوى، لكن هذا القسم لن يأخذ دور القضاء في أي حال من الأحوال، وإنما هو فقط لمتابعة هموم المواطنين وشكاواهم، وإذا وجدت لديهم إشكاليات مع الأجهزة الأمنية، أو إشكالية في التطبيق أو عدم تنفيذ حكم معين، ممكن أن تتم متابعة هذا الموضوع لدى الجهات المختصة. تصلنا شكاوى وتتم متابعتها، معظم الشكاوى تتعلق ببعض المخالفات البسيطة في المؤسسات الحكومية، أو بعض المحافظات، مخالفات ممكن السيطرة عليها، وهي ليست مخالفات كبيرة».

يواصل: «حتى لا يتم التضارب بين المواد في القوانين المختلفة، نحن في مكتب الرئيس لدينا طاقم من ذوي الاختصاص والخبرة، يقوم باعداد مشاريع القوانين والصياغة التشريعية وفق الأصول القانونية المتبعة، ونحن أيضاً نشرك مؤسسات المجتمع المدني، وحتى مع غياب المجلس التشريعي، نشرك بعض الأعضاء من المجلس، لإدخال التعديلات المهمة، وعندما نشعر أن هذه التعديلات يمكن أن تحدث تداعيات في الشارع، نكون معنيين بأن نحشد لها أكبر عدد ممكن من المواطنين، على أن يتم توعيتهم بها، فالضمانة هي وجود خبراء مختصين.

تعديل وليس إلغاء

أما بخصوص المادتين ٣٤٠ و ١٨، فإن شطبهما من القانون سيحدث خللاً تشريعياً، الأرجح أن يتم تعديل للمادتين، بحيث يتم اعتبار القتل على خلفية الشرف جريمة قتل عادية، ممكن أن تستفيد من ظروف التخفيف، التي يمكن أن تستفيد منها أي جريمة قتل أخرى، وأن يتم فتحها للزوج والزوجة من باب المساواة. وعن متابعة القتل، تقول حنني: «بالنسبة لحالات القتل، هذا موضوع هام ويؤثر على المجتمع، إذا عرف أن الشخص الذي قام بجريمة القتل غير متابع، قضايا القتل هي من أهم القضايا التي نتعامل معها ونتابعها، لأنه طالما كان المذنب قاراً من وجه العدالة، لا تستطيع العدالة أن تأخذ مجراها، ولا يستطيع التحقيق أن يأخذ مجراه، فنحن نواصل التحري من خلال مكان سكنه وأقاربه والجيران، وإيصال المعلومة بأمانة ليس من مصلحة الشرطة فقط، وإنما هي مصلحة للمجتمع».

خديجة حسين المستشارة القانونية لوزارة شؤون المرأة قالت: «منذ نشأت وزارة شؤون المرأة، سعت إلى مراجعة التشريعات القائمة في مناطق السلطة الوطنية، وعمدت إلى إعداد تعديلات ومقترحات قانونية، تتسجم مع النوع الاجتماعي، وتتجانس مع حقوق الإنسان، وكان أهم تشريعين عملت عليهما الوزارة، هما قانون العقوبات في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقانون الأحوال الشخصية، سواء كان القانون المصري الساري المفعول في قطاع غزة، أو القانون الأردني الساري المفعول في الضفة الغربية. بخصوص قانون العقوبات، وضعت وزارة شؤون المرأة تعديلات عديدة عليه، سواء بخصوص الجرائم داخل الأسرة، أو الجرائم الجنسية أو العنف اللفظي أو الجنسي، أو عدم المساواة والتمييز بين العقوبات والجرائم وعدم منطقيتها».

تتابع: «وجدت وزارة شؤون المرأة بعد جلسات نقاش مع الرئاسة، أن هناك حاجة ماسة وضرورية، في ظل تزايد أعمال قتل النساء، لوضع تعديلات، سواء بإلغاء أو حذف بعض المواد من قانون العقوبات، للتخفيف من حدة قتل النساء، على الأقل أن لا يكون القانون أداة بيد الجاني، ليهرب من الجريمة التي ارتكبها».

جرائم قتل

تواصل: «مطالب وزارة شؤون المرأة تتلاقى مع مطالب المنظمات والمؤسسات النسوية، حيث طالبوا بإلغاء هذه المواد، والأعذار المحلة والمخففة، واعتبار جرائم قتل النساء على خلفية ما يسمى بالشرف، جرائم قتل عادية، دون الالتفات إلى مبررات القتل التي تتم عليها، وزارة شؤون المرأة طلبت بعد اجتماع مع أعضاء الكتل البرلمانية في المجلس التشريعي، لاستمراجه آرائهم ووضعهم في الصورة، وأخذ مشورتهم في الموضوع، لأنه حتى وإن لم يكن هناك انعقاد للمجلس التشريعي، أرادت وزارة شؤون المرأة أن يكون هناك تشاركية، ليس فقط داخل المؤسسات النسوية والرئاسة ووزارة شؤون المرأة، بل داخل أعضاء التشريعي، وبما أن أعمال المجلس التشريعي معطلة، سيكون هناك إصدار قرار بقانون لإلغاء هذه المواد».

وحول الموضوع ذاته، قال عامر شاهين: «نحن نسعى بالأساس لأن يكون هناك نوع من تدخل تشريعي معين، لا نريد الاستعجال، نحن نقول تعديلاً، هناك مطالبة نسوية بالإلغاء، نحن نستند للمادة ٩ من القانون الأساسي، التي تقول إن جميع الفلسطينيين سواسية أمام القانون والقضاء، بغض النظر عن العرق أو الجنس أو اللون أو الدين أو الرأي السياسي أو الإعاقة، وعندما أتحدث عن المساواة، أنطلق من القانون الأساسي، الذي يحكم جميع القوانين، والتي يفترض بالقوانين الأقل درجة منه أن لا تخالف هذا القانون».

يضيف: «الشريعة الإسلامية هي مصدر رئيسي من مصادر التشريع، هذا ما نص عليه القانون الأساسي في المادة الرابعة، المشرع الفلسطيني يجب أن يراعي أحكام الشريعة الإسلامية، عندما يعد مشروع قانون معين، بالنسبة للقتل على خلفية الزنا، الشريعة الإسلامية واضحة، قضية استيفاء الحق بالبد، هذا شيء ممنوع، الحد يتم تطبيقه على يد ولي الأمر أو الحاكم أو من يفوضه بذلك، وفي وقتنا الحالي عن طريق القضاء».



أن نكون السابقين إلى تبني جميع الاتفاقيات، التي تسعى للحفاظ على حقوق الإنسان وحمايتها، ومن ضمنها حقوق المرأة.

في إطار القانون الأساسي، لدينا في إطار الديباجة موجود بما معناه «تسعى السلطة الوطنية الفلسطينية أو منظمة التحرير بالانضمام للاتفاقيات الدولية».

يستكمل: «من ضمن الآليات التي نعمل بها التعديل على المادة ٣٤٠ والمادة ١٨ من قانون العقوبات، لكن من يقوم بالتنفيذ هو وزارة شؤون المرأة ومجلس الوزراء، بتوجيهات من السيد الرئيس.

وفق القانون الأساسي الذي يحكم جميع السلطات في السلطة الوطنية الفلسطينية، القانون أعطى السيد الرئيس في إطار المادة ٤٣، صلاحية إصدار قرارات لها قوة القانون، ضمن شروط معينة، في غير أدوار انعقاد المجلس التشريعي، أن يكون في حالة الضرورة وأن تعرض على المجلس التشريعي في أول دورة يعقدها. القانون الأساسي تم وضعه في ظروف طبيعية، نحن حالياً نعيش وضعاً استثنائياً، لكن رغم ذلك هذه المادة لم تحدد بزمن معين، وبمجرد ما إن يعقد المجلس التشريعي وفق الأصول والقانون، يتم عرض هذه القرارات بقوانين على المجلس التشريعي في أول جلسة يعقدها، ليقرر بشأنها، وللمجلس التشريعي صلاحية إقرارها أو إلغائها.

أعضاء المجلس التشريعي يمثلون المواطنين الفلسطينيين، والمرأة هي جزء من هذا المواطن، جميع الفعاليات النسائية تطالب بتعديل هذه المادة، وكثير من القانونيين يطالبون بتعديل هذه المادة، حتى يكون هناك نوع من الإنصاف، إلغاء النص بحد ذاته يحدث خللاً في القانون، يجب أن يكون هناك، نوعاً ما، أصول معينة لآلية تدخل التشريعي في هذا النص. فبالتالي لا أتصور أن أعضاء المجلس التشريعي من باب المناخفة أنه بمجرد عرض هذه القرارات بقوانين أن يتم إلغاؤها».

أول مفتش تحقيق

نداء حنني أول مفتش تحقيق في الشرطة النسائية في قلقيلية، تقول: «مهمة مفتش التحقيق هي مهمة صعبة، وفي بعض الأحيان معقدة، تحتاج إلى خبرة ومعرفة، مفتش التحقيق يكون في العادة مسؤول عن الإشراف العام على كل ما يتعلق بقسم التحقيق، بدءاً من متابعة جميع القضايا الواردة إلى قسم التحقيق، إضافة إلى القضايا قيد المتابعة، وانتهاءً بالمسؤولية عن ضباط وأفراد القسم.

يضاف إلى ذلك تنفيذ القضايا المنجزة بعد اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة، ثم تحويلها إلى النيابة العامة صاحبة الاختصاص، علماً أن جميع القضايا الواردة إلى قسم التحقيق تخضع لقانون العقوبات المعمول به في فلسطين، متابعة القضايا مع النيابة، متابعة القضايا المحكوم فيها.

وعن آلية متابعة قضايا النساء تقول حنني: «عندما تتقدم امرأة بشكوى تتخذ الإجراءات اللازمة قانونياً لتقديم الشكوى، يتم أخذ أقوال جميع الأطراف، ثم تحول القضية إلى النيابة التي تقوم بدورها بتحويل القضية إلى المحكمة للنظر بها، خلال هذه السلسلة من الإجراءات تتم معاملة المرأة بخصوصية، في كثير من القضايا تحتاج المرأة إلى حماية، يتم تحويلها إلى بيوت خاصة تعتني بالمعتقات، للمرأة خصوصية في المجتمع، وتكون المرأة في حالة نفسية سيئة، نحاول مساعدتها وإخراجها من وضعها، وفي قضايا العنف الأسري، نحاول أن نفرض الخلاف داخلياً، لأنه تهنأ أولاً مصلحة العائلة».

عامر شاهين يعلق على الموضوع قائلاً: «أحياناً تكون الحلول الداخلية أو الطبيلة على الأمور ليست في صالح الأسرة على الصعيد الاستراتيجي، بما ينعكس على المجتمع في المستقبل، نحن نتحدث عن أسر وليس عن أسرة

لا يوجد قانون عقوبات فلسطيني حتى الآن، وما يحكم القضاء هو قانون العقوبات الأردني، الساري المفعول في الضفة الغربية، وقانون العقوبات المصري الساري المفعول في قطاع غزة. وهناك اختلافات واضحة بينهما، لكن ما يؤثر الجدل في الوقت الحاضر هو المادة ١٨ من القانون المصري، والمادة ٣٤٠ من القانون الأردني، وهاتان المادتان قيد البحث والنقاش بين وزارة شؤون المرأة والمؤسسات النسوية ومكتب الرئيس، هناك من يطالب بإلغاء هاتين المادتين، وهناك من يطالب بتعديلهما.

تنسيق مشترك

عامر محمد شاهين، مدير دائرة التشريعات والأبحاث في مكتب الرئيس يقول: «حصل اجتماع مشترك بين وزارة شؤون المرأة ومكتب الرئيس، وطرحت قراءة لبعض النصوص القانونية في قانون العقوبات، وتوجيهات من الرئيس محمود عباس، تمت الدعوة لورشة عمل في وزارة شؤون المرأة، وتم نقاش موضوع ارتكاب الجرائم على خلفية ما يسمى بالشرف، تم التداعي لهذه الورشة بالتنسيق مع وزارة شؤون المرأة والفعاليات النسوية في الوطن وبعض الجهات الداعمة، وتم التركيز على قانون العقوبات، المادة ٣٤٠ من قانون العقوبات الأردني رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠، الساري في المحافظات الشمالية، والمادة ١٨ من القانون المصري رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٦ الساري المفعول في المحافظات الجنوبية في قطاع غزة».

يتابع: «المادة ١٨ من القانون المصري، تتعلق بقبول الأعذار بشكل عام، نتحدث عن المال وعن العرض وعن النفس وعن الشرف، يتم استغلال هذا النص من قبل مرتكبي جريمة قتل النساء.

المفروض أن يتمتع المحامون بأخلاق مهنية، وأن يكون هناك تطبيق سليم للنص القانوني من قبل القضاء، وأن يكون القاضي على قدر من المسؤولية وكفؤ، في بعض الحالات لا يطبق النص ولا يكون في مكانه.

في قانون العقوبات، المواد التي تتحدث عن الأعذار المخففة أو الأسباب المخففة، التي تطبق على كافة الجرائم، حيث تكون هناك سلطة تقديرية لقاضي الموضوع، أو القاضي الجنائي، للأخذ بهذه الأسباب أو عدم الأخذ بها، حسب الحالة الجرمية، وكل حالة على حدة. بالنسبة للمادة ٣٤٠ من القانون الأردني رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠، هذه المادة أعطت العذر المحل والمخفف في ارتكاب الجرائم على خلفية الشرف، نص المادة: ١- يستفيد من العذر المحل من فاجأ زوجته أو إحدى محارمه في حال التلبس بالزنا مع شخص آخر، وأقدم على قتلها أو جرحها أو ايدأتهما كليهما أو أحدهما.

٢- يستفيد مرتكب القتل أو الجرح أو الإيذاء من العذر المخفف، إذا فاجأ زوجته أو إحدى أصوله أو فروعه أو أخواته مع آخر على فراش غير مشروع). المادة تحكي عن العذر المحل والعذر المخفف، وأصل هذه المادة من التشريع الفرنسي، وأغلب التشريعات العربية متأثرة بالتشريع الفرنسي.

في التطبيق السليم لهذه المادة، هناك شروط وقيود صفة الجاني وصفة المجني عليه، عنصر المفاجأة والتلبس بالزنا، صفة الجاني من المفروض أن يكون أحد المحارم أو الزوج، صفة المجني عليه لا بد أن يكون الزوجة أو إحدى الأخوات أو الأم، عنصر المفاجأة وهو التلبس وهو أهم عنصر، وهذا العنصر لا يتم تطبيقه في القضاء بشكل سليم، والمقصود بالتلبس هو الجرم المشهود ليس على السمع».

يواصل: «هناك إشكالية في التطبيق، المقصود من تأديب الأب لأبنائه هو التهذيب والتأديب، وليس القتل، حتى الضرب بشكل مبرح لا يدخل في حكم النص. في إطار القانون الدولي، يفترض بمن يوقع على الاتفاقيات أن يكون دولة، ولكن نحن رغم ذلك نسعى كسلطة وطنية فلسطينية، ومنظمة تحرير،

المنهاج من منظور النوع الاجتماعي

الواقع: الانطلاق من مفاهيم حقوقية
الطموح: هل سيكون إدماج الجندر مستقبلاً جوهراً ومضموناً؟

تحسين يقين



ويمكننا القول إن المناهج انطلقت من مفاهيم حقوقية، أكثر منها مفاهيم نوع اجتماعي، وثمة فرق كبير بين المفهومين، رغم أن المفهوم الحقوقي العام هو متضمن أصلاً لمفاهيم النوع الاجتماعي، وذلك لخصوصية النوع الاجتماعي وعلاقته بالتفاصيل، أكان ذلك في النصوص أم الصور والرسومات وتوظيف الأرقام الإحصائية.

الطموح

العلاقة بين التنمية والنوع الاجتماعي قائمة، فلا بد من سدّ الفجوات في الأدوار بين الرجل والمرأة، انطلاقاً من أن النوع الاجتماعي يوازن بين الرجل والمرأة، وهو يخص كليهما، لا المرأة فقط.

هذا ما تم التوصية به من رئاسة الوزراء، أي من أعلى هرم في الحكومة، وبناء عليه تم تأسيس وحدات النوع الاجتماعي في الوزارات والمؤسسات. بعد نقاشات معمقة قادتها وزارة شؤون المرأة، أمكن الخروج من الإشكالية التي عانت الرؤى السابقة منها، خصوصاً رؤى وحدات النوع الاجتماعي في الوزارات، وهي الخلط بين النوع الاجتماعي والموضوع النسوي، وهذا بحد ذاته إنجاز، يسهّل أداء الوحدات، من خلال توجيه أصحاب القرار، كما يسهّل التنسيق المستقبلي بين الوزارات فيما بينها، وبينها وبين وزارة شؤون المرأة؛ حيث يفترض أن تأخذ الوزارات والمؤسسات دورها في الاستجابة لمتطلبات التغيير والتطوير على ضوء النوع الاجتماعي.

التربية والتعليم ومنها المناهج، والتي أصلاً لا تقتصر على كتب التعليم العام، تأتي في هذا السياق الاستراتيجي.

تشكل التربية والتعليم العام والعالي زاوية مثلث متساوي الأطراف، مع كل من وجود القانون الضامن لمتطلبات النوع الاجتماعي، والثقافة العامة المجتمعية.

في المجال التربوي، يتم التعامل بشكل عام، وبشكل تلقائي، مع مفهوم النوع الاجتماعي، من منظور مساواة الوزارة بين الإناث والذكور في مختلف عملياتها، وقد تجلّى ذلك في إحصائيات التعليم العام بشكل خاص.

وهناك اتجاهات تربوية موجودة في أروقة الوزارة تدعم دمج حقوق الإنسان، بشكل عام، وحقوق المرأة والطفل في المناهج، وينسجم هذا الدمج مع تطور النظرة في موضوع النوع الاجتماعي، حيث لا وجود لرفض هذه الاتجاهات بقدر ما يحتاج التربويون، إلى معرفة في الموضوع، تمكنهم من التطوير التربوي على ضوء مفاهيم محددة، مخطط لها تنموياً من منظور النوع الاجتماعي، ونظن أن وحدة النوع الاجتماعي في وزارة التربية، ستولي هذا الجانب اهتمامها، في ظل دعم وزارة شؤون المرأة.

لقد قطعت الوزارة وقطاعات المجتمع الأخرى مجاًلاً مريئاً في مراعاة النوع الاجتماعي، من باب الاهتمام بالحقوق والواجبات، ومن باب الاستجابة لطلبات المؤسسات المانحة، ومن باب الاستجابة للرأي العام المجتمعي، المطالب بسد الفجوات بين الرجل والمرأة.

وحدة النوع الاجتماعي

لا يمكن فصل موضوع النوع الاجتماعي في المناهج، دون التطرق إلى وحدة النوع الاجتماعي، والتي تطمح إلى الاعتناء بإدماج النوع الاجتماعي في مجالات العمل التربوي بشكل عام، والمناهج بشكل خاص.

فمن مهام وحدة المرأة في وزارة التربية، الاستجابة للأولويات الوطنية لتحقيق نوع من المساواة والعدل في الحقوق من جهة، واستجابة للحالة الدولية المطالبة بإنصاف المرأة من جهة أخرى، في سياق رصد التغيير الحاصل في مؤشرات التعليم من منظور النوع الاجتماعي، وتحليل ذلك، ورفع صانع القرار بالنتائج والتوصيات.

فالطموح أو ما أظنه صار رسالة ووظيفة، أن تتابع وحدة النوع الاجتماعي في الوزارة، بدعم فكري في موضوع النوع الاجتماعي، مسألة إدماج الموضوع بشكل بنيوي واضح في المناهج وعمليات التربية، والتعليم بشكل عام.

ويمكن ذلك التطوير في مجالين هما:

الأول: وهو منح تربويين خبراء في التعليم العام والعالي، ممن يمتلكون حساسية للنوع الاجتماعي، حق تقييم المناهج من منطلق النوع الاجتماعي، باتجاه إعادة صياغة عامة، واقتصار (التعديل أو الحذف والإضافة) على مرحلة التطوير الجزئية. بحيث يولي هؤلاء التعليم أهمية وأولوية، واهتمام بالنقاط الواجب التربية عليها من وجهة مفاهيم النوع الاجتماعي.

الثاني: وهو منح خبراء في النوع الاجتماعي يملكون حساسية تربوية تعليمية، مسح الخطوط العريضة وخطة المنهاج الفلسطيني، الحق في اقتراحات ضرورية كي تنفذ بالتوازي مع أهداف التربويين، حتى يكتمل الجهد: نعلم ونربي على مفاهيم حقيقية في هذا المجال، وأخرى في المجال الحقوقي والوطني والعلمي والإنساني.

القضايا الاجتماعية، ومنها الرجل والمرأة.

والموضوعي، أو الموضوعية يدرك أن المناهج الفلسطينية، أنجزت شيئاً في هذا الجانب، وهي وإن كانت لا تقنع البعض، فإنه يجب ألا تهملش، ومن المفيد أن نقيم إيجابياً.

مظاهر الإدماج

سعى المنهاج إلى تأسيس التربية المدنية، التي من خلالها يمكن أن يكون التأصيل للمسألة الحقوقية المعاصرة، ومنها حقوق المرأة، ومنها حقوق الرجل والمرأة من منطلق جندي شامل.

وتجلت تلك المظاهر في:

١- تأسيس كتب التربية المدنية التي لم تكن موجودة من قبل في المدارس الفلسطينية، وهي كتب موجهة للطالب من الصف الأول حتى التاسع، وقد وزعت مفاهيم التربية المدنية عبر هذه الصفوف التسعة، التي أخذت تعمقها وتزيدها معرفة مع انتقال الطالب إلى الصف الأعلى.

٢- نشر المفاهيم المدنية والديمقراطية في الكتب والنصوص الإنسانية، خارج كتب التربية المدنية، لتأكيد الاتجاه المدني، كما هو الحال في كتب اللغة العربية والإنجليزية والتربية الدينية والاجتماعية.

في البداية، لا بدّ من الإشارة إلى أن هدف كتب التربية المدنية، هو إكساب الطلبة المفاهيم والتطبيقات المدنية والديمقراطية، وبناء شخصية تنسم بهذه الصفات.

إن مجرد استعراض بعض الدروس في الصفوف من الأول حتى التاسع، يري الباحث اتجاهات التربية المدنية في التأسيس لمفاهيم الحوار والمشاركة والمسؤولية والتعاون، ومعرفة الحقوق والواجبات والاحترام المتبادل، الذي يصب في بنیان شخصية ديمقراطية، تتعامل مع الاختلافات بأسلوب مدني، حيث تزعم أن إكساب الطلبة مفاهيم المجتمع المدني حسب المرحلة العمرية من الصف الأول حتى التاسع، أي من عمر ٦ سنوات حتى ١٥ سنة، يعد بمثابة بنية تحتية راسخة للتربية المدنية.

من إيجابيات التناول والإدماج

على الرغم من حداثة التجربة وقلة وجود الخبراء، فقد لوحظت إيجابيات مشجعة؛ فلم تتعرض الكتب الفلسطينية لمفاهيم المدنية كمجرد معارف ومعلومات فقط، بل تعاملت معها بشكل تعليمي من سياقات حياة الطلبة، حيث قربت المفاهيم من ذهن الطلبة، من خلال الأمثلة المحسوسة، كما عمدت إلى الثقافة المحلية، واختارت منها الأمثلة الإيجابية التي تحقق المفاهيم المدنية، بحيث لم يشعر الطلبة بالغربة أمام التربية المدنية الحديثة، فأحسوا أنها جزء من النسيج الثقافي الشعبي، وعليه تم البناء والاستفادة من المنجز العالمي في هذا الشأن.

أفقياً: نستطيع ذكر بعض الدروس التي اخترناها لعلاقتها القريبة مع الموضوع:

الصف الأول: تضمنين الكتاب لقيم الحوار والمشاركة، والتعامل مع الناس على أساس (أعامل الناس كما أحب أن يعاملوني)، وفيه ذكر للحوار على أنه وسيلة تعلم، وتعبير عن المشاركة.

الصف الثاني: مفاهيم التحدث والاستماع (الحوار الإيجابي الفعال)، وكيفية الاتفاق والاختلاف، وكيف أن لكل إنسان دوره، وعلاقة الإنسان مع الآخرين، من حيث إن الاختلاف بين الناس أمر طبيعي.

الصف الثالث: تم نبع ذلك في دروس الصف الثالث، من حيث احترام الرأي وتقبل الآخر، والتسامح وروح الفريق والتعاون والتطوع.

الصف الرابع: التعرض إلى حقوق المواطن والانتخابات والرأي، ومفهوم التضامن، والحياة الأسرية القائمة على التفاهم والمشاركة.

الصف الخامس: التعرض إلى حقوق الأطفال، وحق الحماية، ومشاكل المجتمع والواسطة والعائلية والتهميش.

الصف السادس: التعرض لمفاهيم المشاركة.

الصف السابع: التعرض لمفاهيم المسؤولية والمشاركة لقيم مدنية، ثم التنشئة الديمقراطية في الأسرة وحقوق الإنسان.

الصف الثامن: تعميق صورة الأسرة، كصورة عن المجتمع، وتعميق مفاهيم المسؤولية لدى الأفراد.

الصف التاسع: التعرض لاحترام الكرامة الإنسانية، وحقوق المرأة، وإيراد ملحق من الأدبيات الحقوقية الدولية وهما: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

لذلك، على ضوء ما تقدم، وهو جزء من كل، فإن إدماج النوع الاجتماعي، كان يظهر من خلال إكساب الطلبة ثقافة مدنية، تكون قريبة التناول والفهم والتطبيق.

أولاً، لا بد من التأكيد على أنه يجب ألا تترك التربية والتعليم للتربويين فقط، أو لوزارة خاصة بالتعليم، لأن المسألة أكبر وأخطر بأن تضطلع بها جهة محددة!

تشكل المناهج في أية بلد بشكل عام، انعكاساً للفكر السائد من جهة، وموجهاً للفكر من جهة أخرى؛ بمعنى أنها نتيجة للتراكم المعرفي والثقافي، وسبب مباشر في التنشئة الاجتماعية والثقافية.

وينطبق على المناهج الفلسطينية هذا الأمر، حيث إنه رغم اشتراك مؤلفين ومؤلفات من مختلف المشارب، في إعداد كتب التعليم العام، ضماناً للجودة من ناحية، وضماناً لمراعاة أبعاد التحديث المتوقعة، إلا أن المنتج النهائي، ظل قريب الصلة من النهج التقليدي روحاً ومضموناً، وإن حاول الاستجابة لمتطلبات التغيير الاجتماعي، والتي أخذت منحى شكلاً في كثير من جوانبها، بما فيها، مثلاً، إدماج موضوعنا المطروح وهو النوع الاجتماعي في المناهج، حيث تم بشكل متكلف للإحياء بالعصرنة في موضوع حقوق الإنسان.

من أهم مبررات تأسيس مناهج فلسطينية، كان التأسيس لفلسطنة المناهج (أي توطئ المعلومات والتربية والتعليم)، ثم إدماج العصرنة من تكنولوجيا ولغات ومفاهيم معاصرة.

فالذي يدفعنا جميعاً إلى إيلاء المناهج ما تستحقه من عناية، أنها تشكل وعاء الوعي، وأساس التربية والتعليم، كونها المستند الوثيقة التي يقوم عليها الدرس التربوي، وبالتالي التربية الاجتماعية والثقافية.

في البدء لا بدّ من الإشارة إلى أن اهتمام المناهج بالمرأة، إنما يأتي ضمن سياق اجتماعي كبير، وضمن سياق قيمي وحضاري بشكل أكثر شمولاً، حيث إن هناك علاقة وثيقة بين الشكل المنشود للمجتمع الفلسطيني، كمجتمع عربي إنساني، ينتمي لهذا العصر الذي تطمح إليه المناهج الفلسطينية، وبين الشكل الثقافي والحضاري والسياسي والتربوي، ومن ثم جزيئات التناول الخاص لكل عنصر في المجتمع، كالرجل والمرأة والطفل، العامل، الصانع، الحرفي، المقاوم، التاجر، الشاعر والكاتب.

لقد تعامل المنهاج الفلسطيني مع هذه العناصر، كعناصر إنسانية أولاً، وكعناصر تشكل النسيج الاجتماعي والوطني لفلسطين.

وفق هذا المنطلق نزع أن المناهج سلكت طريقاً طموحاً إلى إنصاف العناصر ما وجدت لذلك سببلاً، حيث انطلقت وزارة التربية والتعليم من مرجعيات وطنية كوثيقة الاستقلال، والأسس الحضارية المجمع عليها في فلسطين، كما انطلقنا من المواثيق الدولية المعترف بها في فلسطين رسمياً، كاتفاقيات حقوق الإنسان والعهود الدولية الخاصة بالنساء.

غايات تربوية تعليمية

فالتوجه كان صحيحاً وسليماً ومنصفاً، لكن عملية إعداد المناهج أمر ليس بالهين، فالغايات الأولى لدى المؤلفين هي غايات تربوية تعليمية، لذلك اجتهد المؤلفون علمياً وتالياً وكتابةً وتحريراً تعليمياً، بحيث ينسجم مع المراحل العمرية التي ينتمي إليها الطلبة في التعليم العام من الصف الأول حتى الثاني عشر، حيث راقبت الوزارة، وهي في عملها الأول من هذا الإنجاز، انسجام المنهاج مع الخطة العامة التي أقرتها الوزارة، ثم نالت موافقة المجلس التشريعي عام ١٩٩٨. بالنسبة لقضايا الإنسان والمرأة والمجتمع والقيم وغيرها، فإنها تشكل محاور تتناولها المنهاج، للتربية عليها وكذلك للتربية على الديمقراطية وحقوق الإنسان، فقد أفردت المنهاج كتاباً مدرسياً خاصاً هو كتاب التربية المدنية، يدرس ٩ سنوات، لتعميق مفاهيم التربية المدنية والمواطنة، بما يتضمن الانتصار لقضية المرأة وصورتها وتحسين واقعتها، كما أفردت فصولاً ودروساً وفقرات في المباحث الأخرى، كالتربية الوطنية والعلوم الاجتماعية واللغات والتربية الدينية، تعمق الوعي المطلوب تجاه المرأة، لتعميق سلوك الطلبة الفكري والاجتماعي تجاه المرأة في كافة صفاتها من أم وأخت وعاملة وعالة.

من جانب آخر، تم الاهتمام بصورة المرأة وصفاتها وما يتعلق بها في المواد العلمية كالرياضيات والعلوم. وكان ذلك إنجازاً.

لذلك، فإنني أرى أن تقييم مدى تحقق الأهداف، لا يتطلب افتراضاً مسبقاً من أحد، أو من الوزارة بأننا حققنا كل شيء، أو أننا لم نحقق، فدائماً هناك مجال للتطوير.

إن التعامل مع قضية المرأة وغيرها من القضايا والقيم والشخص، يحتاج إلى خبرات خاصة لا يملكها التربوي، ولا يجب أن نحمله فوق طاقته، ذلك أن تضمين وإدماج تلك القضايا داخل المنهاج، احتاج لخبرات في مجال النوع الاجتماعي، فكان من الطبيعي حين تم البدء في إنتاج المناهج وخلال العمل طوال سنوات ألا يحقق الكتاب كل الطموحات، والتي لا تقتصر على المرأة، بل هناك جوانب أخرى مهمة كالوطن والأرض والهوية.. حيث إن المناهج ما زالت تتعرض للنقد في أكثر من جانب. لكن المهم أيضاً أنه تم إنجاز شوط كبير، خصوصاً في الاتفاق والإجماع على المنظور والمنطلقات التي ننطلق منها تجاه

المرأة في الإعلان

أنثى ومروجة ومستهلكة وبعيدة عن الانتاج

عطاف يوسف

من يضطر لمشاهدة إعلانات التلفزيون، سيجد عدداً كبيراً من النساء، ربما يبدو ذلك جيداً للوهلة الأولى، لكن من يدقق قليلاً في محتوى تلك الإعلانات، سيجد أن النساء لا يقمن إلا بدور ترويجي لمنتجات يستهلكها جميع أفراد الأسرة، وليس النساء فحسب. هذا من جانب، أما الجانب الأكثر استفزازاً هو الكم الهائل من الإعلانات عن منتجات التجميل والشامبوهات، والكريمات المفتحة للبشرة والمقاومة للتجاعيد، وللفوط الصحية، وكأن المرأة لا دور لها إلا أن تشغل نفسها ليلاً نهاراً بهذه المنتجات، حتى تبدو جميلة ليرضى عنها زوجها، فأحد إعلانات كريمات البشرة تقول بما معناه، أن بعد استعمالها لذلك الكريم العجيب، سترى الفرق في وجهها وفي زوجها، مترافقاً ذلك مع جو من الرومانسية، احتفاءً بذلك الجمال.

أما الفوط الصحية فحدث ولا حرج، إحدى الإعلانات يطلب فيها صوت نسائي من المرأة، أن تأخذ إجازة من العالم و«تروق»، فطالما هي تستعمل تلك الفوطة، فلا حاجة لها للعمل أو أي أمر آخر، وتستطيع أن تأخذ إجازة من العالم.

تلك الإعلانات تظهر المرأة مجرد مستهلكة ومروجة لأدوات التجميل والشامبوهات والفوط الصحية، وكلها تظهرها إما في المنزل أو في السوق، فهي مستهلكة ومروجة وليست منتجة.

بهذه الاعلانات يريدون خلق نموذج معين من النساء، ذو مواصفات جمالية محددة، ليروق لأعين الرجال، حيث أن المرأة مجرد جسد لمتعة ذلك الرجل، مما يخلق نوعاً من البلبلة بين النساء والرجال في الحياة الواقعية، فهذا الجمال غير موجود على أرض الواقع، لذلك ستحاول بعض النساء تقليده بلا جدوى، وسيبحث الرجال عن ذلك النموذج في زوجاتهم ولا يجدوه.

وتظهر النساء في الإعلانات أيضاً كربات بيوت، يفركن ويلمعن ويحتجن لمنتجات جديدة تسهل عليهن عملهن في التنظيف، وكأن المرأة يجب أن تقضي نهارها كله في استعمال أدوات التنظيف، فالإعلانات تظهر الرجل كطبيب أو رجل أعمال أو مذيع شهير، يلطخ دشايشته البيضاء بالحبر، وما على المرأة إلا تنظيف تلك البقع، باستعمال أحد منتجات صابون الغسيل.

ربما يكون ذلك كله محتملاً لدى البعض، أما أن يستخفوا بعقول النساء، ويظهروهن على أنهن تافهات وسخيفات، فهذا أمر لا يحتمل. أحد الإعلانات لأحد أنواع الجبنة، تظهر الرجل «الزوج» في ندوة تلفزيونية، يتكلم بشكل جدي عن النساء اللواتي يقلبن الحقائق، ويدخلن ما هو غير مطلوب في صلب الموضوع، وكيف على الرجل أن يواجه المرأة بلا جن، يخبره المذيع أن على الخط امرأة تقول أنها زوجته، فيرتبك ويغلق الكتاب، ويتوقع المشاهد أن تكون الزوجة غاضبة من كلام زوجها، إلا أننا نتفاجأ بأنها تساله إن كان يريد العودة إلى البيت للعشاء، فهل النساء بهذه التفاهة والسخافة التي يظهرها الإعلان؟

إعلانات أخرى لا يهتمها أنها تزرع قيم الغش والسرقة والكذب في نفوس الناس، وخاصة الصغار منهم، لكنني أحببت أن أركز فقط على الاعلانات التي تسيء لصورة المرأة، وتجعل منها مجرد جسد للمتعة، وتظهرها على أنها مستهلكة فقط، وليس لها علاقة بعملية الانتاج والتنمية.



المرأة في الصحافة المحلية.. صورة تنقصها التفاصيل

رام الله - لبنى الأشقر

الكاتب تحسين يقين يرى في حديثه عن صورة المرأة الفلسطينية في الإعلام الفلسطيني، أنها صورة تغلب عليها الإعادة والتكرار، واعتماد الشكائنة، وعدم التعمق والتركيز، ما يجعل موضوع المرأة موضوعاً مكرراً من ناحية، ومشتتاً للذهن من ناحية أخرى. ويرى أهمية أن يلتفت الزملاء والزميلات الإعلاميون إلى تجاوز العمل السائد باتجاه أرحب وأكثر إنسانية وعلمية. فوفق يقين، ليس الهدف وجود نصوص عن المرأة فقط، بل ما نحتاجه هو نصوص مركزة تناقش بشكل علمي، تتخذ من المعايير الإنسانية رافعة للمرأة والرجل، فلا يكون التطوير الإعلامي مقتصرًا على المرأة دون الرجل، والذي هو بالضرورة موضوع جندي مثل المرأة. وطالب الزميل تحسين يقين طليعة الكتاب النسويين والحقوقيين والكاتبات، بإدماج النوع الاجتماعي بشكل جوهري أكثر منه أمراً شكائياً، ما يعني ضرورة تعرف الكتاب باستمرار إلى ما تم إنجازه في هذا الشأن. وضرورة تجاوز الوصف النسوي بالوصف الإنساني العام والشامل لعنصري المجتمع. ورأى أن الشراكة بين المختصين والكتاب، تفعل وتعمق أداء الإعلام من ناحية، وتنشر مقاصد ورسالة الحقوقيين والباحثين وواضعي السياسات من ناحية أخرى.

المنتدى الإعلامي لنصرة قضايا المرأة، وفي رسده لمدى تناول الصحف الفلسطينية لجرائم قتل النساء في العام ٢٠٠٧، أشار إلى إخفاق هذه الصحف بشكل عام في تغطية قضية مثل قضية جرائم قتل النساء في مناطق السلطة الفلسطينية، وفق الأصول المهنية لمهنة الصحافة، وتدني مستوى هذه التغطية من حيث النوعية، كما أشار التقرير. فتغطية هذه القضايا كشفت عن مستوى هذا الإخفاق بصورة واضحة، الأمر الذي يتطلب وضع آليات لمعالجة هذا الوضع، استناداً إلى مجموعة من النقاط الرئيسية التي تتمثل في ما يلي:

١- نقص التحقيقات والقصص الصحافية التي تتناول جرائم قتل النساء في الصحف المحلية.

٢- ضعف الالتزام بالقواعد والأصول المهنية في تغطية جرائم قتل النساء، حيث لم تتم هذه التغطية بطريقة مهنية وموضوعية في عرض الحقائق.

٣- النقص الملحوظ في استخدام الصور في التقارير والمواد الاعلامية المتعلقة بقتل النساء.

٤- غياب متابعة تغطية هذه الجرائم من حيث تداعيات وقوع الجريمة على الضحية وأفراد أسرتها، والإجراءات القانونية المتخذة من قبل الجهات الأمنية المختصة في تطبيقه.

٥ - تحجيم المادة الإعلامية من خلال اختيار مواقع غير بارزة لنشر المادة الإعلامية، وتقليص مساحة المادة بصورة لافتة، ما يضع الصحف الثلاث في موقع حجب المعلومات واضفاء الغموض عليها، في حين أن دورها يجب أن يستند إلى نشر كافة المعلومات المتعلقة بهذه الجرائم.

من هنا نرى أنه لا بد من توخي الدقة والتوازن والموضوعية في تغطية وسائل الإعلام للضحايا التي تخص المرأة، والحفاظ على كرامتها في الأعمال الإعلامية المختلفة. بعيداً عن الإنارة والتشويه، وعدم استخدامها كأداة لتحقيق الربح المادي، والبعد عن التركيز على الصور النمطية السلبية للمرأة في الإعلام، والحرص على إبراز إنجازاتها المعاصرة وأهمية دورها في المجتمع. والتعبير من خلال وسائل الإعلام عن قضايا المرأة الريفية والبدوية والحضرية بشكل متوازن. وإبراز المشكلات التي تعانيها نماذج المرأة الجديدة نتيجة المتغيرات والتطورات المجتمعية العربية المعاصرة. وتمكين المرأة من التعبير الحر عن رأيها في وسائل الإعلام المختلفة وذلك بما يدعم تنوع الآراء ويغريها.

١- وعلينا المطالبة بمرجعية أخلاقية للإعلام العربي تدخل فيه المرأة كباحثة وصحافية وكاتبة وفنانة محترمة ومربية أجيال ورائدة، في كل ضروب الإبداع بحرية ومسؤولية، دون أن تكون مضطرة لتقديم جسدها الجميل قرباناً في رحلة مرهقة، تنتهي بوضعها خلف الكاميرا، أو الاستغناء عن الخدمات عندما يزوي بريق الجسد.

٢- يجب العمل على توعية النساء، وتحديد الفتيات صغيرات السن والشابات بمخاطر استغلالهن في الإعلانات، وحثهن على رفض لعب مثل هذا الدور لترويج المنتجات والسلع.

٣- لسنّا ضد الإعلان، لكننا مع إعلانات تراعي الحس السليم وتحترم المرأة، بعيداً عن تحويلها لسلعة لتسويق المنتجات، وبعيداً عن تشويه صورتها والتعامل معها، دون إبراز القيمة الحقيقية لعقلها ودورها في المجتمع، وعلى هذا، يفترض في الإعلانات التي تستخدم المرأة، ألا تركز فقط على جسدها، وأن تبرز أدوارها الحقيقية في المجتمع، بحيث تعكس واقعها، بدلاً من خلق صورة مشوهة عن هذا الواقع.

٤- ونحن مع ابتكار وسائل جديدة للجذب والترويج، لا تنال من كرامة المرأة ولا تقدمها كسلعة.

لا شك أن قضية المرأة والإعلام مطروحة منذ سنوات على أجندة عمل مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات النسوية، وإن اختلفت وتنوعت الأنشطة والأدوات في أسلوب التناول والطرح. فالمرأة والإعلام قضية شائكة لا نتوقع لها حلولاً سحرية أو قاطعة، بل هي من القضايا التي تحتاج إلى مراكمة الجهود واستمرارها، وتطوير سبل المواجهة أولاً بأول، خاصة أننا نعمل في ساحة متطورة باستمرار، وآفاقها التقنية والفنية غير محدودة.

وإذا كان الإعلام في الدول العربية يبرز دور المرأة كأنثى، في مقدمة الأدوار التي تظهر فيها المرأة، وهو الشيء الذي ينطوي عليه الكثير من المخاطر، وفي مقدمتها أن هذه الصورة ليست هي الصورة الواقعية للمرأة في الدول العربية، وأن التركيز على هذا الدور وإغفال دور المرأة كزوجة وأم وإنسان، يؤدي إلى ترسيخ هذه الصورة في ذهن المجتمع وذهن المرأة خصوصاً. فالصحافة العربية لا تقدم صورة المرأة الزوجة الشريكة للرجل، وإنما صورة المرأة التابعة للرجل والخاضعة له، كما تظهر صورة الأم في الإعلام في الدول العربية، من خلال مفهوم التوالد والرعاية، ويختفي فيها المفهوم الإنساني والاجتماعي والفكري والعاطفي لمفهوم الأمومة.

ونحن وإن كان الإعلام الفلسطيني لدينا يعرض الصورة النمطية للمرأة، إلا أنه يعرض صورة المرأة بشكل أكثر محافظة، حتى يتناسب مع عادات وتقاليد المجتمع، ولا يعتمد على صورة المرأة كأنثى أو كجسد للإثارة والإغراء، بنفس الدرجة التي تظهر بها في وسائل الإعلام العربية أو الغربية، ومع ذلك فهو لا يصور المرأة بالشكل الذي يتوافق وتاريخ المرأة الفلسطينية العربية، المطبوع بالنضال والمواقف البطولية فيها على امتداد العالم، ما يعزز القناعة بضرورة استعادة دورها النضالي، ومشاركتها الفاعلة في مختلف المجالات.

وبقراءة وتحليل سريع وبشكل عشوائي لعدد واحد فقط من الصحف الفلسطينية الثلاث «القدس، الأيام والحياة الجديدة»، ومن خلال تقسيم المواد التي تمت دراستها إلى:

-الاعلانات -الصور -المقالات -الأخبار

وجد أن جريدة الأيام نشرت ثلاثة تقارير إخبارية عن النساء، أحدها عن والدته شهيد مع صورة لها، وآخر عن رأي وزيرة شؤون المرأة بقانون الأحوال الشخصية، والثالث عن فتاتين فازتا بجائزتين، في المقابل نشرت القدس أيضاً ثلاثة أخبار، أحدها عن الفتيات اللواتي فزن بالجوائز، وخبر رياضي عن رياضية أميركية، وخبر آخر عن أم تعذب طفلها.

الحياة الجديدة نشرت خبراً وحيداً عن قانون الأحوال الشخصية، ورأي وزيرة شؤون المرأة به. المقالات: لم تنشر الأيام أو الحياة الجديدة أي مقال عن المرأة أو قضاياها، فيما نشرت القدس مقالاً رأي، أحدهما عن كوندوليزا رايس، والآخر عن المرأة الفلسطينية والانتخابات التشريعية.

الصور: نشرت الأيام أربع صور إحداها لأم شهيد، وهي مرافقة لتقرير عنها، وصورة لعارضة أزياء، وأخرى لمنقذة سباحة، فيما خلت مجموعة صور لفوج من خريجي جامعة بيرزيت من أية صورة لفتيات خريجات، وكذلك القدس. فيما عرضت الحياة ثلاث صور إحداها عن امرأة لاجئة، في تقرير يتحدث عن اللاجئين، وصورة شاعرة سورية، وصورة لمهرجان فلسطين الدولي، تظهر فيه امرأة تؤدي فقرة فنية.

الإعلانات: عرضت الأيام ثماني صور ضمن الإعلانات تظهر فيها نساء، إحداها تعرض أثاراً منزلياً، وأخرى لأدوات تجميل، وأخرى بلباس الزفاف تعرض أدوات كهربائية من ثلاجة وغسالة... الخ. وأشار هنا إلى العبارة التي كتبت «انتو إلي» وأترك للقارئ هنا التعليق، فيما عرضت القدس أيضاً عدداً من الإعلانات لأدوات تجميل وأدوية تخفيف وزن ومحارم ورقية، وأدوات كهربائية وجميعها تظهر فيها امرأة.

فالصحافة هنا والإعلام باختلاف وسائله، ومن ضمنها الإعلان، يركز في برامج وأعماله على الصورة المتخلفة والتقليدية للمرأة، فهو يركز على دور المرأة التقليدي الذي يتعلق بأمور الطهي والمطبخ والزواج والأبناء والتجميل والموضة، مستبعداً الأدوار الأخرى ذات الأهمية التي تعتبر المرأة كائنًا منتجًا وعضواً فاعلاً. كما أنه يركز على فئات محدودة من النساء ويهمل الفئات الأخرى. ويؤكد واقع الإعلان الموجه للمرأة بشكل خاص، والموجه للجمهور العام أيضاً، أنه قد مارس تهميش فكرها وتعامل معها على أنها جسد وحسب، فطغيان صورة المرأة الجميلة، الرشيقية، التي تهتم بالأزياء والموضة والماكياج وما شابه، يحصر اهتمامات المرأة بدائرة ضيقة تنطلق بالاهتمام بالشكل وتنتهي به.

وبالنظر إلى السياسات الإعلامية السائدة، يمكن استخلاص عدة ملاحظات، منها تخلف الإعلام الفلسطيني عن مواكبة الإنجازات التي حققتها المرأة الفلسطينية على أرض الواقع، وتحكم الانتماءات الفكرية والثقافية، وغياب الجمهور النسائي واحتياجاته عن قائمة الأولويات الإعلامية.

صورة المرأة في قصص الأطفال

روز شوملي مصلح

أن يتهرب من المشاجرة، يتظاهر بأنه يستسلم، فتنتهي المشاجرة بسرعة. وشخصية برهان ليست شخصية نمطية للذكور، وقد تعتبر شخصية برهان جبانة لو لم يكن قويا، لكنه لا يستغل قوته من أجل إثبات قوته على الآخرين. برهان لا يهتم بما يقوله عنه الآخرون، وهم يحاكمونه من منظار نمطي. تقول جدته أنه أكثر طيبة من الآخرين، لكن برهان ينفي ذلك، لأن الطيبة بنظر الجدة هي ميزة سلبية، وهو يعتبر أن موقفه هو موقف من المشاجرة ذاتها، وليست بسبب طيبته أو جبنه، أو ضعفه، كونه يستطيع أن يكسر قضيباً أو يحمل طبقاً كبيراً، أو يحمل رزمة ثقيلة. وفي الوقت الذي يحاول الأطفال الأشقياء، الذين يريدون فرض سيطرتهم على الجميع، من خلال التغلب عليهم بالمنازلة، يعتذر برهان بحجة أنه لا يحب المشاجرة.

برهان طفل شجاع، لأنه ظل محافظاً على موقفه، وبرهان كان قوياً لأنه لم ينجز إلى الشجار، ولأنه أعلن ذلك دون خوف. «هكذا اعترف الأطفال فيما بعد، وهم يرونه يستكمل بناء صندوقه». هنا تأتي فكرة البناء عوضاً عن فكرة الشجار، وفي المساء، عندما يسأل برهان أبيه إذا ما كان يتشاجر مع الآخرين، يجيب الأب، «لم أفعل ذلك، لقد كنت أخاف قليلاً». عندها يدرك برهان مدى شجاعة أبيه فيقول، «إنها شجاعة منك حقاً أن تعترف بذلك..»

صورة الطفل برهان تنسجم مع صورة الأب، من حيث الشجاعة في قول الحقيقة، وهذه صورة تغاير تماماً صورة الطفل «الشقي»، أو صورة الأب المرتبطة بالقوة والسيطرة.

الديموقراطية لا تتجراً

من أجل أن يكون أدب الأطفال رائداً لا تابعاً في تغيير الصور النمطية السائدة، علينا كتاب وكاتبات، رسامين ورسامات، أن نغوص في وعينا، ونسال أنفسنا عن ممارسة هذا الوعي في الكتابة للأطفال بخاصة في النظرة للمرأة، وهل نقدم نماذج للتشارك في العلاقة بين الرجل والمرأة، أم أننا نقع في فخ تقسيم الأدوار حسب النموذج السائد، لكن بصورة معدلة؟ هل نقول المرأة في دور وحيد؟ المرأة لها العمل المنزلي، وتربية الأطفال، وإن تمكنت من اختراق جدران المنزل لسوق العمل، فلمهنة تتناسب مع دورها المنزلي، أو لمهنة لها علاقة بهذا الدور.

وبالمقابل، الرجل يختار المهنة التي تتناسب مع «رجولته» حسب الفهم الاجتماعي. فهو مقبول كسياسي، ومقبول كفاعل في العمل المجتمعي، ومقبول ككاتب أو كرسام، أو كرائد فضاء، ولكن ليس كشريك في تربية الأطفال، أو في عمل المنزل. وربما تكمن عظمة جونيلا بيرجسترم في أنها خلقت شخصية الفونس أو برهان كما ترجمته دار المنى إلى العربية، وجعلته يعيش مع أبيه دون أمه. وفي القصص التي اطلعت عليها، لم أجد إشارة إلى الأم، مما يجعل تعليم برهان وتثقيفه وتوفير حاجاته الأساسية هي مسؤولية أبيه. ربما يكون مثل هذا الوضع صدمة لنا للوهلة الأولى، باعتبار أننا لم نتعود على دور مثل هذا للرجل، بخاصة أنه غالباً ما يرتبط هذا الدور بالمرأة. ولكن علينا أن نسال أنفسنا، هل نقدم نماذج تكسر الصور النمطية أم ترسخها؟ علينا ككتاب وكاتبات مسؤولية التحرر من قيد النمطية.

نحن نطالب بالديموقراطية، فكم من الصور والنصوص تعبر عن مواقف ديموقراطية؟ كم من الصور بينت المرأة في موقع مساو للرجل، أكان ذلك على صعيد الأسرة أو في العمل، أو في الحياة المجتمعية؟ الديموقراطية تتجسد بالعلاقات، فكيف نترجم علاقة أعضاء الأسرة بعضهم ببعض، بحيث نكرس فيها ديموقراطية للتربية؟ هل القرارات تشاركية مع باقي أفراد الأسرة، أم هي تعبير عن سلطة الفرد؟ هل تأخذ الأم دوراً آخر غير الخدمة في المنزل وتحقيق رفاه الآخرين؟ أم أننا سنظل نصور علاقة الرجل بالمرأة ضمن مقولة «هو يقرأ، هي تطبخ»؟ نحن نفهم الاختلاف بين الرجل والمرأة من حيث الجنس، لكن هذا الاختلاف يجب أن لا يكون سبباً للتمييز في المجالات المجتمعية، وفي مجالات العمل، ويجب عدم تكريس هذا التمييز في أدب الأطفال، وبشكل خاص في المرحلة العمرية المبكرة.

النمطية نظرة اجتماعية متكاملة، فلا يمكن أن نتفادى الصورة النمطية للمرأة في الأدب، إذا لم يكن لدينا توجه ديموقراطي. وإذا لم تكن نؤمن بإيماناً راسخاً بعدم التمييز على أساس الجنس واللون والعرق، إلخ. ومن هنا، حتى لو درسنا وثيقة حقوق الإنسان، واتفاقية حقوق الطفل واتفاقية إلغاء كافة أشكال التمييز ضد النساء، دون إيمان أو قناعة، فلن نتناول مسألة الطفلة الفتاة دون أن نقع في إشكاليات النمطية.

طبعاً، الإيمان بالمساواة وتكافؤ الفرص، لا يكفي وحده من أجل أدب طفل جيد، ولكن لأغراض هذه الورقة، تم عزل العوامل الأخرى الضرورية لإنتاج أدب أطفال نوعي.



دار المنى^٢، والتي جاءت لتكسر هذه النمطية. جنان طفلة قوية، ولكنها تساعد الأطفال الآخرين، وتستخدم قوتها ضد الشر. وربما تكمن عظمة كتاب جنان ذات الجورب الطويل، في أنه جعل شخصية الطفلة الفتاة، مزيجاً من الجرأة والإقدام والشجاعة، مع كثير من الإبداع في رؤية الأمور وتجريد زيفها.

وكم كنت أتمنى لو أن الطفل «الشقي»، الذي يريدنا أن نفهمه، يعرف أن سقف حقوقه، هي حقوق الآخرين، ولا يترك ما يقلبه من أشياء على الأرض، كي تلتقطها أمه وتعيدها إلى مكانها.

وربما أخطر ما في النص، تجلي في دفاع الطفل عن نفسه، بأنه ليس شقياً وليس غيباً، كان الغباء صفة مرادفة للشقاوة. وهذا الربط في العلاقة عائد إلى حد كبير، إلى الصورة النمطية غير العادلة لأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، والتي سقطت منذ زمن مع سقوط نظرية الذكاء الواحد.

الشقاوة... وجهة نظر أخرى

قصة «هل أنت جبان يا برهان؟»^٣ من تأليف جونيلا بيرجسترم، وترجمة منى زريقات هنينغ، صدرت عن دار المنى في السويد، تعالج مشكلة العدوانية والشقاوة عند الأطفال الذكور،^٤ بطريقة مختلفة. برهان طفل عمره ست سنوات، يكره المشاجرة، يبتعد عن الأولاد حين يتشاجرون، ورغم ما يظنه الآخرون بأنه جبان، فهو يعرف تماماً أنه لا يحب المشاجرة. وعندما لا يستطيع برهان

عندما طُرحت قصة «أين اختفت فلة» من أجل أن ترسم، تقدم أربعة من الرسامين والرسامات بسكيتشات تصور الشخصية الأساسية في القصة. ثلاثة رسموها طفلة، ورسامة واحدة فقط رسمتها طفلاً كما هو النص.

لماذا هذا الالتباس؟ حتى لو افترضنا أن النص لا يشير بشكل واضح إلى جنس الشخصية، فلماذا هذا الإصرار أن تكون الشخصية الأساسية طفلة فتاة؟ من الواضح أن الدور أو السلوك الذي نتوقعه من الشخصية، هو الذي حدد جنس الشخصية. ولأننا نعتبر الطفلة هي أكثر رقة في التعامل مع القطط، وفي العطف عليها، فقد كان طبيعياً أن يحصل هذا الالتباس. خاصة أننا ننظر إلى الطفل الذكر، كمعذب للقطط وليس راعيها.

يمثل هذا الاختيار لجنس الشخصية موقفاً نمطياً سائداً في أدب الأطفال، ليس من حيث الصور والرسومات الإيضاحية فقط، بل من حيث رسم الشخصية في النص، والذي يعكس نمطاً سائداً للنظرة للجنسين، تشكلت تاريخياً ضمن تقسيم للأدوار بني على أساس ارتباط المرأة بالدور الإنجابي، وعالمها المقتصر على بيتها وأسرته، والذي يترك مجال العام مفتوحاً على مصراعيه أمام الرجل، مما أفرز نمطاً من الموصفات والسلوك التي ترتبط بكل منهما، أكان ذلك في مجال العمل المنزلي، أو الإنتاجي، أو الإبداعي أو في مجال العمل المجتمعي.

ورغم ما تم إنجازه في مجال أدب الطفل، من حيث إعطاء صورة غير نمطية للطفلة الفتاة، ورغم ما قامت به الحركة النسوية في الوطن العربي، بخاصة في فلسطين في مجال كسر الصورة النمطية السائدة عن دور الرجل والمرأة، إلا أن الصورة النمطية ما زالت هي الطابع الغالب على الشخصيات التي تتضمنها كتب الأطفال. وربما يكون الأخطر في أدب الأطفال هو ما خاطب مرحلة الطفولة المبكرة، والتي تعتبر من حيث الأهمية أكبر بكثير من غيرها، باعتبار أنها تؤسس لما بعدها. وسوف نحلل على هذه الصفحة، بعض قصص المرحلة العمرية المبكرة، التي يتم تداولها في فلسطين، ونشرت من قبل دور نشر مختلفة، بعضها كتب باللغة العربية، بهدف تبيان بعض المحاولات الجادة في أدب الأطفال، التي قام بها في الغالب كاتبات وكتاب فلسطينيون، بغض النظر عن مكان إقامتهم، وبعضها مترجم للعربية، تم اختيارها لتكتمل الصورة حول ما يقرأه أطفالنا في المرحلة العمرية المبكرة.

وفي هذه الصفحة، لن نتطرق إلى الحبكة القصصية، بغض النظر عن مستوى الجودة، أو إلى الجانب الفني للرسومات الإيضاحية، إلا بعلاقتها بموضوع البحث. وسوف أكتفي بتحليل قصتين تحليلياً معمقاً من منطلق الصور، التي تظهر بها الفتاة في مقابل الصور التي يظهر بها الفتى. والقصتان هما «أنا لست شقياً» للكاتبة صفاء عمير، و«هل أنت جبان يا برهان» للكاتبة السويدية جونيلا بيرجسترم.

الشقاوة كصفة ملازمة للذكور

قصة صفاء عمير «أنا لست شقياً»^٥، تتحدث من خلال صوت الطفل «الشقي»، كي تنفي الهممة عنه، باعتبار أن الشقاوة هي صفة طبيعية للمرحلة التي يمر بها الطفل، وأن حياة الطفل توازي اللعب، واللعب طريقة للاكتشاف، وهو إذ يفعل ذلك، قد يتسبب بأضرار أو بأذى للأطفال الآخرين. لكن لماذا لا تلعب ابنة خالته مثله، وهي طفلة هي الأخرى! الصورة الوحيدة التي نجد الفتاة تلعب مع الطفل الشقي دون إشكالات، هي صورة الغلاف، والتي تصور الطفل الشقي وهو يجعل من نفسه عربة تركب عليها فتاتان، وهذا لم يرد في النص.

الطفل الشقي يدافع عن نفسه بأنه ليس غيباً، بل قوياً وذكياً ومحباً للعب والشقلبة. وفي كل الصور التي رسمتها الرسامة ريم بدر، نرى طفل الحكاية يلعب بالكرة، وهو كثير الحركة ويقلب الأشياء، ولا يعيدها إلى مكانها، وأنه حين يلعب مع ابنة خاله تصرخ وتبكي هاربة منه. وفي الرسومات أيضاً صورة الأب صاحب السلطة العليا، يؤنب الولد الشقي ويهدده بالضرب. تماماً كأي صورة نمطية للولد الذي يستقوي على غيره من الأطفال، ويقف ضعيفاً في وجه السلطة الأعلى وهي سلطة الأب الذكر.

النص والصور تبين الطفل الشقي عدوانياً وابنة خالته ضعيفة، سلبية تبكي بسببه، وتحتاج إلى من يحميها. ونراها تختبئ من الولد «الشقي» بطل القصة وراويها في حجر والدتها. ويتكرر مثل هذا الموقف للطفلة الفتاة في أكثر من مكان، حيث نجدها دائماً تمسك بأحد أو تختبئ خلف أحد. وبذلك تتشكل الصورة النمطية للفتاة في مقابل الصورة النمطية للولد «الشقي». فهي الضعيفة التي لا تستطيع الدفاع عن نفسها. وتنتهي القصة بأمنيات الولد «الشقي» في لعبه الإيهامي، بأن يكون طرزان أو سوبرمان، ونراه يتسلق الأشجار. صفاء اجتهدت من أجل أن تخلق شخصية تعبر عن ميول الطفل واهتماماته في مرحلة عمرية معينة، فهل توفقت في ذلك؟

ربما قصدت صفاء عمير في قصتها «أنا لست شقياً»، تصوير شقاوة الطفولة، واعتبارها من سمات المرحلة التي يمر بها الطفل، والتي هي ضرورية لنضجه، لكن في تركيز الكاتبة على نوع واحد من اللعب، ساهمت في إضفاء مزيد من «الشقاوة» على الشخصية، بالمقارنة مع شخصية الطفلة الفتاة التي بدت خائفة من عدوانية الطفل الشقي، وهي تحتمي خلف أمها أو أبيها تستنجد بهما. لماذا لا يلعب الطفل ألعاباً هادئة، أو لماذا لا نرى الطفلة الفتاة تلعب هي الأخرى، والتي هي في مثل عمر بطل القصة وراويها؟ الطفلة الفتاة بدت «أداة» للعب وليس طفلة يحق لها أن تلعب. وهذه المفارقة ساعدت في إضفاء صفات النمطية الذكورية، كالعدوانية على الطفل الشقي بطل القصة، وأعطته إمكانية أن يفعل ما يريد. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن الإنثا يسبق الذكر في مرحلة الطفولة المبكرة والمتوسطة عقلياً وجسدياً، نرى كم كان رسم الشخصيتين جائراً ونمطياً. تحضرني هنا قصة جنان ذات الجورب الطويل المترجمة عن

١- صفاء عمير، أنا لست شقياً، مركز المصادر للطفولة المبكرة، القدس، ١٩٩٨.

٢- أستريد ليندغرين، جنان ذات الجورب الطويل، ترجمة منى زريقات هنينغ، دار المنى، ستوكهولم، ١٩٩١

٣-جونيلا بيرجسترم، هل أنت جبان يا برهان؟ ترجمة منى زريقات هنينغ، دار المنى، ستوكهولم، ١٩٩٤

٤- قمت باستخدام هذه القصة في عملي مع الأطفال من أجل حل الخلافات بطريقة سلمية خاصة حين يتعلق الأمر بتسلط الذكور على الإناث. وقد ذكرت في مقالتي حول شهادتي عن الحصار كيف استخدمت الطفلة رفف، ذات السنين السبعة هذه القصة لتعالج مشكلتها مع نديم الطفل الذي كان يضايقها ويضرب أختها. لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة مجلة شعراء، ع ٢٠-٢١، رام الله.

المرأة في الأمثال الشعبية السلبية

تكريس لعبوديتها وامتهان لكرامتها

غزة - ماجدة البليسي

وتابعت أم فائق: «هذه العادات السلبية بدأت تختفي بعد التطور في المعرفة، ووجود وسائل الإعلام المختلفة التي غزت كل بيت، وأصبحت النساء أكثر وعياً ودراية، بأنها ليست المسؤولة عن جنس المولود، وأن المسؤول عن تحديده هو الرجل، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أصبحت هذه الثقافة السلبية تزول شيئاً فشيئاً، بعد استقرار الأزواج في بيوت مستقلة عن بيت العائلة، وبالتالي أصبحت قراراتهم مستقلة في عملية التربية دون تدخلات».

أستاذ علم الاجتماع في جامعة القدس المفتوحة عرفات حلس، عقب على موضوع تداول هذه الأمثال ومدلولاتها الاجتماعية والنفسية بقوله: «نظراً لما تمثله الأمثال الشعبية من أهمية بالغة، وما تتضمنه من قيم تربوية ومضامين اجتماعية، تبرز لأهمية البحث في الأمثال الشعبية، للوقوف على ما احتوته تلك الأمثال من قيم، وما تضمنته من مضامين تربوية واجتماعية، والوقوف على التناقضات في بعض الأمثال، وكذلك التعرف على بعض الاستعمالات السيئة، أو قلة الاستعمالات غير المقصودة للأمثال، وترديد بعض الأمثال دون العلم أنها تتنافى مع عقيدتنا ومبادئ إسلامنا الحنيف».

وتابع: «هذه الأمثال الشعبية بشكل عام جاءت كحصىلة تجربة وخبرة اجتماعية شعبية، كانعكاس طبيعي لحياة الشعوب وواقعها وظروفها التاريخية والثقافية والاقتصادية، ولكن القيمة المعبرة عن هذه الأمثال، تأتي من خلال قدرة الأشخاص على تشبيه تجربة ما بنمط ثقافي معين، ليكسبها معاني مثل الشر والخير والكرم والبخل، وغير ذلك الكثير بطريقة عفوية وغير منطقية علمية محكمة في غالب أحوالها، وإذا كانت المعاني هذه غير موثقة علمياً، ومنهجياً فإنه تكتنفها جوانب الخلل والغموض، وتطفئ عليها قساوة أو حلاوة التجربة حسب رؤية ناقل المثل». ويضيف حلس: «فمثلاً يتناول المثل الشعبي المرأة في كثير من المواضيع بطريقة ظالمة، أو في القليل من الأحيان بطرق مفرطة في الإيجابية، مثل أن نسمع «المرأة بتحب يوم وبتكره أربعين يوم»، لو فكرنا بجدية ومنطقية هل المرأة بشكل عام بتحب وبتكره بهذه الصورة، ولو كان كذلك يعني أن المرأة كارهة طوال السنة».

تأثيرها على التنشئة الاجتماعية

وتنه حلس إلى تأثير تداول هذه الأمثلة بهذه الصورة على عملية التربية والتنشئة الاجتماعية للأسرة والمجتمع، منوها الى أن الشيء الذي لم يثبت في القرآن ولا في السنة، ولا يرضى قبول عامة الشعب، لا يمكن تداوله، ويجب إعادة النظر في محتواه وتبعاته الاجتماعية والنفسية، مسيقاً عدداً من الأمثال الظالمة المحققة بحق المرأة كأن يقولوا: «المرأة خيرها لزوجها وشرها لأهلها»، و«البنت إما جبرها وإما قبرها»، و«الناس بتضربنى وأنا بضرب مرتي»، والكثير الكثير مما ذكر، ولكن علماء وباحثين الفلوكلور الشعبي والانثربولوجيا، أشاروا إلى أن هذا اللون من الأدب الشعبي، هو نتاج لتجارب شعبية محلية في الثقافة وعفوية في التعبير، ثم يستحسنها البعض وتصبح نسقا تقليديا يتداوله الناس بالورثة، وتكمن الخطورة هنا في التعاطي مع الأمثال السلبية التي تهين المرأة وتحط من قدرها، ولا تعطيها المكانة الاجتماعية التي تستحقها، وهذا يؤثر على مدى ثقة المرأة بنفسها، ويشعرها دوماً بأنها كائن منقوص وغير كامل الإرادة، كل هذه الأمور تحتم علينا أن نعيد النظر في مجمل الأمثال الشعبية السلبية، التي تحط من قدر المرأة ومن آدميتها وإنسانيتها، وننظر إلى المكانة التي أولاها لها القرآن والسنة، ولا نحاول الانتقاص منها.

«المرأة مثل السجادة ما بتنظف إلا بالضرب»، «سلاح البنت مراية ومشط»، «غناه من مرته وفقره من مرته»، «خذ الأصلية ونام على الحصيرة»، «بنت الرجال عانت واستعانت، وبنت الأنذال حطت رأسها ونامت»، «طب الجرة على ثمها تطلع البنت لأمها»، «هم البنات إلى الممات»، «إلى بتموت وليته من صفاء نيته»، وغيرها من الأمثال الشعبية التي زجت بالثقافة الفلسطينية، وتداولتها أجيال وراء أجيال، وكل هذه الأمثلة تحط من قدر المرأة ومكانتها، وتمس كيانها وأدميتها التي كرمها الله في كل المواضع.

رغم مرور عقود على تداول هذه الأمثال، إلا أن هناك أناس ما زالوا يتداولونها، وإن كان بقدر بسيط وغير مؤثر، ولكن هذه الأمثال يجب أن يعاد النظر في تداولها، لا سيما بعد مضي عقود عليها، وأنها جاءت في مواضع خاصة بضرب كل مثل، ولا يجوز أن تعمم لتكون قاعدة يسير الناس عليها، وهي تجانب الحقيقة في معظم الأحيان، والحديث هنا يقتصر فقط على الأمثال الشعبية السلبية التي خصت بها المرأة.

تكرس النظرة السلبية

هبة العطار قالت: «هذه الأمثال ما زالت متداولة، وأنا ضدها لأنها تسيء للمرأة وتحط من قدرها وقيمتها، فالمرأة مخلوق كرمه الله، وإنسانة طيبة وخيرة بقطرتها». موضحة أن هذه الأمثال تكرس النظرة السلبية والدونية للمرأة، فهي ليست نصف المجتمع فهي كل المجتمع، خاصة في هذه المرحلة، حيث تضاعف دورها ومسؤولياتها الاجتماعية بشكل أكبر من الرجل، فمن الواجب أن يقابل هذا الدور بتقدير مجتمعي وتعزيز مكانتها وليس بالعكس.

وقالت هبة، إن أفضل وسيلة لمحاربة هذه الأمثال وغيرها هي نسيانها وعدم تداولها من قبل المجتمع، حتى لا نعطيهها صفة الشرعية، لأنها تنتقص من قدر وقيمة المرأة. أم جميل ذات العقد الرابع من عمرها، وتسكن في منطقة السلاطين في مدينة بيت لاهيا، قالت: «هذه الأمثال مش كويسة، وتقلل من قيمة المرأة، في الوقت الذي كرم الإسلام المرأة وخصص لها سورة باسمها سورة النساء تكريماً لها، في حين لم يكرم الرجل بمثل هذه السور».

وتضيف أم جميل، انها تشعر بضيق عندما تسمع تداول مثل هذه الأمثال من قبل جيرانها، ولكنها نهيت الى أن هذه الأمثال بدأت تندثر شيئاً فشيئاً مع انقراض الجيل القديم، الذي كان يتداول هذه الأمثال، والآن نتيجة للتعليم والوعي الذي طرأ على مجتمعنا، نرى أن هذه الأمثال يتم تداولها من قبل عدد قليل من الأسر.

أم فائق وافقت سالفتها بالرأي، بأن هناك تمييزاً يقع على الأنثى منذ ولادتها قائلة: «أنا لذي سبع بنات وولد وحيد، وكنت أشعر بالضيق بعد أن رزقت البنت الرابعة، وبعد يومين على الميلاد تناسيت الموضوع، ولكن المشكلة في الجيران والأهل، الذين يشعرون بالامتعاض حينما يبشرون بالأنثى، مدلة على ذلك بما حدث معها بأن جارتها جاءت تواسيها بكلمات غريبة بعد ميلادها البنت الرابعة بقولها: «يا حرام والله زعلنا عليك يا أم فايق، ايش بدك تعملي عطية ربنا»، ولكنني أجبته بأنني لا احتاج لمواساة وعزاء، لأنني أنجبت أنثى، فهذه نعمة من عند الله، ولم يعد هناك فرق بين الذكر والأنثى، بعد تجارب الحياة المختلفة، حيث وصلت المرأة لأعلى المناصب».

وتابعت: «زوجي لا يميز بين الولد والبنت، ويعطي البنات الاهتمام الأكبر في التعليم والتدليل والرعاية والغذاء».



حقيقة وضع المرأة في العصر الجاهلي

عبد الغني سلامة

صحيح أن الحياة الاجتماعية في الجزيرة العربية قبيل ظهور الإسلام، والتي اصطلح على تسميتها الفترة الجاهلية، كانت تتسم بالكثير من مظاهر التخلف، وفيها العديد من صور الظلم والاستغلال والعبودية، ولكن كثيرين ممن تحدثوا عن تلك المرحلة، بالغوا في وصفها ورسموا لها في أذهاننا صورة قاتمة مظلمة، ونعتوها بأقذع الأوصاف، واختزلوا كل تلك الحقبة ببعض الممارسات الشاذة كالوأة والسبي، ولكن الحقائق التاريخية تبيننا عن أشياء كثيرة مختلفة تماماً، عمّا دأب على وصفه مؤرخو الجاهلية وصدر الإسلام.

والحقيقة أن معظم هؤلاء المؤرخين، ينطلقون من نوايا طيبة، ويهدفون لإظهار مدى التأثير الكبير الذي أحدثه الإسلام في حياة القبائل العربية، ولإبراز فضله في إحداث النقلة النوعية للأمة العربية بشكل عام، بينما ينطلق مؤرخون شعوبيون من أحقادهم على العرب، وآخرون ينطلقون من رؤى حزبية ترمي إلى ترسيخ مفاهيم أيديولوجية معينة، وبالأذات في الجانب الاجتماعي، وقد أخذت المرأة النصيب الأكبر من هذه المفاهيم، ومثلت حجر الزاوية في بناء المجتمع الذكوري شبه الإقطاعي القائم على العبودية والاستغلال.

وبالرغم من سيادة المفاهيم الرجولية على كل تفاصيل ومكونات المجتمع العربي قبل وبعد الإسلام، إلا أنه كان للمرأة حضور لافت ومهم في مختلف الجوانب، ليس في العصر الجاهلي وحسب، بل وفي الدولة الإسلامية أيام الرسول وبعده، ولم يقتصر دورها في الحياة الاجتماعية، بل وفي صلب الحياة السياسية، وحتى في مجال العلاقات القبلية، فكثيراً ما كانت النساء تشارك في حل النزاع بين القبائل، أو تاجيج الخلافات وإشعال الحروب، كما فعلت البسوس في الحرب التي سميت على اسمها، وهند بنت عتبة في أحد، وعائشة بنت أبي بكر في موقعة الجمل، ولكن مشاركة المرأة السياسية عموماً، كانت من وراء ستار، ما جعل مشاركتها هامشية حيناً ومستترة أحياناً، أو غير مدونة، ولم يأت على ذكرها أحد، فالتى أسعفها الحظ وبرزت دخلت بوبلة التاريخ وذكرت في سجلاته، والتي لم يسعفها الحظ طواها النسيان.

وقد سجلت لنا المصادر التاريخية نساء فخيرات، بذنّ لأنفسهن قصص نجاح مميزة، أو تميّزن بالشخصية القوية أو برجاعة العقل، فزرقاء اليمامة مثلاً كانت ترى ما وراء الأفق، وجهيزة قطعت قول كل خطيب، وخديجة بنت خويلد كانت تجارها تعادل ثلث تجارة مكة بأكملها، وفيلة الأنمارية كانت تبيع وتشترى بنفسها، وخالدة بنت عبد مناف، وصحر بنت النعمان اشتهرتا بالحكمة والذكاء والكمال، وكانت العرب تتحاكم عندهما في المشاجرات والأسياب، وهناك خولة بنت الأزور الفارسة الشجاعة، والخنساء الشاعرة المخضمة. وبالإجمال يمكن القول إن وضع المرأة لم يكن بالصورة السيئة التي يحاول البعض رسمها، ولم تكن شخصيتها مستتلة تماماً، فمثلاً كانت المرأة تتمتع بحرية اختيار زوجها، وأن تشتترط على زوجها أن تملك أمرها ولا يتزوج عليها، وما تسمية بعض القبائل باسماء الأمهات كمزينة وبجيلة وباهلة، إلا دليل على المكانة الرفيعة للمرأة في ذلك الزمان.

وهذا خلاف للصورة النمطية التي طُبعت في أذهاننا، عن وحشية المجتمع الجاهلي وهمجيته في تعامله مع المرأة، فلو كان ذلك المجتمع همجياً مع المرأة، لما أنتج أروع قصائد الغزل وأقوى قصص العشق، فالحب العذري اشثق اسمه من قبيلة «عذرة»، وقد ارتبط الحب بالفروسيّة كما فعل عنترة في معلقته الشهيرة، واقترب بالوفاء كما فعل ابن الملوّح، وبالنبيل كما في قصة كثير عزة، وكان الحب موضع تفاخر لا يخجل منه الطرفان، والجمال يُعَبّر عنه بأعذب أبيات الغزل ويتغنّى به العشاق، ولم يربط المجتمع الجاهلي سلوك المرأة الجنسي بالشرف، فعلى سبيل المثال كان هناك أربعة أنماط من الزيجات منتشرة بين العرب قبل الإسلام (١)، ثلاثة منها تكاد تكون شكلاً من الزنا حسب مفهومنا الحالي، وحسب ما يقره الكثير من الفقهاء، وبالرغم من ذلك كانت النساء اللواتي يأتين هذا الفعل، لا يتعرضن لأية تهمة أو مضايقات، ولم يكن يُنظر إليهن كعاهرات منبذات، وفي نفس السياق يقول سيد القمني(٢) إن الإله «هُيل» كان يمثل إله الخصب، وكانت عبادته تتضمن طقوساً جنسية، وهذا يدعم القول عن وجود عبادة جنسية في الكعبة في الجاهلية، طلباً للغوث والخصب، ومن أجل هذا، كان من طقوس الحج في الكعبة في الجاهلية الطواف بها عرايا بما في ذلك النساء.

وفي عصر الإسلام، أخذت المرأة قسطاً كبيراً من حقوقها المدنية والشخصية، كحق الميراث وحيازة الأموال والتصرف في البيع والشراء والوصية والهبية، وكان لها دور مهم في الحياة السياسية، فكما هاجر الرجال إلى الحبشة، فقد هاجرت النساء كذلك، وشاركن في بيعة العقبة، وقاتلن في الحروب، في العهد الراشدي كان للنساء دور في الفتوحات، وفي عصر عمر بن الخطاب ساد احترام رأي المرأة، وهو الذي قال: «أخطأ عمر وأصاب امرأة»، وفي العصر الأموي برز دور المرأة أكثر حتى في الجانب الثقافي، فسكينة بنت الحسين كانت صاحبة ديوان يزورها أرفع الشعراء والأدباء.

ولكن النكسة الكبرى لمكانة المرأة بدأت بعد ذلك بزمان طويل، على يد فقهاء نجد، الذين تمكنوا من تغيير نظرة المجتمع للمرأة، وخلق «ثقافة الحریم»، التي تعززت أكثر في عصور التراجع والانحطاط، أما الزخم الإضافي في امتهان المرأة، فقد كان على يد فقهاء الإسلام السياسي في القرن العشرين.

(١) فاطمة المرنيسي، ما وراء الحجاب، المركز الثقافي العربي، ط٤، ص ٦٦.

(٢) د. سيد القمني، الأسطورة في التراث ص ١٦٠.



نساء وأخبار

جهود نسائية لجسر الهوة حول (سيداو) ورفع التحفظات

٥ الأردن: تداعت المنظمات النسائية والهيئات الحقوقية، لعقد اجتماعات تشاورية لتوضيح حقيقة اتفاقية إلغاء كافة أشكال العنف ضد المرأة (سيداو)، حتى لا يترك المعارضون وحدهم بالساحة. وترى المنظمات النسائية أن الهجوم العنيف من قبل الحركة الإسلامية، لا يعدو كونه محاكمة للحكومة، لتحسين شروط التفاوض وقنوات الاتصال بين الطرفين.

وترفض تلك المنظمات تنصيب أي جهة قيماً على أخلاق وسلوك النساء الأردنيات، بالإشارة إلى قولهم (الحركة الإسلامية) باستمرار، أن الاتفاقية هدفها الانحلال وتمزيق الأسرة. وكان الأردن سجل موافقته في الأول من آب ٢٠٠٧، على الانضمام إلى الموقعين على اتفاقية سيداو الأممية، مع تسجيله التحفظ على بعض موادها لاعتبارات دينية وسياسية، في حين كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة، اعتمدت في ١٨ كانون الأول ١٩٧٩، اتفاقية سيداو، على أن تدخل حيز التنفيذ كاتفاقية دولية بعد موافقة عشرين دولة عليها، وهو ما تحقق في ٣ أيلول ١٩٨١.

وتتيح الاتفاقية المكونة من ٣٠ بنداً للدول الموقعة عليها التحفظ على أي من بنودها، ما سمح للأردن بإبداء التحفظ بموجب المادة (٢٨) من الاتفاقية على ثلاث مواد، أولها الفقرة الثانية من المادة التاسعة ونصها: تمنح الدول الأطراف المرأة حقاً مساوياً لحق الرجل، فيما يتعلق بجنسية أطفالهما.

وتحفظ الأردن على الفقرات (ج، د، ز) من المادة (١٦)، التي تطالب الموقعين عليها باتخاذ جميع التدابير اللازمة للقضاء على التمييز ضد المرأة في كافة الأمور المتعلقة بالزواج والعلاقات الأسرية، على أساس تساوي الرجل والمرأة في نفس الحقوق والمسؤوليات أثناء الزواج وعند فسخه، ونفس الحقوق بغض النظر عن حالتها الزوجية في الأمور المتعلقة بالأطفال، في حين تعطي الفقرة (ز) المرأة نفس الحقوق في اختيار اسم الأسرة والمهنة والوظيفة.

ورفع الأردن أخيراً تحفظه على الفقرة الرابعة من المادة (١٥) والمتعلقة بحرية السكن والتنقل والسفر للمرأة.

والمعروف أن الولايات المتحدة الأميركية هي من الدول التي لم توقع على اتفاقية سيداو بين ثمان دول، إلى جانب السودان والصومال وقطر وإيران ونورو وباليو وتونغنا.

البرازيل تعزز إنشاء وزارة للمرأة

٥ البرازيل: ذكر الرئيس البرازيلي لويس ايناسيو لولا دا سيلفا، أنه سيتم إنشاء وزارة للمرأة لتطوير سياسات محددة للنساء ولدفع المساواة بين الجنسين في البرازيل.

وقال لولا في افتتاح ندوة حول دور المرأة في المؤسسات العامة، أن الوزارة الجديدة ستتولى عمل الأمانة الخاصة للرئاسة حول هذه المسألة، وستحصل على مزيد من مخصصات الميزانية. ولدى إشارته إلى أهمية دور المرأة في المجتمع، أوضح لولا «أنها ثقافة سخرة للعالم، تلك التي تتجاهل اسهام المرأة، التي تتوقف عن العمل لرعاية الأطفال».

وأضاف أنه «في بلد بحجم البرازيل، تحتاج الوزارات إلى رعاية حياة الناس». ويوجد في حكومة لولا حالياً ٢٣ وزارة و ١٠ أمانات خاصة مرتبطة بالرئاسة.

وأنشئ مكتب المرأة فور تولي إدارة لولا سلطتها في يناير ٢٠٠٣. تجدر الإشارة إلى أن نيلسيا فرييري هي الرئيسة الحالية للمكتب.

مساواة بين المرأة والرجل في خلافة العرش الدنماركي

٥ الدانمارك: أعتمدت الدنمارك في إستفتاء وبغالبية واسعة، قانوناً يرسى المساواة بين الرجال والنساء في الخلافة على العرش، حسبما أظهرت نتائج رسمية. وأقر التعديل الدستوري بتأييد ٨٠,٤٪ من الناخبين الدنماركيين، ومعارضة ١٤,٦٪. وبموجب القانون يكون المولود الأول في العائلة المالكة، سواء كان ذكراً أو أنثى، الأول في ترتيب العرش، وهو امتياز كان مخصصاً للرجال فقط حتى الآن. وكان الدستور ينص على أن العرش يكون عند وفاة الملك، من نصيب ابنه أو ابنته، لكن الابن الأصغر له الأحقية على البنت الكبرى. وقال رئيس الوزراء لارس لوكي راسموسن: «إنه مؤشر واضح، يظهر أننا نريد أن نكون مجتمعاً تتوافر فيه الإمكانات نفسها للرجال والنساء، أكانوا أناساً عاديين، أو كانوا أمراء وأميرات».

ونظم الاستفتاء بالتزامن مع الانتخابات التشريعية الأوروبية، ما أدى إلى تعزيز المشاركة في الاقتراع الأوروبي، ليصل إلى ٥٨,٧٪ في مقابل ٤٧,٩٪ في ٢٠٠٤. وكانت الحكومة وأحزاب البرلمان الدنماركي اقترحت التعديل في ٢٠٠٥، بعد حمل الأميرة ماري زوجة ولي العهد الأمير فريدريك، من أجل وضع النساء والرجال على قدم المساواة في قانون الخلافة، والسماح للنساء بتولي العرش.

وحصل استثناء للدستور العام ١٩٥٣، عندما وافق البرلمان على أن تخلف الأميرة مارغريت، والدها الملك فريدريك التاسع، بصفتها الابنة البكر بين بناته الثلاثة. ومع التعديل انضمت الدنمارك إلى السويد والنرويج وهولندا وبلجيكا، التي اعتمدت المساواة بين الجنسين في الخلافة. ولا تزال لوكسمبورغ وإسبانيا وبريطانيا، آخر العائلات الملكية في أوروبا، التي لم تعتمد المساواة في خلافة العرش.



لتوحيد الجهود والتكامل في العمل

وزيرة شؤون المرأة تلتقي المؤسسات والأطر النسوية

اللقاء الذي دعت إليه وزيرة شؤون المرأة ربيعة ذياب، يوم الثلاثاء ١٦ حزيران ٢٠٠٩، بحضور وكالة الوزارة سلوى هديب، يمكن وصفه بأنه اجتماع رسمي وشعبي في آن واحد، حيث ضم ممثلات عن الإتحاد العام للمرأة الفلسطينية، وطاقم شؤون المرأة والأطر والمؤسسات النسوية من كافة المواقع الجغرافية. رحبت ذياب بالحضور النسوي متحدثنة عن المرأة الفلسطينية التي أذهلت العالم كونها مصدراً لا ينضب للبطء والكفاح، ووجهت تحية للمرأة الفلسطينية في الأسر، وفي الشتات، وفي قطاع غزة التي لم تنفك عن محاولة النهوض والإستمرار في تحدي الصعاب والصمود في وجه الإنقسام، وأكدت أهمية أن يكون للنساء دور ريادي في إعادة اللحمة إلى الشعب الفلسطيني على صعيد المجتمع ككل، وضمن إطار أسرتها من حيث توعية الأبناء بضرورة الوحدة الوطنية والإبتعاد عن الثأر.

واعتبرت ذياب الإتحاد العام للمرأة الفلسطينية، وطاقم شؤون المرأة والأطر النسوية على اختلافها، شركاء حقيقيين للوزارة في العمل على قضايا المرأة الفلسطينية أينما وجدت. وأكدت على أهمية التعاون والتكامل بين وزارة شؤون المرأة والإتحاد العام للمرأة الفلسطينية، وطاقم شؤون المرأة والأطر النسوية.

واستعرضت هديب، خطة وزارة شؤون المرأة شارحة المحاور الأساسية لعمل الوزارة واستعدادها التام لإيجاد شراكة كاملة ومتكاملة مع كافة المؤسسات الممثلة للمرأة الفلسطينية، وتقديم المساعدة اللازمة لأي نشاط نسوي يتقاطع مع محاور عمل وزارة شؤون المرأة. وهنأت الحضور بتثبيت لجنة إدارة المرأة في جامعة الدول العربية لقضية المرأة الفلسطينية الأسيرة على أجندة رؤساء الدول العربية في القمة العربية المقبلة، التي ستعقد في دولة الكويت، بهدف دعمها وتبنيها، كما أشارت إلى دعم الرئيس محمود عباس لجهد الوزارة والحركة النسوية، من حيث إلغاء المادة ٣٤٠ من قانون العقوبات، المتعلقة بقتل النساء على خلفية الشرف.

ونوهت إلى مبادرة الرئيس من حيث تبنيه لوثيقة إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو) دون تحفظ، وأشارت إلى التقرير الذي تم إعداده عن وضع المرأة، من أجل إرساله إلى لجنة السيداو في الأمم المتحدة. كما أشارت إلى انجاز وثيقة حقوق المرأة، بالتنسيق مع الإتحاد العام للمرأة الفلسطينية.

وتمخض اللقاء عن العديد من التوصيات كان من أهمها: تحديد آليات فعالة لتوحيد الجهود والتكامل في العمل، وضع مؤشرات لقياس التقدم بخاصة في مجال مشاركة النساء في مواقع صنع القرار، تشكيل لجنة فنية تعمل على تحديد التقاطعات بين خطط وأنشطة الوزارة، مع خطط وأنشطة الإتحاد العام وطاقم شؤون المرأة والأطر النسوية، مع تحديد مسؤولية كل جهة، الإستمرار في عقد اللقاءات، لإيجاد شراكة مع وزارة شؤون المرأة، ورفع توصية للرئيس من أجل تخصيص دعم سنوي للمؤسسات النسوية.

كل عام وأنت أقرب

رسائل فلسطيني إلى امرأة نائية

عدنان الصباح

سيدتي البعيدة

لا أدري من هو القاتل الأول لعبارة «على هذه الأرض ما يستحق الحياة»، فعلى هذه الأرض من يستحق البقاء أطول، وأطول، لعلي القالك، أو أطول، لعلهم يدركون أين تسير بوابات الشمس في بلادنا، وللنهر نفس المجرى ونفس المصب، ولا يصب النيل في الفولغا ولا الأردن في نهر الفرات، لذا أحاول إطالة أمد البقاء فوق الأرض، لعلي أصل إلى لحظة تاتين بها، فبحضورك النائي أورقت كل دفاتر عمري، رغم الخربشات التي يصير أعداء الأرض وأعداء الحياة أيا كانوا، على أن يرسموها على تضاريس اشتياقي المجنون لدفاء وجودك أقرب. لم أذهب لحفلات العزاء للرائعين الذين التحموا دما، وهم يعتقدون أنهم يدمجون دمهم في سبيل نفس القضية، فمن أعزّي إذا يا حبيبتي، والجالسون على بوابات بيوت العزاء كانت سكاكينهم هناك تقتل أبنائي بلا رحمة، فذهبت لشجرة رائعة بين بيارات قلقيلية، وبكيت ذاتي وغدي وغيايبك، أيتها اليلسم الذي أحلم يوماً أن أضحك، لعلي بذلك أخلع عقود الحزن والبرد عن جسدي، في قداسة حضورك. ها أنا أتابع الكتابة إليك دون أن أدري، إذا كانت تصل أم لا، فلم تصلني منك رسالة واحدة رداً على بوحى المجنون، فهل أنت غاضبة مني أنا؟ أم أن حبي لك يجعلك قادرة على القسوة علي أكثر؟ أو لأنهم قساة القلوب، أولئك الذين يمارسون يومياً اغتصاب حلمنا بغد أفضل.

غاضبة أنت على ذهاب غزة نحو الماء، دون إذن ودون منارة للملاحة، ودون منتظرين، بل وحتى دون أسف البعض منا. أم لأن قلقيلية لم تودع أبنائها كما ينبغي، ولم ترش الزهور على جناز الشباب الذين ذهبوا، لأن البوابات لنفس البيت باتت تفتح باتجاهات متعاكسة، اسمان لنفس المكان، واسمان لنفس المسافر، هنا يسافر إلى الجنة، وهناك إلى النار وهو نفسه، لم يدر أن الخروج من باب البيت إلى الريح، أيا كانت هي نفس الريح، وأن الموت دون الوطن هو نفس الموت، ذهبوا شباباً رائعين بكل تلاوينهم، وظل هناك من يتقن تسمية الرحيل على طرفي النهر، الذي لم يعد ينتج الماء، ما دام المصب هو الموت، لم إذا احتاجك؟ ولم إذا أرغب بالإنجاب منك؟ ولم إذا بحاجة أنا لطفل سيكبر غداً وأياً كانت وجهته، سيدج هذه المرة رصاصات من البوابة الخلفية لبيته، وأياً كان لونها، فنتيجتها الموت لورد البيت، نفس البيت.

إبقي نائية وعافر، لكي لا ننجب من عليهم أن يموتوا في سبيل أولئك، الذين يتقنون الكذب، وأبناؤنا يتقنون الموت، تصديقاً لكذبهم، ولست أستثني أحداً من غضبي، ليس لأنهم فقط قتلوا أبنائي المدججين بالحب لوطنهم، على طرفيه وبوابتيه وبعديه، وهم كانوا كلهم هناك، لأنهم اعتقدوا كلهم أنهم يحرسون بوابة الوطن، وللوطن بوابة واحدة، تلك التي تفتح على قلوبهم حبا، لا رصاصاً وموتاً. أخشى إن مددت يدي لكفيك أكثر، أن يشتعل الدفاء، ولا أغفو، وأنسى أن هناك في بلادنا ما يستحق أن يبقى على تراثها أكثر. في قلقيلية سقطت وردتان من نفس الشجرة، لكن أحداً لم ير ذلك، أغمضوا عيونهم جميعاً، وكل منهم رأى وردة واحدة، وكلهم كاذبون، فهم لا يعرفون الورد، وإلا لكانوا رأوا سقوط الوردتين، واطلوا على كل الشجرة. وجهان للأشياء يا حبيبتي، بعدان للجهات، قطبان لنفس الخيط، وتفقد الأشياء معناها دون ثانيها، فأى عملة تلك التي بوجه واحد، وأي وطن هذا الذي ينجب ابناً واحداً، وما عداه ابن حرام أو عاق، نفس الأم ونفس الأب، ونفس الأرض لنفس المولود، ونفس الميت، فباي حق ندوس وردة ونستنشق بكل العمق عبير أخرى؟ إلا إذا كنا كاذبين في الحاليتين.

قال لي أحدهم، إن تلك المرأة ليست حقيقية، ولن تكون، وأنت تعيش وهماً غريباً لن تتخلص منه، فمن يعيش امرأة يذهب على الأرض للبحث عنها، ولا يبقى رهناً لحلم ووهم كاذب، ويعيشها حروفاً سوداء على ورق ناعم أبيض، لتضاريس النساء في العشق ملمس مختلف عن ملمس الورق، ولعيونها لغة أخرى أكبر من لغة الحروف، والنساء تماماً كالوطن، فن يكتب لامرأة لا يعيش تضاريسها تماماً، كمن يعيش الوطن بلغة عرجاء من طرف واحد، فهو إذا لا يمكنه الإتيان إليه، ولا الذهاب حيث هو، فيموت معتقداً أنه كان على ضفاف وطن.



المحكمة السورية ومحكمة الواقع!!

محكمة ست الحبايب...!!

هداية شمعون

بنجاح الأم فاتن بحضانة صغيرها حتى سن ١٨ عاماً، ورحلت الأم بصغيرها مهرولة من قاعة المحكمة، المسرح، وهي تصرخ غير مصدقة، هذا ما يجب أن يحدث على أرض الواقع للأمهات المتنازعات في طرقات المحاكم، لقد ضجت القاعة بتصفيق الحضور ولوعته، حين ترقرق صوت فائزة أحمد بست الحبايب يا حبيبة، يا أغلى من روحي ودمي، وتوقفت قلوب بعض النساء اللواتي يعشن المأساة بفصولها، وبكين كثيراً وهن يصفقن، وبينما يغادر الجمهور القاعة، كان بعضهن قد جلسن خائرات القوى، وقد وضعت وجهها بين كفيها، بينما أخريات يواسينها ويحاولن أن يخففن عنها. إن المسرح الحقيقي يضح بعشرات القصص لهؤلاء النساء، وواجب على كافة المؤسسات النسوية والحقوقية والإعلامية، تسليط الضوء على معاناتهن الصامتة والمستمرة، وإبراز الحاجة لمعرفة مدى ضرورة رفع سن الحضانة للأولاد، وأهمية التفكير لدى المتخصصين بإيجابية أو سلبية الدعوة، والمطالبة لمثل هذا المطلب، وعدم البقاء المتفرجين الصامتين، دون أي حراك مجتمعي تجاه هذه القضية.

لقد نص قانون حقوق العائلة على حضانة الأولاد في المادة (١١٨)، على «القاضي أن يأذن بحضانة النساء للصغير، بعد سبع سنوات وللصغيرة بعد تسع إلى إحدى عشرة، إذا تبين أن مصلحتها تقتضي ذلك»، ويستند هذا القانون إلى ما جاء في قانون الأحوال الشخصية، المبني على مذهب الإمام أبو حنيفة، حيث نصت المادة «٣٩١»: «تنتهي مدة الحضانة باستغناء الغلام عن خدمة النساء، وذلك إذا بلغ سبع سنين، وتنتهي مدة حضانة الصبية ببلوغها تسع سنين، وللاب حينئذ أخذهما من الحاضنة....الخ».

والأصل في تربية الأولاد، أنها مسؤولية مشتركة للأبوين بحسب مركز الدراسات والأبحاث القانونية، وفي الوقت الراهن حيث التطور الحضاري في المجتمع الفلسطيني على كافة الصعد، وتطور دور المرأة كشريكة أساسية للرجل في بناء الأسرة والمجتمع، فإن تغيير القوانين النافذة في فلسطين بشأن الأحوال الشخصية، هو ضرورة موضوعية لتتفق ومستوى التقدم المتحقق على صعيد الوعي بأهمية دور الأسرة، ولكن عند انتهاء العلاقة الزوجية إما بالطلاق أو بوفاة أحد الأبوين، حيث يتم التنازع على من أحق بحضانة الأولاد، وتشهد المحاكم الفلسطينية قضايا متنوعة متعلقة بحضانة الأولاد، حيث يقع الأولاد ضحية لهذه الخلافات، ولا يتوفر لهم الحاضن الأمثل وهي الأم بالدرجة الأولى.

إن مشروع صوت العدالة المعنون بـ«نعم لرفع سن حضانة الأولاد حتى سن ١٨ سنة»، والذي عقده مركز الأبحاث والاستشارات القانونية في غزة، ولأجله عقدت المحكمة السورية، لإعلاء صوت العدالة، ولتسليط الضوء على الفجوة في قانون حقوق العائلة، المطبق في قطاع غزة، بشأن حضانة الأولاد، والإجراءات المتبعة في المحاكم الشرعية، والتي تهدر حقوق المرأة والطفل.

المسرح يمتد أمام الجمهور المندesh! بينما يدق الحجاب بصوته أسماع الجمهور منادياً على أم وأبو أحمد، ذلك الطفل المتنازع عليه من كلا الطرفين بعد انفصالهما، الممثلون والممثلات جميعهم محامون على أرض الواقع، بينما على المسرح كان أحدهم قاضياً والآخرين أم الطفل أحمد وأبوه ومحاميهما. ظلنا كجمهور أن المحكمة لن تستمر سوى نصف ساعة على الأكثر، لكن الجلسات المتعاقبة جعلتنا ندرك أن المسرحية واقعية مئة بالمئة، فالجلسة الأولى وما تم تداوله بين الأم المتنازعة، والتي تضم ابنها ذا السبع سنوات وتبكي، بينما ترد بشراسة على طليقها المندفع بشتائمه، رغم وجود القاضي والمحامين. فاتن الأم غالبت دموعها أكثر من مرة، وهي تحاول بشتى الطرق أن تترجم مشاعرها كي يشعر بها القاضي، قالت في إحدى الجلسات المتتالية:

إنه مازال صغيراً، إذا غاب عني أفكر ماذا يأكل، ماذا يفعل؟ كيف ينام، هل هو مريض؟ من يعتني به؟ هل يدرس؟ من يساعده على المذاكرة؟ من يهتم به؟؟ دموعها غالبتها للمرة العشرين، وهي تبث إحساسها بفجيعتها ببعده عنها، لتصرخ بين كلماتها: «أريد أن أعيش له لأعتني به وأهتم به، لست أفكر بزواج آخر،؟ ولا تعني لي الدنيا غير كفي صغيري وعيني الصغيرتين، لقد حملته تسعة أشهر وتحملت الألم والموت لأجله كيف لا أضيء له بقية عمري وحياتي»!!

انتزع التصفيق الحاد الأم فاتن من دموعها، ووقفت مواجهة الجمهور هذه المرة، ليس من العدل أن يأخذ أحد مني طفلي؟! قلبي يرتجف عليه في صحوي ومنامي، لماذا لا تدركون عذاباتي؟ لقد تزوج والده، وبقي أغلب نهاره خارج البيت، أشعروا بي وبصغيري، وتشد على يد صغيرها خارجة من الجلسة، وقد أغلق الستار على إحدى الجلسات.

كثيرات هن الأمهات الهلعات، اللواتي يتلهفن على سماع أصوات أطفالهن، أو معرفة ماذا يفعلون بيومهم؟ من هم أصحابهم؟ من يعتني بهم؟؟ إنهن كالظل لا يشعر بهن أحد، لأن الليل لهن والسهر لهن وحدهن، فوجوه أطفالهن تتمدد على الجدران، وفي إغماضة أعينهن يجلسن الليل بأكمله، واضعات كفهن على وجوههن الذابلة. إنهن يجلسن في طرقات المحكمة، ويترقن كل الأبواب الموصدة، عليهن يحظين برؤية فلذات أكبادهن!!

إن الذكريات المريرة للأطفال في قاعات المحاكم، وفي أقسام الشرطة وفي المؤسسات الراعية لذلك، وللوالدين أيضاً، هي ذكريات لن تزول بمرور الزمان، بل تحفر في أذهان الأطفال، وتشكل مفصلاً مخيفاً في استقرار حياتهم لاحقاً، ولن يغفر الصغار لوالديهم مهما بلغت درجة تعلقهم بكليهما، ما عانياه في طفولتهم نتيجة الانفصال وتفكك الأسرة، لذا وجب على كلا الوالدين مراعاة مشاعر صغارهما، وعدم المبالغة في النكاية كل بالآخر، فالقضية ليست معركة، فيها الفائز والخاسر، بل كل الأسرة خاسرة بالمقام الأول، إن المسرحية تكللت

حارسات الأرض: أحوال نمطية تنتظر التغيير

عبد الباسط خلف

ما إن بدأ عقلي يستجمع القدرة على حفظ ما يجري أمامه، إلا وشرعت في توثيق حكايات مؤنثة، تنسج مساحات عن علاقة الأرض بالمرأة. لم تغب الصورة الأولى للسيدة التي تحمل فوق رأسها جرة ماء، وتنطلق صوب عين «الحاووز» عن بدايات النص. مما سجلته في يومياتي، التي اقتربت اليوم من سنتها العشرين، عن النبع الغائب، كيف أن نساء البلدة في أربعينيات وخمسينيات وستينيات القرن الماضي كن يتقاطرن إلى ذلك الحاووز، فيملأن جرارهن منه ويعدن لتخزين الماء في بيوتهن بأوعية الفخار، أما الرجال على الأغلب فلا ينقلون الماء، وبعضهم ينقله على دابته لاستخدامات غير منزلية.

تطور المشهد لاحقاً للسيدة أم جابر، التي تنطلق إلى كرم الزيتون، فتحرس الأرض وترعاها، أو تزيل الأعشاب، أو تجمع حبات الزيتون، وتقطف أوراق العنب، أو تحضر الحطب. كنت أسأل أُمِّي عن سبب تخصص النساء في حمل الأمتعة والزوادة والماء، وما يشتق عنها من إضافات للعمل، فوق رؤوسهن وصدحن. ولماذا لا يكلف الرجال أنفسهم عناء رفع تلك الأثقال؟ كانت سيدة رוחي تؤجل الإجابة، لحين الوصول إلى الحقل، وفي الغالب تختتم بعبارة: «والله مش عارفة».

مفارقة

طوّرت أسئلة أخرى، عن علة عمل نساء بلدنا وغيرهن في الحقل والبيت وتربية الأولاد وكل شيء، أما الرجال فحال عودتهم من العمل يأخذون استراحة طويلة. يطلبون طبق العشاء وإبريق الشاي، ويمددون أرجلهم بجوار كانون النار ويشعلون سيجارة! بعد فرار الطفولة من يديّ، صرت أسأل نفسي وأنا أشاهد النساء اللواتي يرافقن أزواجهن للعمل، فيركبن داخل عربة الخيل، أو خلف جرار زراعي: هل تأخذ المرأة نصيبها من الموسم بشيء يوازي جهدها؟ ذات مرة غضبت مني قريبتى، لأنني سألتها بلهجتها: ليش (لماذا) الرجال يقبضون فاتورة الحسبة؟ ولم ترد على استفساري. أنتقي ما يصلح للنشر من أوراق ذاكرتي، لأصل إلى جدتي أسماء، التي كانت تعيش الأرض، وتتمتع ببنية قوية وقدرة هائلة علي العمل. فكانت، رحمها الله، تتنقل بين ست مناطق تتباعد أكثر من ثلاثين كيلو مترا ذهاباً وإياباً. تارة تقفز إلى سهل عرابية، ثم تطير إلى «أم العظام» الملاصقة لقباطية، بعدها تحلق في أفق «الجابريات» غرب جنين، ثم تهبط إلى مرج ابن عامر، وتعود ثانية لتمضي ليلها في سهول عرابية ويرقن.

شراكة منقوصة

ظل السؤال الذي لم أستمع لجواب شاف عليه: أين هي العدالة في تقاسم المردود، مقارنةً بجهد النساء؟ ولماذا يستحوذ الرجال على كل شيء من العائد؟ ألا تقتضي الشراكة التساوي بين الجهد والأجر؟ وأنا هنا لا أتحدث عن تحويل الأمر لمجرد أرقام وحسابات، وإنما ترجمة التقدير والاحترام لسلوك قابل للإحصاء.

مما اعتادت والدتي على بثه على شكل قصص: «كنا نسير في الليل حافيات الأقدام، لنجمع التبن، ونخزنه. اعتدنا أن نعمل ساعات طويلة، في ساعات الفجر نطعم الأبقار وننظف تحتها، بعدها نخبز العجين، ثم نذهب إلى الحقول، ولا نعود

إلا بعد العشاء». ذات مرة، افترضت أن فلاحه نشيطه من طراز جدتي تمتطي جراراً زراعياً، أو تسير خلف حصان بمحراثها، أو رجالا يشعل الحطب والنار فيطبخ رب البندورة والصابون. نقلت رؤيتي لعمتي، فردت: «عيب، مش ممكن، مش معقول، شو هالحكي، هي الناس بطلت تستحي!».

خلال عملي الصحافي، طلبت غير مرة إجراء مقابلة إذاعية مع عاملات الخيار، لكن «أولياء الأمر» لهن رفضوا طلبي. لا أدري أين العيب في أن تقول فلاحه تحرس حقلها وتقطف ثمار محصولها، جملة واحدة عن حالها وأملها وحلمها وخسائرها. فقد تصلح عبارتها كعنوان لقصة أو فيلم أو كتاب. ذات مرة، وفي برنامج إذاعي لمناسبة الأول من أيار، سألت ضيفة تمثل مؤسسة نسوية: كم هي نسبة النساء اللواتي يمتلكن حيازات زراعية بأسمائهن؟ كانت الإجابة: ليس هناك نساء تُسجل الأرض باسمهن عندنا، لأن ذلك «عيباً». أكملت سؤالِي: حتى لو ورثت إحدى السيدات أرضاً من والدها؟! لم تأت الإجابة، وقد لا تأتي.

رفض

مما أخزنه في أوراق ذاكرتي، كيف أن رجال سوق الخضار المركزي، حتى قبل سنوات قليلة جداً، كانوا يرفضون أن تشاركهم سيدات في مهنة الاتجار بالخضار والفاكهة، لأن ذلك للرجال فقط. في هذه الأيام، أقرب من سيدة تعمل في سوق الخضار، لاستأنفها بمقابلة صحافية. ترفض هذه السيدة التي تعمل منذ أكثر من عقدين، والسبب كما أوردت «أن الرجال لا يحتملونها في السوق، فكيف إذا شاهدوا

مدرسة الأمهات

مبادرة خلاقة في تعليمهن الأساليب النموذجية في تدريس أبناءهن

نابلس: سامر خويرة

وتشير نادية شحادة مديرة جمعية مدرسة الامهات، إلى أن الهدف يكمن في تطوير دور وموقع ربات البيوت والأمهات الشابات في الأسرة والمجتمع، وتمكينهن من المشاركة الإيجابية في الحياة العامة من موقعهن كمواطنات، الأمر الذي يتأتى من خلال رفع مستوى الوعي لديهن حول حقوق المرأة المدنية والتشريعية وتعزيز ثقتهن بنفسهن والارتقاء بموقعها داخل الأسرة والمجتمع.

وبرنامج العمل يركز على عدة محاور، أهمها المحور التعليمي، الذي يعتمد على تدريس الموضوعات الرئيسية، من خلال كتب خاصة بالمدرسة مستمدة من كتب الأبناء في المرحلة الأساسية، وموضوعة من قبل مختصين في مديرية التربية والتعليم في محافظة نابلس في مناهج اللغة العربية والرياضيات واللغة الانجليزية، يجري تدريسها في فصل دراسي واحد مدته خمسة أشهر، بواقع ثلاث حصص أسبوعياً، على أيدي معلمات ذوات خبرة». وخرّجت المدرسة منذ تأسيسها ١٢٢٨ أما وربة بيت من ٥٩ صفا دراسيا في مواقعها المختلفة.

الإرشاد في مختلف المجالات

وإضافة للمحور التعليمي، فالجمعية تنفذ برنامجاً إرشادياً في عدة مجالات، كالإرشاد الصحي في قضايا الأمومة والطفولة والصحة المدرسية والبيئية، حيث تم تنظيم ٢٩٠ محاضرة إرشاد صحي في ١١ موقعاً في مختلف الموضوعات، إضافة للإرشاد التربوي والمجتمعي، من خلال تنظيم ورشات عمل في عناوين متنوعة مثل: تحديد الاحتياجات وتأكيد الذات والعلاقات الأسرية والتعامل مع المراهقين، والقلق والخوف عند الأطفال، والمخدرات. وعن الإرشاد التربوي والمجتمعي، تشير شحادة إلى أنه يتضمن لقاءات حول الديمقراطية وحقوق الإنسان و«الكوتا» والمرأة والانتخابات والقوانين والتشريعات الخاصة بها، إضافة للمشاركة في صنع القرار وغيرها.

الصعوبة التي نحيهاها لا مجال أمامه لينقذ نفسه وأسرته، إلا بالتعليم».

تشاركها أمل الجمال الرأي، حيث تشير إلى أنها اكتسبت بعد التحاقها بمدرسة الأمهات، الأساليب الصحيحة لتعليم أبنائها، وتقول: «أحمل شهادة البكالوريوس في التربية الابتدائية، رغم هذا كنت أمارس الضرب أحياناً مع أولادي، لكن الوضع اختلف كلياً اليوم، فقد اكتسبت الأساليب العلمية في التعامل معهم، كما استطعت أن أواكب المناهج الحديثة وأفهمها جيداً وأنقلها لهم بطريقة سهلة وسلسة، حيث باتوا من المتفوقين في دراستهم».

الأم الثالثة التي التقينا بها كانت أمل عمر، أم لاربعة أطفال، أكبرهم في الصف السابع، تقول بفخر واعتزاز: «هذا العام ابني جاب الأول على صفه، و ١٠٠ في الرياضيات»، وتتابع: «هذا بفضل المعلمات في مدرسة الأمهات، لم أكن أعرف الطريقة السليمة حتى أوصل له وإخوانه المعلومة، رغم أنني أمتلكها كوني خريجة من كلية التربية. المناهج اليوم صعبة جداً كنت أحتار كيف أشرح له الدرس».

وتتابع «لم تقتصر استفادتي على الناحية التعليمية، فالدعم الصحي الذي كنا نتلقاه ساعدني على معرفة الأمراض والأعراض التي تصاحبها، وكيف نتعامل مع الآخرين ونفهم نفسياتهم. أوضاعنا الحياتية صعبة، لذلك، كانت جلسات الدعم النفسي بالغة الأهمية، وأرشدتنا كيف نتعامل مع أنفسنا وأزواجنا وأولادنا والمجتمع ككل، إضافة لهذا فقد زادت ثقتنا بشخصياتنا».

نحو امرأة مثالية

وتأسست جمعية مدرسة الأمهات عام ١٩٩٩، كمشروع لاتحاد لجان العمل النسائي في محافظة نابلس، في مخيم عسكر للاجئين الفلسطينيين شرق نابلس، واليوم باتت تنتشر في ١١ موقعا على مستوى المحافظة.



النزاعات المسلحة وأمن المرأة

قراءة: محمود الفطافطة



بشكل خاص. وأن هذه النقلة (وفق الدراسة)، لم تكن على صعيد تحديد وتوضيح المفاهيم فحسب، وإنما جاءت لتحديث نقلة نوعية على صعيد الأولويات والمعايير.

هذه النقلة النوعية (كما يبين الجرباوي و خليل) انطلقت من فرض قيود أثناء النزاعات المسلحة (حماية سلبية للجماعات عن طريق الامتناع عن القيام ببعض الأفعال)، إلى الوصول لتشجيع الدول على اتخاذ إجراءات إيجابية في وقت السلم، كما في الحرب (حماية إيجابية عن طريق القيام بأفعال تعزز التحرر من الحاجة والخوف، وبالتالي العيش بكرامة).

ويلاحظ (وفق الدراسة) امتداد هذه النقلة النوعية لتشمل وضع المرأة، إذ لم تعد مسألة الاهتمام بها مقتصرة على حمايتها أثناء النزاعات فقط، بل بتعزيز دورها وتقوية مكانتها في المجتمع أثناء وقت السلم. كما يلاحظ أن هذه النقلة النوعية تعكس أيضاً تمتين العلاقة بين القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، على أساس أن سريان الأخير أوقات النزاعات المسلحة لا يعفي الدول من التزاماتها أيضاً لأحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان.

وتخلص الدراسة إلى أنه لا يمكن تحقيق أمن المرأة إلا في مجتمع آمن، ولا يمكن تحقيق المجتمع الآمن في غياب النظام السياسي الديمقراطي.

ولا يمكن تحقيق هذا النوع من النظام السياسي دون ضمان حقوق المواطنة المتساوية المتكافئة للنساء والرجال على السواء، ودون الانطلاق من قاعدة أساسية مفادها: أن الأمن القومي للدولة لا يتحقق بضمان أمن الدولة، بل بتحقيق الأمن الإنساني لمواطنيها، وأن هذا الأمن لن يتحقق إلا بضمان الأمن للمرأة، ليس لكونها أساس المجتمع وركيزة استمراريته فقط، بل لأنها بالأساس كائن بشري لها الحق الإنساني المكفول بالعيش الكريم وبكرامة.

«إن تمكين المرأة وتفعيل دورها، يعزز من الأمن القومي للدول والمجتمعات، وذلك لأن تحقيق الأمن الإنساني ضروري، لتحقيق الأمن القومي للدول، ولإشعاع حالة السلم والاستقرار والأمن على الصعيد الدولي أيضاً».

هذا ما استنتجته الدراسة العلمية المعنونة بـ «النزاعات المسلحة وأمن المرأة»، قام بإعدادها كل من د. علي الجرباوي ود. عاصم خليل، ونشرها مؤخراً معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية في جامعة بيرزيت.

وتؤكد الدراسة «أن تحقيق أمن المرأة، لم يعد يقتصر فقط على مسألة توفير الحماية والمساعدة لها، بل أصبح شرطاً أساسياً وضرورياً لتحقيق أمن المجتمع، وقضية مجتمعية ودولية ملحة تخدم السلم والاستقرار على الصعيد الإنساني العام».

وتوضح الدراسة أنه بسبب هيمنة الطبيعة الذكورية في معظم حقب التاريخ، ولكون الصراع الناجم عن الحاجة وليس الوفاق الناتج عن المثل العليا، فإن المرأة عانت تقليدياً كثرة من هشاشة الوضع والنهميش، مثلها مثل الأطفال وكبار السن والفقراء من الرجال، مشيرة إلى أنه «إن كانت هذه المعاناة قائمة في وقت السلم، فإنها تتفاقم أثناء وبعد النزاعات المسلحة، داخلية كانت أو بين الدول، لما تجلبه هذه النزاعات من ويلات عامة، تصبح فيها الفئات الهشة والمهمشة الأكثر عرضة للمعاناة والاستغلال، وللسلسلة ممتدة من الانتهاكات».

ويذكر المؤلفان أنه مع تطور الوعي الإنساني بفداحة ما تتعرض له المرأة (والفئات الهشة الأخرى) من انتهاكات، وخصوصاً خلال النزاعات المسلحة، وتقدم سيل الكشف عن ذلك في سبل الإعلام والاتصال، وازدياد الاهتمام الدولي لضرورة إيقاف هذه المعاناة، شهد القرن العشرون نقلة نوعية في مجال السعي لتحسين وضعية حقوق الإنسان بشكل عام، وحقوق المرأة

الرياضة النسوية بين الماضي والحاضر

رام الله . من تيسير جابر



النساء في الألعاب الاولمبية، عمل غير أصولي ولا أخلاقي، فإن المشاركة بقيت على مدى سنوات أو عقود طويلة، مقتصرة على رياضات معينة، مثل ألعاب القوى والسباحة والجمباز والرياضات الرشيقة، وفي سباقات سهلة المزاولة وغير قاسية.

وخلال العقدين الأخيرين شهدت الرياضة النسوية تحولات جذرية وغير مألوفة، وذلك بعد إقحامها وربما قسراً في ألعاب خشنة كانت مقتصرة أساساً على الرجال، مثل رفع الأثقال والمصارعة والملاكمة وكرة القدم، والرياضات القتالية وركضة الماراثون المميّنة، وبسرعة قياسية فرضت هذه الرياضات على الدورات الأولمبية، واعتمدت نتائجها في البطولات العالمية والدولية، جنباً إلى جنب مع نتائج مسابقات الرجال. وهذا ما دفع بعض الدول العربية إلى الإسراع بتشكيل فرق نسائية في رياضات صعبة، كرفع الأثقال والمصارعة، إيماناً منها بمسايرة متطلبات واقع الرياضة في الزمن الحالي.

المرأة العربية والرياضة

ووفقاً للمصادر، فإن المرأة العربية بدأت بممارسة الرياضة في إطارها الجديد منذ عقد الثلاثينيات في مصر ولبنان، ثم نشطت وتفاعلت في الخمسينيات، حتى وصلت إلى أوج بروزها وحضورها في السبعينيات، الذي شهد نهضة رياضية نسائية في كافة دول العالم الثالث. وعلى صعيد المنطقة، شهدت سنوات السبعينيات مشاركة رياضيات سورية ولبنان، لأول مرة في دورة الألعاب الأولمبية عام ١٩٧٢ في ميونيخ. وخليجياً تم تشكيل العديد من الفرق الرياضية النسائية في الألعاب المختلفة، في الكويت والبحرين، بعد أن فتحت أبواب الأندية أمام الراغبات في ممارسة الرياضة من مواطنات ووافدات. لكن حركة الرياضة النسائية الخليجية تعثرت وتقوقعت على نفسها عند مطلع الثمانينيات، بالشكل الذي جعل الكويت تفشل في المشاركة في مسابقات السيدات في بطولة آسيا الخامسة بألعاب القوى عام ١٩٨٣، رغم أن البطولة كانت قد أقيمت على أرضها.

صيغ رياضية جديدة

وقد استمرت الحركة الرياضية النسائية في دول المنطقة حبيسة الظروف الخاصة، طوال عقدي الثمانينيات والتسعينيات، وقد بادرت بعض الدول إلى إيجاد صيغ جديدة لإخراج الرياضة النسوية من أربعة جدران وباب موصد، فقامت بتشكيل فرق نسوية في رياضات لا تتنافى مع مبادئها وأخلاقيتها الوطنية والإسلامية، مثل الرماية، وزجت بها في البطولات والدورات الأولمبية والقارية، وكذلك بادرت إيران إلى دورة ألعاب رياضية خاصة بنساء الدول

تذكر لنا المصادر أنه في دورات الألعاب الأولمبية القديمة في زمن الإغريق، كان يحرم على النساء المشاركة في منافسات الأولمبياد، وخلال فترة معينة كان يحظر على السيدات مشاهدة الألعاب، التي انطلقت في عام ٧٧٦ قبل الميلاد، وتوقفت في عام ٣٩١ ميلادي، بأمر من تيودورزيوس امبراطور اليونان آنذاك.

في العصر الحديث، شهدت الحركة الرياضية منذ مطلع القرن التاسع عشر، تحركاً ونشاطاً تمثلاً في سلسلة ألعاب ومسابقات تنافسية، كألعاب القوى والسباحة والجمباز ورفع الأثقال والدراجات، وكانت جميع هذه الألعاب مقتصرة على الرجال فقط دون النساء. وفي منتصف القرن قبل الماضي وتحديداً في العام ١٨٥٨، سمح للفتيات بمزاولة بعض المسابقات الرياضية مثل الوثب الطويل والقفز العالي، بناءً على اقتراح تقدم به أحد خبراء الرياضة الألمان آنذاك، إلى الدولة الألمانية، التي وافقت عليه بشروط، كان أبرزها مزاولة الفتاة لرياضة القفز الطويل أو العالي، على ألا تتبعد عن نقطة القفز أكثر من متر واحد، وذلك للاعتقاد بأن الركض عملية خطيرة على سلامة الفتاة.

النساء والألعاب الأولمبية

وفي عام ١٨٩٦، نظمت العاصمة اليونانية أثينا مهد الألعاب الأولمبية القديمة، أول دورة أولمبية في العصر الحديث، شارك بها ٣١١ رياضياً من ١٣ دولة، لم يكن بينهم أية رياضية، وحتى الدورة الأولمبية التاسعة عام ١٩٢٨ في أمستردام، لم تشهد الألعاب الأولمبية مشاركة فاعلة وحقيقية للسيدات، وتمحورت المشاركة الأنثوية في الدورات الأولى، على بعض المشاركات في رياضات التنس والغولف والسباحة، واعتباراً من الدورة الأولمبية التاسعة، التي شارك بها ٣٠١٤ مشتركاً بينهم ٢٩٠ رياضية، بدأ الحضور الفاعل وغير المسبوق للنساء في الدورات الأولمبية، وأخذ العدد بالتصاعد حتى وصل في ألعاب ١٩٦٠ في روما، إلى ٦١٠ رياضيات، وفي ألعاب طوكيو إلى ٦٨٣ رياضية، وفي ألعاب مكسيكو إلى ٧٨١ رياضية، وفي ألعاب ميونيخ عام ١٩٧٢ إلى ١٠٧٠ رياضية، شاركت في عدد كبير من الألعاب والمسابقات الرياضية.

النساء وألعاب الرجال

وإذا كانت مشاركة النساء في الألعاب الأولمبية قد واجهت الكثير من التحديات والاعتراضات، من قبل العديد من مسؤولي الحركة الرياضية في العالم، وفي مقدمتهم البارون بياردي كوبرتان، باني النهضة الأولمبية الحديثة، ومؤسس الدورات الأولمبية في عصرنا الجديد، الذي قال إن مشاركة

الإسلامية، تشارك بها اللاعبات فقط، وتلعب مبارياتها في صالات مغلقة بعيداً عن أنظار الرجال، ونظمت طهران الدورات: الأولى عام ١٩٩٣ والثانية عام ١٩٩٧ والثالثة عام ٢٠٠١.

وقد اعتبرت هذه المبادرة فرصة جيدة، لإبقاء رياضة المرأة في الدول الإسلامية مشلولة، يمكنها أن تلعب وتنافس وتفوز، لكن في ركن معين بعيد عن ساحة التناري الأولمبي والعالمي. ولا شك أن المرأة العربية تألقت اليوم في الألعاب الأولمبية والآسيوية، ووشحت صدرها بالذهب والفضة، وفي مختلف الألعاب الرياضية، مثل ألعاب القوى والجودو والكراتيه والرماية والتايكواندو.

دروب المعرفة

رائدات فضاء

فالتينا تيريشكوبا

ولدت فالتنينا تيريشكوبا، وهي أول من ساهم بصنع تاريخ المرأة في الفضاء العام ١٩٣٧، في إحدى القرى الروسية، والتحقّت العام ١٩٤٥ بالمرسة المتوسطة، وبدأت في العام ١٩٥٤ بالعمل في احد المصانع لمساعدة أسرتها، ثم انتسبت إلى نادي الطيران المحلي، وأجرت خلال ذلك ١٦٣ قفزة هوائية بالمظلات.

وكانت لدى فالتنينا رغبة قوية في التحليق، مكنتها من الانضمام إلى فريق رواد الفضاء للنساء العام ١٩٦٢، حيث تعلمت قيادة الطائرات، وتخرجت من أكاديمية جوكونسكي للهندسة العسكرية الجوية، ومنحت درجة الدكتوراه في العلوم التقنية، ولها أكثر من خمسين دراسة علمية فضائية، كما وتحمل رتبة لواء جو، وعملت كرئيسة للمركز الروسي للتعاون العلمي والثقافي الدولي، منذ العام ١٩٩٤. وهذه الشخصية العالمية فالتنينا تيريشكوبا، والتي تم اختيارها من قبل هيئات الأمم المتحدة (لمرة القرن العشرين)، اعترفت مؤخرا، وقبل عدة سنوات، بأن رحلتها بواسطة السفينة الفضائية (فوستوك ٦)، قد

واجهت بعض الصعوبات، حيث فوجئت بأن سفينتها الفضائية آخذة بالابتعاد أكثر فأكثر عن الأرض، حين أنه ينبغي عليها أن تقترب من الأرض، وقد تم إصلاح هذا الخطأ في برمجة الرحلة الفضائية.

كما واجهت فالتنينا صعوبات أخرى، ناتجة عن ارتدائها بدلة الفضاء الخاصة، والتي لم يُسمح لها بخلعها وهي داخل السفينة، وعانت الرائدة الفضائية من رغبة تصعب مقاومتها في تناول الطعام الأرضي، إذ أنها سئمت من الطعام الفضائي، لدرجة التحريض على التقيؤ.

ثم كادت البطلة الفضائية أن تهبط لدى عودتها إلى الأرض، على سطح إحدى البحيرات، ولحسن حظها فقد حملتها الريح فوق البحيرة، لتهبط على سطح الأرض.

تزوجت بأحد رواد الفضاء الروس (انديان نيقولايف)، بعد خمسة شهور من عودتها من الرحلة الفضائية، تم الزواج عن مشاعر متبادلة من الحب، نشأت قبل أن تذهب فالتنينا في الرحلة الفضائية المعروفة. ورُزق اندريان وفالتنينا بطفلة، وانقرط الزواج بعد ١٩ عاما بسبب كثرة الفراق والابتعاد والسفر، حيث كثرت جولات فالتنينا في أنحاء روسيا وفي الخارج.

بينما قضى اندريان الكثير من أوقاته في معسكر رواد الفضاء.

ومنحت فالتنينا تيريشكوبا بمرسوم من هيئة رئاسة السوفييت الأعلى العام ١٩٦٣، لقب بطلة الاتحاد السوفييتي مكافأة لها على نجاح رحلتها الفضائية، وعلى شجاعتها، فلم يكن من السهل على امرأة أن تذهب في سفينة فضائية وحدها، ولدة أربعة أيام، لتدور وتحلق حول الأرض!!إنها المرأة الأولى التي كسرت هذا الخوف، فصعدت وكلها ثقة وعلم وشجاعة في تحقيق غايتها ورغبتها، وكانت المرأة الروسية فالتنينا حقاً تصعد وتسبح في الفضاء، لتدور حول الأرض ٤٨ دورة كاملة، وكان ذلك في شهر حزيران العام ١٩٦٣.

شارون كريستا مكوليف

في كانون الثاني من العام ١٩٨٦م، غادرت كريستا عالم التدريس، لتدخل التاريخ من أبوابه العريضة، كأول شخص مدني ترسله وكالة الفضاء الأميركية، في مهمة إلى الفضاء الخارجي.

شارون كريستا مكوليف ولدت في ولاية ماساتشوستس في الثاني من أيلول من العام ١٩٤٨م كانت أكبر أبناء ادوارد وغريس كوريغان الخمسة. جدها ستيفن جورج اللباني، هاجر إلى الولايات المتحدة مع زوجته، شقيقة المؤرخ المعروف الدكتور فيليب حتي.

العام ١٩٨٥ كان نقطة تحول في حياة كريستا، عندما قرأت إعلاناً يشير

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

اعتمدها الجمعية العامة وعرضتها للتوقيع والتصديق والانضمام

بقرارها ٣٤/١٨٠ المؤرخ في ١٨ كانون الأول ١٩٧٩ تاريخ بدء النفاذ: ٣ أيلول / ١٩٨١، طبقا لأحكام المادة ٢٧

(د) الامتناع عن مباشرة أى عمل تمييزي، أو ممارسة تمييزية ضد المرأة، وكفالة تصرف السلطات والمؤسسات العامة بما يتفق وهذا الإلتزام.

(هـ) إتخاذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة، من جانب أى شخص أو منظمة أو مؤسسة.

(و) إتخاذ جميع التدابير المناسبة، بما في ذلك التشريعية منها، لتغيير أو إبطال القائم من القوانين والأنظمة والأعراف والممارسات، التي تشكل تمييزاً ضد المرأة.

(ز) إلغاء جميع الأحكام الجزائية الوطنية، التي تشكل تمييزاً ضد المرأة.

■ المادة ٣

تتخذ الدول الأطراف في جميع الميادين، ولا سيما الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، كل التدابير المناسبة، بما في ذلك التشريعية منها، لكفالة تطور المرأة وتقدمها الكاملين، وذلك لتضمن لها ممارسة حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والتمتع بها على أساس المساواة مع الرجل.

■ المادة ٤

١- لا يعتبر اتخاذ الدول الأطراف تدابير خاصة مؤقتة، تستهدف التعجيل بالمساواة الفعلية بين الرجل والمرأة تمييزاً بالمعنى الذى تأخذ به هذه الإتفاقية، ولكنه يجب ألا يستتبع، على أى نحو، الإبقاء على معايير غير متكافئة أو منفصلة، كما يجب وقف العمل بهذه التدابير متى تحققت أهداف التكافؤ في الفرص والمعاملة.

٢- لا يعتبر اتخاذ الدول الأطراف تدابير خاصة تستهدف حماية الأمومة، بما في ذلك تلك التدابير الواردة في هذه الاتفاقية، إجراءً تمييزياً.

■ المادة ٥

تتخذ الدول اطراف جميع التدابير المناسبة لتحقيق ما يلي:

(أ) تغيير الأنماط الاجتماعية والثقافية لسلوك الرجل والمرأة، بهدف تحقيق القضاء على التحيزات والعادات العرفية، وكل الممارسات الأخرى القائمة على الإعتقاد بكون أى من الجنسين أدنى أو أعلى من الآخر، أو على أدوار نمطية للرجل والمرأة.

(ب) كفالة تضمين التربية العائلية فهماً سليماً للأمومة، بوصفها وظيفة اجتماعية، والاعتراف بكون تنشئة الأطفال وتربيتهم مسؤولية مشتركة بين الأبوين، على أن يكون مفهوماً أن مصلحة الأطفال هى الإعتبار الأساسى في جميع الحالات.

■ المادة ٦

تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة، بما في ذلك التشريعية منها، لمكافحة جميع أشكال الاتجار بالمرأة واستغلال بغاء المرأة.

إلى رغبة الحكومة الأميركية في إرسال مدرس إلى الفضاء الخارجي، فبادرت إلى تعبئة نموذج الطلب، الذي يقع في ١١ صفحة، وأرسلته في البريد في آخر لحظة.

ووضعت الوكالة شروطا للاختيار كما جاء في بيانها الصحافي: «نحن لا

نبحث عن انسان خارق، بل عن انسان عادي قادر على نقل تجربته إلى أكبر قدر ممكن من الناس هنا على الأرض».

في أيلول من العام ١٩٨٥، بدأت كريستا مكوليف في تلقي التدريبات الأولية في مركز وكالة ناسا في هيوستن. وفي بداية الأمر خشيت من أن يعاملها الرواد الذين سيرافقونها في الرحلة، على أنها تراقهم فقط من أجل الاستمتاع بفكرة السفر إلى الفضاء الخارجي. ولهذا أرادت أن تثبت لهم أنها قادرة على القيام بالمهام نفسها المطلوبة منهم. ولكنها فوجئت عندما التقت بهم، أن قلقها كان غير مبرر، فقد تعاملوا معها على أنها عضو من أعضاء الفريق، وخضعت معهم إلى برنامج تدريبي مكثف استمر لنحو ١١٤ ساعة.

وعلى الرغم من تلقي كريستا للتدريبات نفسها التي تلقاها طاقم المكوك، إلا أن مهمتها اختلفت عنهم، وتمثلت باعطاء محاضرتين في شكل مباشر من على متن المكوك. ضمت المحاضرة الأولى تعريف العامة بالدور المنوط بكل فرد من أفراد الطاقم، وتوضيح كيفية قيامهم بأمور الحياة اليومية، من تناول الطعام والنوم والقيام بالتمارين الرياضية على متن المكوك.

وفي المحاضرة الثانية تنتقل كريستا إلى قمرة القيادة التي تحتوي على ١٣٠٠ مفتاح، حيث تشرح كيفية عمل المكوك، وأهمية برنامج استكشاف الفضاء، بالإضافة إلى تقديم تقرير عن التطور التكنولوجي للبرنامج.

في ٢٨ كانون الثاني ١٩٨٦، حضرت عائلة كريستا، بالإضافة إلى ١٨ تلميذاً إلى مركز كينيدي للفضاء، لمشاهدة عملية اطلاق المكوك تشالنجر، وبدلاً من انطلاق المكوك في رحلة كانت ستدوم ٦ أيام و٣٤ دقيقة، انفجر بعد ٧٣ ثانية على عملية الاطلاق، فانتهى الحلم قبل أن يتحقق.

لكن حلم كريستا لم ينته مع موتها، فقد انطلق من جديد مع افتتاح مركز كريستا مكوليف، وقبة كريستا مكوليف الفلكية في العام ١٩٩٠ تخليدا لذكراها.

وتقول غريس كوريغان والدة كريستا، إن حياة ابنتها لم تكن حياة عادية، فهي لم تجلس مترقبة حصول الأحداث، بل كانت مشاركة دائمة في صناعتها، فأنجزت كل ما كانت تحلم في إنجازهِ. لم يكن لعالمها حدود، فقد فكرت بمستقبل من سيخلقنا على الأرض، صحيح أنها قامت بأشياء عادية، ولكنها قامت بها على أكمل وجه.

«مدينة الصمت» تميز في الإبداع

جميل السلحوت

قصصها من واقع مريـر، ومجتمع لا يرحم، وإن كانت المرأة فيه دائماً هي الضحية. واللافت في هذه القصص، أنها تتميـز تميزاً لافتاً في نهاياتها، وفي تقديري أن أي قارئ مهما كانت ثقافته وإطلاعه، لا يمكن أن يتنبأ بنهاية القصة كما هو معتاد في غالبية القصص والروايات العربية، عبر أن نهايات قصص سما حسن تأتي مفاجئة، مع أنها غير خارجة عن سياق النص، وغير مقحمة فيه، وهذه النهايات تشكل بحد ذاتها إبداعاً أجزم أنه غير مسبوق.

وفي تقديري أن هذه المجموعة، تشكل تطوراً مفصلياً في فن القصة الفلسطينية المحلية على الأقل. ويجب أن تخضع لدراسات معمقة نظراً لأهميتها، كما أنها جديرة بالترجمة للغات أخرى كنموذج للفن القصصي العربي الراقـي.

ومع ذلك سأحاول التعرض لقصتين من هذه المجموعة، تقصدت القصة الاولى «مدينة الصمت» التي تحمل اسم المجموعة، في حين أخذت الثانية بشكل عشوائي. ملخص قصة مدينة الصمت، هو فتاة تزوجت من شاب حصل على الشهادة الجامعية الأولى من إحدى الدول الأوروبية، ودخل بها في هذه الدولة فلم يجدها بكراً، فتذكرت أنها تعرضت لحادثة اغتصاب وهي طفلة، لم تصل سن البلوغ بعد، فقاطعها ولم يتحدث إليها، وبعد بضعة شهور اشترى لها تذكرة، وأعطاهـا نقوداً قليلة ورافقها إلى المطار لتعود إلى أسرتها.

تبدأ الكاتبة قصتها: «كان يجلس تحت قدميها عارياً، على حافة السرير، تلتمع قطرات من عرق على صدره وكثفيه، رغم الإضاءة الخفيفة التي تشع من ضوء جانبي في الغرفة العابقة عطراً ساحراً، قال بعد تردد ولهاث: «وجدت ... أقصد لم أجده ... ص، ه، ليتبين لنا لاحقاً أنه لم يجد غشاء البكارة. ولتعود القصة قائلة: «سنوات ست مرت على الحادثة التي أفقدتها الشيء الذي لم يجده هذا الرجل، القابع في لجة من الذهول القلق» ص ه، وهذا يعني أن الفتاة كانت في سن يقارب الثامنة عشرة، فحادثة الاغتصاب التي تعرضت لها كانت قبل سن البلوغ بأيام، كما جاء لاحقاً في القصة، ومعروف أن البنات يبلغن في غالبيتهن ما بين الحادية عشرة والثالثة عشرة في بلادنا. وتعود بها الذاكرة الى فترة الخطبة، وتحدث نفسها قائلة عندما قبلت به خطيبا لها: «هي متأكدة من أنها ليست أول امرأة يعتلي جسدها، مهما حاول الادعاء والتظاهر «ص ه»، لا يمكن أن يكون سافر إلى بلاد الحرية وبقي ناسكاً». «ص ٦».

«مدينة الصمت» مجموعة قصصية للأدبية «سما حسن»، صدرت أواخر العام ٢٠٠٨ عن منشورات أوغاريت في رام الله، وتقع المجموعة التي أشرف على إخراجها فنياً «مرايا للدعاية والإعلان»، في ١٣٢ صفحة من الحجم المتوسط، وتحتوي على ٢٨ قصة قصيرة.

بعد أن قرأت المجموعة، وبعد أن كتبت عنها، لجأت إلى البحث في «جوجل» عن «سما حسن»، فوجدت أنه اسم مستعار لأديبة فلسطينية من غزة، ولدت في أسرة غنية وعريقة، وزوجها والداها لزوج اعتبراه مناسباً، لكنه لم يكن كذلك، تطلقت وعادت الى زوجها، لأنها وجدت نار الزوج بحضانة أطفالها خيراً لها من جعيم أسرتها، وعندما قرأت أن بداياتها كانت على صفحات «صوت النساء»، تذكرت أنني كنت أقرأ على صفحاتها مواضيع موقعة باسم «سما» فقط.

تكتب أديبتنا باسم مستعار، لأنه غير مسموح لها بالكتابة أصلاً من قبل ذويها. وهذه المقدمة السريعة في اعتقادي ضرورية، لإيماني بعد قراءة المجموعة، وقبل معرفتي بالمعلومات السابقة أن الإبداع قد يولد من الحرمان.

وأنا هنا أصدقكم القول: إنني شرعت في قراءة هذه المجموعة القصصية من باب الاطلاع على إبداع لمؤلفة لم أقرأ لها شيئاً من قبل، ولا أعلم عنها أو عن قدراتها شيئاً، وما ان قرأت القصة الأولى، حتى وجدت نفسي أمام قاصة متمكنة من الفن القصصي بشكل لافت، من حيث الشكل ومن حيث المضمون، ما أرغمني على مواصلة القراءة، حتى أتيت على المجموعة من الغلاف الأول حتى الغلاف الأخير، ثم عاودت القراءة في اليوم التالي، قراءة فاحصة ومتعمنة لبعض القصص التي وضعت عليها إشارات معينة، وقراءات متصفحة لأخرى من باب التذكر.

وكانت مفاجأة مفرحة بالنسبة لي، أنني وجدت نفسي أمام مبدعة، ترسم بالكلمات واقعاً تعيشه المرأة الفلسطينية في مجتمعنا الذكوري، وتشاركها فيه النساء العربيات، اللواتي يعيشن نفس الظروف وفي نفس البيئة، بشكل متفاوت سلباً وإيجاباً، حسب التفاوت في الظروف والبيئة التي يعيشها كل قطر عربي. وكاتبتنا التي تمتلك لغة أدبية جميلة، كانت تسرد قصصها بانسيابية وغفوية، يطغى عليها عنصر التشويق، رغم المرارة المترسخة في ثنايا المضمون، والتي يبدو أنها أخاديد محفورة في وجدان وعقل وعاطفة الكاتبة، التي التقطت مضامين

أدب السادية الذكورية

انعكاس واقع أم مؤلف ذكر يروي ذاته؟

ميلان كونديرا و«الحياة هي في مكان آخر» نموذجاً

سماح الشيخ

الكم من الاستهتار والسادية في العواطف وعدم المسؤولية هو أمر عادي إلا عند الزوجة، التي تنتظر لذلك على أنه ظلم ولكنها لا تعترض. هو أبّ لا يختلف كثيراً عن الابن جاروميل، فكلاهما يؤثر إتيان المرأة في الظلام واستخدام الواقي حرصاً على عدم الإنجاب والتورط، بينما يرتبط الحب وممارسته لدى المرأة، أما لجاروميل أو حبيبة، بالإنجاب والنور.

السادية في الرواية متلازمة الذُكر، فهو في الطفولة يلعب كباقي الصبيان لعباً كله أذى وسادية تجاه الحيوان أو الطفل الأضعف منه. وفي سن الشباب تتجلى سادية جاروميل، وحجة المؤلّف أن الشبان واحديون مهووسون، وهم رسل المطلق الذين لا يقرّون نسوية في الحب ولا في السياسة. أما الراشدون فيعلمون، حسب كونديرا، أن المطلق خديعة ولا خلود أو عظمة لكل ما يتعلق بالبشر. ورغم أن جاروميل لم يصل في الرواية إلى سن الرشد لأنه توفي وهو شاب، إلا أن هذا التصور للراشدين (الرجال)، لا يخلو من أبعاد لسادية أكثر حياداً وأقل وطأة، لا تقدر شيئاً بشرياً! ولأن الشباب هو السن الأنثوي للرجل، كما يراه كونديرا، تتجلى مطلقات الشباب في ساديتهم انتقاماً من أنوثة عالقة، حيث يبحث الشاب عن الكون الأمومي في امرأة أخرى غير أمه، ما يقلب الأم عليه ويثير غضبها فتكون في الرواية الأكثر إزعاجاً في البحث عن الأم المفقودة. وهذا استدعى بالطبع سادية المعاملة العاطفية الذي مارسها جاروميل تجاه أمه. جاروميل الذي اعتقد كشاب، أن عدم قسوة الرجل هو أنوثة تقلل من شأنه، وتهوي بكرامته، «حاول أن يلصق بوجهه ابتسامة الرجل القاسي»، عندما لمح في إحدى الشوارع امرأة تتجه صوبه، لكنه فشل «بسبب تخنثه الطفولي»، فاجتنب المرأة العابرة لأنه «لن يتحمل مثل هذا العار». أما حبيبته ذات الشعر الأحمر، والتي لم يرد ذكر اسم لها أيضاً، فهي مازوخية تقبل ساديته بكل حب وتضحية، لكنها تخفي عنه أموراً، وكان المؤلّف يبرر سادية الحبيب لاعتقاده بخيانة الحبيبة.ساديته بلغت به تمنى موتها، «كان جاروميل يتخيل موته ويتخيل حياة صاحبة الشعر الأحمر، حياة لا مبالية ثابتة، تنتصب ببرودة ومرح فوق عدم وجوده». وكان يرى أن «دموع المرأة تذرف لخالصها»، فحبذا لو ظلت تبكي وتثيره بالدموع. أما عندما أخطأت ببساطة خاصمها بعنف وجرّها للاعتذار المهين، لكن حتى اعتذارها كان «قليلاً بالنسبة لشهية الإذلال الشرهة» التي يحملها، «كان يبعد المرأة الوحيدة التي يملكها في العالم، الهاوية كانت تجتذبه، هاوية الوحدة، هاوية الإدانة الذاتية».

شكلت تصريحات ماركريت دورا، حول الأدباء الذكور وكتاباتهم في سلوكيات أبناء جنسهم الغربية مع الإناث، شعلة نور أضاءت لي اهتمامي بالسادية الذكورية في الأدب. ولا أعني هنا طرح الأدباء للساديين من الذكور، وتناول حياتهم كمرضى أو منحرفين، لكني أعني ذلك الشكل السادي العنيف، وتلك الممارسات المنحرفة، لأبطال الروايات والقصص الذكور، الذين يطرهم المؤلّف - الذكر- على أنهم أسوياء بطريقة أو أخرى. جاروميل بطل ميلان كونديرا لرواية «الحياة هي في مكان آخر»، كان المثال الأوضح الذي ارتأيت أن انطلق منه. فجاروميل لم يكن فقط غير مطروح كمنحرف، بل كان مثلاً طبيعياً لشاب تربى بشكل سوي، وكانت اهتماماته عادية، ثم أصبحت ثقافية شعرية!

يستشعر كونديرا سبب حنق خفي يكنه المبدع الذكر على المرأة، حيث يرى «في المنازل التي ولد فيها الشعراء، تسود النساء». فهل يريد كونديرا للشاعر الذكر الانتقام من هذه السيادة الأنثوية، التي كانت سبب إلهامه؟! أم أنه يلحظ ذلك فقط ويقدمه أدباً لنا. كونديرا يدين المثقفين وينظر لأجوائهم بازدراء، بعد أن جعل المثقفين والشعراء في روايته صورة عن بطله، فإطلاق السخافات واستعراض لفت النظر وتصويب الأنا من خلال تخطيء الآخر، كلها ظواهر اللقاء الثقافي في زمن الرواية. بالطبع هذه النفسية تنعكس في سلوك «منقّف الرواية» تجاه المرأة: صديقة، زوجة، أم.

كلما حاولت أن لا أقسو على كونديرا أجدني لا أفجح، ميلان كونديرا كتب جاروميل، بطل الرواية الذي بدوره كتب كزافيهيه، بطل حكايات جاروميل ونصوصه. كزافيهيه الذي لم يكن أسوأ من جاروميل، جعله كونديرا يخون مؤلفه. كزافيهيه يخون جاروميل. فهل أراد كونديرا القول إن أفكارنا تخوننا؟ بما في ذلك أفكار السادية الذكورية التي يكتبها كذكر وكمؤلف. ميلان كونديرا كتب جاروميل الذي كتب كزافيهيه فهل يعبر كل من الأولين عن نفسه في بطله؟ أم أن الأديب يكتب شخصية يرفضها لأنها تخونه كما خان كزافيهيه جاروميل؟ مع ذلك، فإن الشبهة الذكورية واضحة جداً، فبطل الرواية أعطي اسم جاروميل، في حين لم يعط كونديرا البطله -أم جاروميل -اسماً. وكان أول تضحية يجب أن تمارسها الأم أن لا يتم ذكرها. الحكاية تبدأ من والد جاروميل، وهو مثال الرجل المستهتر الذي لا يريد أطفالاً من محبوبته، خائن، متكبر وقاس، ينظر بازدراء لكل اهتمامات شريكته. ولكن هذا المثال لم يحرك ساكناً لدى والديّ الزوجة، جد وجدة جاروميل. وكان هذا

2009.6.18 **صوت النساء** ١٥

وتتذكر أنها كانت تلعب وزميلاتها لعبة الحجلة فطلبن منها «البحث عن حجر صغير مصقول، ينفع ليتقاذفنه بأقدامهن دون أن يخدش أحذيتهن السوداء اللامعة» ص ٦، وبما أن السور الخلفي لمدرسة وكالة الغوث كان مهتما، قررت أن تجتازه إلى بستان صغير كثيف الأشجار، عليها تعثر على بغيتها، «ص ٧».

«وهناك رأت شاباً يدير ظهره لها، عرفت من وقفته أنه يقضي حاجة، «ص ٧»، فأسرع إليها والتقطها، «لا تعرف كيف أصبحت بين يديه، وكيف أصبحت تحته بلا حراك، وبلا صراخ وبلا دهشة، لأن الألم السريع حل «محل» كل هذه المشاعر، «ص٧». «فعادت الى البيت وحاولت تناسي ما حدث. ... فقدت شهيتها للطعام، لاذت إلى الصمت والانطواء، وبعد أيام جاء زائر النساء الشهري لأول مرة ... فوجدت أمها التفسير المنطقي لتصرفاتها غير الطبيعية في الأيام الماضية، واستراحت له». «ص ٨». وتعود القصة الى بدايتها، «ليلة الدخلة» في المدينة الضبابية، حيث لم يعد الزوج يتكلم معها، «تمنت لو يتكلم، وخابت توقعاتها في أن يقترح عليها اصطحابها إلى طبيببة، قد تلقي أمام عينيه احتمالات تزيح بعضاً من الشك، أو تضع بعضاً من الثقة. لقد قرأت خلسة في مجلة طبية عن أنواع كثيرة من ختم الفتاة، وزوجها منقّف، فلماذا لم يخطر بباله أن يكون ختمها من نوع نادر؟»، «ص ٨».

وعندما استقلت الطائرة عائدة إلى بلادها «لم تشعر بالمل وحسرة، لكن من بعيد، رأت المدينة الضبابية لا تختلف بناطحات سحابها عن مدينتها الصغيرة». «ص ٩». ويلاحظ أن الكاتبة استعملت اسلوب الاسترجاع flash back في القصة، فقد بدأتها من ليلة الدخلة في المدينة الاجنبية، ثم عادت إلى فترة الخطبة، ولتسترجع بعد ذلك فترة الطفولة المغتصبة، ولتعود مرة أخرى إلى الدخلة وموقف الزوج الصامت، ثم عودة الزوجة إلى بيت أهلها.وواضح أمامنا أن الفتاة تعرضت للاغتصاب وهي طفلة، ولم تكتثر أسرتها بتغيرات تصرفاتها في أعقاب ذلك، وأن الزوج خريج جامعي درس في أوروبا، حيث العلاقات الجنسية المفتوحة، وبعض شبابنا يتزوجون من فتيات أجنبيات، ويجدون لهن الأعدار لمعاشرتهن غيرهم قبل الزواج، غير أن الزواج من عربية شرطه البكارة، وبما أن الزوج متعلم، فإنه بالتأكيد يعلم أن البكارة أنواع، وبعضها لا تنزل منه الدماء ليلة الدخلة، ومع ذلك لم يكلف نفسه عناء التفكير بذلك، ولتبقى الفتاة ضحية أكثر من مرة، ولا تقبل منها الأعدار. ويلاحظ أن التعليم في دولة أوروبية لم يساعد الزوج إلا في الصمت، وما لم تقله القصة هو أن الزوج لو لم يكن متعلماً، أو كان متعلماً في إحدى الجامعات المحلية، فإنه لن يصمت، وإنما سيفتح أبواب جهنم على الزوجة الضحية، ومن هنا جاء اسم القصة «مدينة الصمت» أي أن الزوج اكتسب الصمت من المدينة الأوروبية.

أما قصة «الليقيط»، فهي تتحدث عن طفل لقيط، وجدته إحدى النساء تحت شجرة جميز، فتبنته وربته بعد استشارة زوجها السجين وحمايتها، وهذه المرأة التي تبنته لم يسلم من لسانها، فعندما تتشاجر مع ابن الجيران وصفته «بأبن الحرام»، نبت شيطاني ليس له أصل ولا جذور. «ص٥٦».

غدي

نبضي بقلبي يخفق.....بسواد عينيك ارمق	
اذا لم تنامي تحتجنج الليل عيني تارق	
بينني و بينك جاحمٌ...من شوقنا لي محرق	
طفل انا عبدٌ انا.....في موج يمك اعتق	
قد جاءوا عدائي...و لا موك هواك و زندقوا	
من ذا يزندقني بما...يقضي عليّ و يوتق	
اين العدالة انها...في شرع حيي تمرق	
جاءت ملاكا تمتطي...ارضي و روعي تسرق	
هل يا تري انجو اذا...اقصاك عني الزورق	
ام ان موعداً دنا...ام ان حظي ضيق	
مهم يكن فهاوك لي وطنٌ...صداه الزنبق	
انا من سواك و من انا...ان لم بك اتعلق	
انّي لعمرُك كلما ..خدي بدمعك بغرق	
ارنو لبسمتك التي...تالله نوراً تنشرق	
فلتردي لي روعي و كم...كادت بينك تزهب	
انا قد خلقتك جنّة...بك كل حور تلحق	
فيها الخلود لحبنا...ابوايها لا تغلق	
فيها البقاء فيها النقا...فيها النعيم الاصدق	
اترين موج البحر يرقص...و السماء تزفزق	
اترين اسراب السنونو...في السماء تحلق	
اترين زهر الغل قد...فقوا القيود و اورقوا	
و شقائق النعمان و الياسيمين...فلا يلحق	
بجمال عينيك سبحوا...بحرير شعرك علقوا	
هل لي برشفة امئى...أسقي بفيك و اشرق	
اهواك قصرأ دافئاً...نعم الهوي و الجوسق	
ما عدت ابصر ها هنا...كلا، فليلي مطبق	
إن ما تكوني ليلتي...ما عاد فجري يُشرق	
إن ما تكوني غدي... ما عاد بدري يبرق	
إن ما تكوني تربتي...ما عاد زهري يعيق	
إن ما تكوني مُهجتي...ما عاد قلبي يخفق	
إن ما تكوني قصيدي...ما عاد صوتي ينطق	
ان ما تكونيني انا...ما عدت حيا يُرزق	
إن ما تكوني غدي...ما عدت يوما أرزق	





صحة المرأة بعد الاربعين

إن حياة ونشاط وقوة المرأة بشكل عام تمر بالعديد من التطورات والتغيرات الحيوية المختلفة، والتي ترتبط ارتباطاً كبيراً بالدور الذي تلعبه المرأة خلال الحياة، وخصوصاً في هذه الأيام التي دخلت فيها المرأة في مهام لم تكن متواجدة بشكل كبير في مجتمعنا في السابق حيث بدأت تخرج بشكل كبير، وتساهم بشكل واضح في الأعمال الخارجية، وهي لا تشعر بأن مثل هذه الأمور قد تحتاج إلى رعاية خاصة وخصوصاً بعد أن تتعدى سن الأربعين. لأن نشاط وحيوية وقوة المرأة تتأثر بعوامل مختلفة مثل الهرمونات الانثوية والعادات الغذائية والنشاط الحركي «الرياضة» وكذلك العوامل النفسية والتي قد تكون من أهم العوامل التي لها ارتباط بحياة وسلامة المرأة بعد الأربعين.

ومن أهم العوامل التي تتأثر بها المرأة بعد سن الأربعين ما يلي:-

- ١) اضطرابات في النوم مثل الأرق وقلة الخلود للنوم وهذه الظاهرة يمكن أن يتم علاجها بعدة عوامل وطرق للحد من تفاقمها.
- ٢) اضطرابات الدورة الشهرية حيث يحدث لها بعض المتغيرات مثل طول أو قصر أو اختلاف كميتها أو انقطاعها لفترة من الوقت.
- ٣) تجاعيد في البشرة والوجه، حيث يبدأ محتوى البشرة من الكولاجين



وأنا على عتبة الرحيل

وصية من أم كهلة .. إلى ابنتها

جليلة الجشي

ابنتي الحبيبة ...

تحية معطرة براثة أموتي المعلقة العابقة في كل جزء منك جوهرتي الغالية، سكنت أحشائي وجاورت دقات قلبي تسعة أشهر، وعندما أقبلت إلى الدنيا سكنت القلب والعين والذاكرة.

اليوم يا حبيبتي وقد سلبني الزمان سنين عمري، التي قضيتها بتربيتك وتديك وتعليمك، وحملتك على كفوف صبري، لأوصلك إلى محطة الأمان، وتكوني زوجة محبة وأما رائعة. وقبل أن أغادر دار الدنيا إلى دار الآخرة، أوصيك بأمك الكهلة حتى يطمئن قلبي عليك بعد رحيلي، وبأنك كسبت رضا الله مع رضاي، وأغادر الحياة مطمئنة على جوهرتي، التي حافظت عليها وجعلتها في مأمن عن نوائب الدهر.

وقال تعالى

(وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحساناً، إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما، وقل لهما قولا كريماً، واخفض لهما جناح الذل من الرحمة، وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيراً «الإسراء / ٢٤-٢٣»).

اليوم وأنا أقف على عتبة الرحيل، بعد أن أخذ مني الوهن مأخذه، وقد شاعت الأقذار أن يطيل الله في عمري، أحس بثقل همتي، وعجز جسدي، وضعف ذاكرتي، أطلب منك مسامحتي إن أثقلت عليك بوجودي؟ الكهل - فأكثر من تساؤلاتي وأرجوك، عدم التذمر منها وتذكرني يوم كنت طفلة تلهو بوقتي المشحون بهوم الحياة، تمطرين عليّ الأسئلة، وكنت أصغي إليك وأنصت بصبر وتآني، وبهدوء ورحابة صدر، أجيبك على السؤال تلو السؤال، ففي



(بروتين الوجه) في التناقص ما يؤدي

إلى نحافة الجلد والذي تصاحبه تجاعيد، وكذلك تتغير تركيبة الوجه حيث تصبح ذات طابع دهني.

٤) ترهلات في مناطق مختلفة في الجسم وخصوصاً البطن والذراعين والسيقان ما يجعل جسمها غير رشيق.

لذلك فانه لابد للمرأة من مراعاة اهم العوامل التي يمكن ان تقوم بها وتؤدي الى سلامتها في هذه الفترة، والتي اذا استطاعت ان تحافظ عليها فان رشاقتها وجمالها وسلامتها الصحية سوف تتأثر .

ومن أهم عوامل المحافظة على صحة المرأة بعد الاربعين ما يلي:

اولاً: إن احتياج المرأة بعد الاربعين لسعرات حرارية يقل، ولذلك فانها يجب ان تحرص على نوعية الطعام وليس الكمية، حيث انها لا بد ان تبتعد عن المأكولات الدسمة والمقلية عموماً، كذلك لابد لها من الاكثار من الخضراوات وخصوصاً الورقية والحمضيات لاحتوائها على الفيتامينات التي تساعدها في هذه الفترة.

ثانياً: لابد من توفر عنصر الكالسيوم، حيث يساهم في سلامة العظام والعضلات، ومن اهم مصادره الحليب واللبن والزبادي وبعض الاجبان وخصوصاً مزروعة الدسم او قليلة الدسم.

ثالثاً: يجب على المرأة في هذه الفترة المحافظة على استهلاك كمية جيدة من السوائل مثل المياه والعصائر، مثل عصير التفاح والمشروبات العشبية مثل الشاي الاخضر.

رابعاً: الاقلال من المشروبات التي تحتوي على كافيين مثل القهوة والمشروبات الغازية والشاي الذي يحتوي على كمية من السكريات.

خامساً: لابد من مزاولة النشاط الحركي، مثل المشي والجري والسباحة وغيرها من الرياضات الاساسية والمهمة.

وأخيراً يجب على المرأة المحافظة على سلامتها النفسية، وان تركز على ما هو مهم في حياتها العملية والاسرية، وكذلك استغلال الوقت بالامور المهمة التي تبعد عنها الضغوط النفسية وتتركز في ما يهمها ويفيدها هي واسرتها ومجتمعها، فالمرأة اساس المجتمع، ونجاح المجتمع من نجاح المرأة وسلامتها.

سن الكهولة يا حبيبتي نعود صغاراً ونكثر الأسئلة، فسأل الذين كانوا يوماً صغارنا، إذا خانتني قدامي المتعبتان وحالت ببني وبين الوصول إلى مكان ما، لا تبخلي عليّ بمد يدك ومساعدتي «بحب» لقضاء حاجتي، وتذكرني يوم كنت طفلة كيف كنت أمسك بيدك، فتمسكي بكلمي يدي لأحمي خطواتك الأولى من العثرات، إذا ساءت طريقة تناولي لطعامي، بعد أن سقطت معظم أسناني، فلا تنظري إليّ شزراً ولا تمتعضي أو تضجري، وتذكرني يوم كنت طفلة، وقبل ظهور أسنانك، كنت أمنحك الوقت الكافي، وأطعمك بيدي دون الإحساس بالتعب، وأحياناً تصرّين على تناول وجبتك بدون مساعدتي، أنظر إلى ثغرك المتسخ ونيابك الملطخة، فأقبلُ ثغرك قبل تنظيفه، وأشتم فستانك قبل غسله، إذا ترققت عظامي وعجزتُ عن ارتداء ملابس بيدي دون مساعدتك، تحلي بالصبر، ولا تضيقِي ذرعاً من هشاشة وهرم عظامي، التي منحتك جزءاً منها يوم كنتِ جنيناً يحتاج تقوية عظامه، فساعديني على ارتداء ملابس بيدي مبسمة، وتذكرني يوم كنت طفلة، أنفقتُ الكثير من الوقت لتكوني طفلي الأجل والأحلى والأنظف والأرطب، وقضيت الساعات الطوال أبذل الكثير من الجهد، أعلمك كيف تتردين وتختارين ملابسك. إذا تحدثت إليك كثيراً، وكررتُ أحاديثي مراراً بفعل ذاكرتي التي شاخت وتراكت على رفوفها غبار الزمن، فلا تحاولي إسكاتي أو ترمقيني بنظرة ساخرة، وتفهمي أنني لست ثرثارة، ولكني أعاني من ضعف شديد في الذاكرة، جعلني أفقد القدرة على تذكر ما قلت، وتذكرني يوم كنت طفلة، كنت أستمتع بثرثرتك ولغتك المبهمة، وأستفرك أحياناً لتكرري ثرثرتك البريئة الجميلة، معتبرة كلماتك المكسرة المبعثرة هديتي من القدر. أما إذا رفضتُ الاستحمام فلا تؤذيني بسياط كلماتك، ولا تجرحيني بسكين تسلطك، وتذكرني يوم كنت طفلة كيف طاردتك في أرجاء البيت من مكان لمكان، لالتقطك ضاحكة محتضنة مشاغبتك وإلحاحك، بتقديم الأعداء هروباً من الاستحمام، فكنت أتماهى في مداعبتك لإقناعك بجمالك بعد الاستحمام.

ساعديني كي أجتاز عتبة النهاية بارتياح، كي أغادر الحياة وأنا أدرك بأن جوهرتي تحتفظ بيريقيها، حتى إذا ما داهمتني لحظة الاحتضار، وناديتك كي أشبع ناظري بطولتك، وأطبع على خدك القبلية الأخيرة لا تحزني ولا تدمني، بل قولي الحمد لله أنني نلت رضا ربي وأمي، وأذكريني بدعاء، كلما طافت ذكري من حولك، ولا تنسي بأنني ومنذ أن قبلتك القبلية الأولى، كنت أتمنى لك الأفضل والأجل، ومهدت لك طرق الحياة، لنسيري عليها بخطوات ثابتة واثقة، تتنبهي عند المطبات، وتبتعدي عن العثرات. فلا تحزني، وتذكرني بأن ابنتامتك كانت سعادتي وأنا على قيد الحياة، وأن سعادتك هي راحتي بعد الممات. أحبك يا صغيرتي، يا طفلي مهما تقدم بك العمر، فكوني كما أردتك، لكي تحصدِي يا حبيبتي مثملاً زرعتي.



يصدر هذا العدد من صوت النساء
بتمويل من مركز تطوير المؤسسات الأهلية

This issue of the Voice
of Women is funded by NDC



هموم عادية!!؟

بقلم: عفاف يوسف

أيار... شهر النساء

حمل شهر أيار الماضي جملة من الانتصارات للنساء العربيات والفلسطينيات بشكل خاص، ونستطيع بكل جدارة أن نسميه شهر النساء. في منتصف أيار حصلت المرأة الكويتية ولأول مرة في حياتها، على أربعة مقاعد في البرلمان الكويتي، بعد أن شاركت سابقاً مرتين، ولم تحظ بالفوز في أي منهما. ففي عام ٢٠٠٥ حصلت المرأة الكويتية على حقها بالترشح لعضوية البرلمان، ثم شاركت كمرشحة لأول مرة في انتخابات عام ٢٠٠٦، ولم تفز بأي مقعد، وأعدت الكرة في انتخابات ٢٠٠٨، ولم يحالفها الحظ أيضاً، أما في انتخابات ١٦ أيار ٢٠٠٩، فقد دخلت أربع نساء تحت قبة البرلمان.

في فلسطين كان لأيار نكهة نسوية طاغية، عندما تم تشكيل حكومة جديدة برئاسة الدكتور سلام فياض، وقد ضمت تلك الوزارة ولأول مرة في تاريخ الحكومات الفلسطينية، خمس وزيرات استلمن حقائب وزارية هامة وليست هامشية، وهي وزارة الشؤون الاجتماعية استلمتها السيدة ماجدة المصري، الثقافة تولتها السيدة سهام البرغوثي، المرأة، السيدة ربيحة ذياب، السياحة، السيدة خلود دعبيس، التعليم استمرت بها السيدة لميس العلمي. شكل ذلك نقلة نوعية على صعيد مشاركة المرأة في صنع القرار، والمشاركة في الحياة العامة، وسوف ينعكس بشكل مباشر على أداء الحكومة تجاه النساء، هذا ما نامله، فوجود خمس نساء في الحكومة، سيتيح لهن طرح القضايا النسوية، ويجعل الحكومة تأخذ بعين الاعتبار قضايا النساء، عند تخطيط عملها، وتخصيص الموازنات، بحيث تكون حساسة للنوع الاجتماعي، وتخصص ما يكفي من الأموال لصحة النساء وتعليمهن وتمييزهن على الصعيد الوطني. الحدث النسوي الأبرز الذي شهده شهر أيار، كان انعقاد المؤتمر الخامس للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، والذي جاء بعد انقطاع دام ٢٤ عاماً، بعد انعقاد المؤتمر الرابع عام ١٩٨٥ في تونس.

الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية هو التنظيم الأبرز للنساء الفلسطينيات، داخل فلسطين وفي الشتات، وطالما حمل هم المرأة الفلسطينية أينما تواجدت، من خلال فروعه المنتشرة في بقاع العالم، وأينما تواجدت المرأة الفلسطينية، وعمل منذ نشأته عام ١٩٦٥ على رفع مكانة المرأة الفلسطينية، وطالب بمساواتها مع الرجل وإحقاق حقوقها الإنسانية.

وعمل الاتحاد بالتعاون مع المؤسسات والمراكز النسوية في الوطن، على وضع التعديلات على القوانين الفلسطينية قبل إقرارها من المجلس التشريعي، ولا زال يعمل على قانوني العقوبات والأحوال الشخصية. وقام الاتحاد بانجاز وثيقة حقوق المرأة، التي نالت موافقة الرئيس في آذار ٢٠٠٨. كما ناضل الاتحاد مع المؤسسات والمراكز النسوية الأخرى، ومن خلال المجلس التشريعي السابق، للحصول على الكوتا النسوية للمجالس المحلية ولقوائم التشريعي، مما أتاح المجال للمئات من النساء، للوصول إلى مقاعد المجالس المحلية، ولعضوية التشريعي، بفارق كبير عن المرة الأولى، التي حصلت فيها خمس نساء فقط على عضوية المجلس التشريعي، ليصبح عددهن في الانتخابات الثانية ١٧ عضو.

مؤتمر الاتحاد شكل نقلة نوعية في عمل الاتحادات، التي تشكل أذرعاً لمنظمة التحرير الفلسطينية، فقد أعاد المؤتمر الحياة الديمقراطية لهيئات الاتحاد، بعد أن تم انتخاب أمانة عامة جديدة، ومجلس إداري جديد، سيقودان العمل القادم للاتحاد على أسس جديدة وديمقراطية، حتى يستطيع الاتحاد أن يكون وبحق المعبر عن طموحات وأحلام النساء الفلسطينيات، في الوطن وفي الشتات، وحيداً لو حذت الاتحادات الأخرى حذو الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، وعقدت مؤتمراتها، لتجديد فعالية مؤسسات منظمة التحرير، وبعث الحياة فيها، بعد سنوات طويلة من غياب هذه المؤتمرات، وغياب الحياة الديمقراطية عن هذه الاتحادات، فمنظمة التحرير الفلسطينية بحاجة لإعادة بناء من جديد، لتتلاءم مع متطلبات المرحلة، التي تبدو ملامحها قاسية، بوجود تنبأها على رأس حكومة إسرائيلية.

الإنجازات النسوية العربية لم تتوقف على الكويت وفلسطين، ففي مصر أيضاً أقر مجلس الشعب المصري، أن تكون للنساء كوتا في مجلس الشعب ب٦٤ امرأة، فمبروك لنساء فلسطين والكويت ومصر، ولكل النساء العربيات.

itaf1957@yahoo.com

للإتصال أو للمراسلة



تنطبق في مطابع الأيام

المشرقة العامة: روز شوملي مصلاح
الحررة السؤولة: لبنى الأشقر



طاقم شؤون المرأة

شارع الإرسال - مركز عواد

ص.ب: ٢١٩٧ رام الله

هاتف: ٢٩٨٦٤٩٧ - فاكس: ٢٩٦٤٧٤٦

بريد الكتروني: (wac__media@palnet.com)

الآراء الواردة في الصحيفة تعبر عن رأي اصحابها